أزمة الرأسمالية المعولمة
عَتَبَةٍ إلى الاشتراكية

د. عادل سمارة

حقوق الطباعة والنشر: جبهة العمل النقابي التقدمية

الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

رام الله، فلسطين

تصميم و تنفيذ

BISAN Design & Publishing

٠٢ ٢٤١٣٠٧٣

إلى الرفاق جورج حبش، مهدي عامل، حمزة علوي، ذكرى وتاريخ

وإلى سمير أمين معلماً عن بعد.

وإلى أبي.

عادل سمارة

بيت عور الفوقا- فلسطين المحتلة

نهاية ٢٠٠٨

الـفـهـرس

مقدمة	٥
توطئــة	٦
عصر آخر للإيديولوجيا	٩
آلية عمل الديكتاتورية الأميركية	١٥
أسلاف الأزمة الحالية	١٩
الكينزية: فشل الحلول الوسطى	٢١
أزمات ما بعد الكينزية أ- أزمة جنوب شرق آسيا - أزمة في المحيط كمقدمة لأزمة المركز	٢٨
ب- مقدمات الأزمة في المركز - الاثنين الأسود، أزمة ١٩٨٧	٤٦
المشهد الأمريكي الذي ولّد الأزمة المالية	٥٤
الأزمة المالية وأسبابها	٦٤
بعض يوميات الأزمة	٦٨

مدراء أم مافيا؟ هل استثمر أم خلق مدراء الشركات الأميركية الأزمة المالية	٧٢
الأزمة ... في الولايات المتحدة - انفجار الفقاعة أم مأزق النظام بأسره	٨١
حلـــول أم إدارة الأزمة	٩٢
الدول "تنافس" و"حلول جماعية"	٩٨
هل هي هدنة الطبقة العالمية !	١٠٠
القطاع العام المعولم، نادي الأغنياء	١٠٥
موقع ووضع العرب - استثمار التراخي أم التراخي معه	١٠٨
من عالمية "قطيعية" إلى أممية شيوعية	١١٨

مقدمة

لقد هب إيديولوجيو البرجوازية لاستثمار تفكك المعسكر الاشتراكي ومزاعم نهاية عصر الايدولوجيا الاشتراكية -التي كانت تحاول إقامة عالم إنساني- بإغراق العالم بايدولوجيا ليبرالية متغولة، التي تقوم على وجوب تعميق الفوارق وعدم المساواة وإطلاق العنان لتحصيل الربح الأقصى بغض النظر عن ضحايا ذلك، كما أشار الدكتور عادل سمارة فماذا سيكون دور مثقفي وإيديولوجي الطبقة العاملة الآن، هل سيتابعون الأزمة كمراقبين أم سيعملون على التأكيد على أن الاشتراكية هي الخيار الوحيد لتخليص الإنسانية من الاستغلال الرأسمالي الذي لا حدود له.

كان خيار الدكتور عادل سمارة المساهمة بحالة العصف الذهني التي رافقت الأزمة المالية، وقدم لنا هذا الإسهام الفكري في محاولة لتحليل الأزمة وأفاق تطورها والإمكانيات الواقعية للاستفادة منها في عملية التحرر من هيمنة الرأسمالية.

قدم لنا تشخيصاً عميقاً لواقع الرأسمالية والأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، وكعادة الثوريين الحقيقيين لم يكتف بالتحليل بل قدم مجموعة من الاقتراحات لتفعيل أداء المضطهدين في حالة المواجهة الدائرة دوما بين قوى التقدم بالعالم وبين قوى الهيمنة والاستغلال.

نعتقد إن كتابات الدكتور عادل سمارة بشكل عام وهذه الدراسة بشكل خاص ستضاف إلى مخزون الفكر الإنساني الباحث عن المساواة والإخاء بين شعوب العالم، والقادر على أتمام عملية التغير الثوري إذا ما استحال إلى قوة مادية تستند إليها جماهير الشغيلة في العالم بإدارة الصراع الطبقي المحرك الأساسي للتاريخ الإنساني.

أزمة الرأسمالية المعولمة
عَتَبَةٍ إلى الاشتراكية[1]

توطئــة

احتفل المركز الرأسمالي العالمي، وحتى أطرافه، بتفكك الإتحاد السوفييتي ومعسكره (أي مختلف دول الاشتراكية المحققة) في العقد الأخير من القرن العشرين احتفال من أهدي نصراً لم يتوقعه[2]. ولم تكن حقيقة الأمر هكذا، حيث كانت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة قد وضعت مخطط تقويض هذا المعسكر في اللجنة الثلاثية بقيادة زبجنيو بريجنسكي منذ بداية السبعينات، ناهيك عن الاستنزاف من خلال برنامج أميركا حرب النجوم، والاستنزاف الآخر بتدهور أسعار النفط الذي كان يعوض نفقات الاتحاد السوفييتي على سباق التسلُّح. وعليه، كان الاحتفال والاحتفاء إعلامياً في الأساس.

في أعقاب هذا التفكك، الذي ترافق معه، بل سبقه، تفكك كتلة عدم الانحياز عجَّ الإعلام البرجوازي بالحديث عن "نهاية عصر الإيديولوجيا" زاعماً بأن تفكك هذه الدول هو نهاية الفكر الاشتراكي والنظرية الماركسية، وكل ما يمت إلى الشيوعية بصلة. ولم يبق في الساحة العالمية من يتحدث عن الاشتراكية والماركسية-اللينينية إلا قلة نادرة

---

[1] في الوقت الذي انتقلت الرأسمالية إلى حقبة العولمة بكل ما فيها من تغوُّل، زاغ البصر لدى كثير من الاشتراكيين والشيوعيين والماركسيين واليساريين بالطبع، وبدأوا يعظون بمغادرة الفكر الاشتراكي ودخل كثير منهم في سباق استرضاء عُتاة رأس المال في السلطة والثروة. لم أثق يوماً في أن تماسك الرأسمالية وقدرتها على امتصاص الأزمات أمراً أبدياً، كما لم يخالطني شك ولا وَهَنْ بأن للبشرية مستقبلاً غير الاشتراكية، وبأن حقبة العولمة هي تقريب للاشتراكية بما هي العتبة البربرية وفاتحة الطريق إلى الاشتراكية . أنظر مقالتي "راهنية الاشتراكية" في كنعان الإلكترونية في أيار ٢٠٠٨.
http://www.kanaanonline.org/articles/٠١٥١٠pdf

[2] لم يكن تقويض الكتلة الاشتراكية في يوم غائباً عن المركز الرأسمالي منذ ثورة أكتوبر البلشفية، انظر عادل سمارة، الاتحاد السوفييتي من الثورة إلى الانهيار وروسيا إلى النهوض الرأسمالي الدولاني في كنعان العدد ١٣٥ تشرين أول ٢٠٠٨ ص ٥٠-٨٥.

ممن امتلكوا وعياً عميقاً سمح لهم بالتماسك رغم خطورة المرحلة وعمق الأزمة. جادلت آنذاك وحتى اليوم بأن تفكك المعسكر الاشتراكي هو خسارة معركة لا خسارة حرب بالمعنى التاريخي، وأن الإنسانية تبقى إلى الأمام ولا يمكن لرأس المال والاستغلال الطبقي أن يكون ممثلها الحقيقي.

نعم، لقد جاء "انتصار" الرأسمالية، رأسمالية المركز، انتصاراً جريحاً كذلك، فالتطورات التي تبعت ذلك فتحت مناخات للفكر الاشتراكي أكثر من ذي قبل، بمعنى تغوّل رأس المال وانفلاته دون حدود أو حساب. هذا إضافة إلى توضيح بأن الاشتراكية هي جزء من حرب التاريخ، أو الحرب في التاريخ، وتحديداً من الصراع الطبقي في الأمة والأمم، وهي عملية مديدة وليست تحولاً انقلابياً. وعليه، فإن فشل نموذجاً محققاً منها لا يعني هزيمة الاشتراكية، وأن مصير العالم بمعناه التاريخي والسلمي منوط بالتطور نحو الاشتراكية. لم يخالطني شك، رغم ألم الهزيمة، ورغم النقد الحارق الذي كان غيري وكنت كذلك، يوجهونه إلى الدول الاشتراكية، لم يخالطنا شك بأن الاشتراكية هي مصير الإنسانية. وربما لهذه القناعة تحديداً، بقي وجوب الجدال لصالح الاشتراكية. لكن هذا الجدال لم يكن محض خيال أو حنين وعواطف. فكل من لديه جرأة علمية وانتماء للمستقبل كان يرى أن الرأسمالية ضاعفت من تغوُّلها في اقتصادات العالم وحتى ولوغها في دماه بتجديد حروب الاحتلال الجغرافي المباشر. وليس من الضروري هنا إيراد أرقام عن عدد الجوعى والمرضى في العالم، لأن هذا، بفضل المعلوماتية، أصبح متوفر حتى في الصحف التافهة.

إلى جانب الهجمة الإعلامية والصحافية الركيكة والسطحية ضد الاشتراكية، وهي بالطبع هجمة بمستوى ثقافي ضحل، وبدرجة وضيعة من التحليل، وربما حتى بلا تحليل. ولعل نموذج ضحالتها كتابات توماس فريدمان الصحافي الأميركي، والذي

لوضاعة التوابع، يُحتفى به في الصحافة العربية كما لو كان "أُسطون" صحافة[٣]. إلى جانب هذه "ازدهر" الاتجاه الثقافوي في الفكر السياسي، وهو اتجاه رسمي وأكاديمي معاً، بمعنى أنه ليس معزولاً عن دوائر صنع القرار، وصنع الثقافة لدى الطبقات الحاكمة في المركز الإمبريالي، ولا سيما في حقبة العولمة.

وبدا كما لو أن الثقافة هي التي تحرك التاريخ، وكما لو كان الصراع في العالم هو بين الثقافات والأديان. ومن مخاطر هذا هو وضع أمةٍ ما ككتلة موحدة وكتيمة في مواجهة أمة أخرى، أو أمم في مواجهة أمم بمعزل عن المكونات السياسية للتناقضات والصراعات، أي الدوافع والمصالح الطبقية اساساً وتغليفاتها القومية في أحيان كثيرة! وإذا كانت هناك شمولية في الفكر السياسي، فليست سوى هذا التصوير للعالم والذي يحمل معه بوضوح مخاطر أو رطانة التغييب والاستخدام. تغييب التفارق فالتناقض فالصراع الطبقي، واستخدام الطبقات الشعبية كأدوات قاتلة وقتيلة وضحايا للطبقات الرأسمالية المالكة/الحاكمة.

بكلمة أخرى، كان لا بد من إبراز الثقافوي، وتفسير التاريخ بالثقافة ليحل محل قراءة التاريخ ونقده بالاقتصاد السياسي القائم على التحليل المادي للتاريخ. نعم، أدت هزيمة

---

[٣] كتب توماس فريدمان: "في مقالة مايكل لويس الرائعة تحت عنوان "نهاية ازدهار وول ستريت" على موقع Portfolio.com حيث قدم لويس في مقالة لمحة عن بعض الأشخاص الجديرين بالاحترام في وول ستريت ممن حاولوا كشف تلك المهازل الحادثة في العمليات الائتمانية ومنهم ميريديث وايتني المحللة البنكية المغمورة. التي أعلنت منذ عام مضى ان "سيتي غروب أساء إدارة شؤونه وانه يحتاج إلى تخفيض إيراد أسهمه المالية وإلا سيواجه مغبة الإفلاس وذلك حسبما أورد لويس. في بيكرز فيلد في كاليفورنيا تم إقراض رجل مكسيكي يعمل على جني ثمار الفراولة بدخل ١٤ إلف دولار في العام، الأموال التي احتجها لشراء منزل بقيمة ٧٣٠ ألف دولار". ليس هناك أمتع للعقل والعين من هذا الإقرار على لسان فريدمان الذي طالما تفاخر بأن الشركات الأميركية، مثلا شركة ماكونالد دوغلاس الصناعية الحربية التي تصنع أف ١٦، تذهب لتعبيد الطريق أمام ماكدونالد، شركة الهمبورجر. فأي غزل واضح بالقتل والسرقة.

الاشتراكية المحققة إلى فتح فرصة هائلة للتلاعب بوعي الطبقات الشعبية على صعيد عالمي كي تستكين لهجمة رأس المال. ولتخضع لهيمنته الثقافية.

لعل أوضح أوجه المفارقة التراجيدية في هذا السياق، أن الغرب الرأسمالي، وتحديداً مثقفيه العضويين أمثال هنتنجتون وفوكوياما، وبرنارد لويس، حين قسموا العالم إلى الغرب الحضاري الديمقراطي ككل في مواجهة "بربرية" الشرق العربي والإسلامي والصيني ككل، تجاهلوا، وبالتوازي معهم، لم يتنبه كثير من البسطاء في العالم الثالث، إلى وجود طبقات بأكملها في المحيط المقصود (العرب والإسلام والصين) تقف ضد أممها ولصالح العدو الرأسمالي الغربي، بمعنى أن هذه الأمم المستهدَفة، ليست من طينة واحدة ولا من مصلحة واحدة ولا من موقف واحد! وهذا وحده كافٍ لتفنيد تقسيم العالم إلى أمم وليس إلى طبقات. لم يقع في الماضي، وبالتأكيد اليوم، عبئ الاستعمار والاستغلال على أي مجتمع بنفس النسبة، وحتى لو كان الغازي استعماراً استيطانياً كالكيان الصهيوني الإشكنازي.

عصر آخر للإيديولوجيا:

استثمر إيديولوجيو البرجوازية تفكك المعسكر الاشتراكي ومزاعم نهاية عصر "الإيديولوجيا" الاشتراكية التي كانت تحاول إقامة عالم إنساني وعادل، بإغراق العالم بإيديولوجيا اللبرالية المتغوِّلة التي تقوم على وجوب وجود الفوارق وعدم المساواة، وإطلاق العنان لتحصيل الربح الأقصى بغض النظر عن ضحايا ذلك.

قامت هذه الإيديولوجيا على رزمة من المقومات:

منها، الاقتصادية الطبقية وأساسها تقديس الملكية الخاصة، الأمر الذي يحتَّم عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وهو شعار شكلي جوهره أن تتدخل الدولة في الاقتصاد دائماً لصالح رأس المال، بل أن تكون مطية للطبقة المالكة/الحاكمة، أو للتحالف الطبقي الذي يشترك في حيازة التراكم. وهذا ما تبلور في شعار عدم التضبيط de-regulation، وتبني الخصخصة، والتصحيح الهيكلي، وآليات السوق...الخ. فالسوق مجرد إيديولوجيا لأن الحقيقة هم الناس، الطبقات الاجتماعية التي تلتقي في العمل والإنتاج ومن ثم السوق كمحطة تبادل لا كخالقة لذلك التبادل، هناك تتصارع الطبقات بوقوف كلٍّ متمترساً وراء مصالحه، اللهم إلا إذا تمكنت طبقة لزمن معين من التلاعب بوعي الآخر، وغالباً ما يكون ذلك على حساب طبقة الأجيرين والفقراء.

هذا إلى جانب تقويض القطاع العام أو الحيلولة دون وجوده، إن كان هناك توجه لذلك، وخصخصة ما ليس للملكية الخاصة كالماء، وإرغام الناس على شراء ماء الشرب بعد تلويث أحشاء التربة، وقد يلوثوا الفضاء كي لا ينزل منها ماء مقطراً.

تمكنت المحافظية الجديدة neo-convertism من امتطاء الأمم المتحدة أيضاً، لتضع الأخيرة، بكل صَغارٍ، بصمتها على تبرير احتلال العراق وأفغانستان وتدمير يوغسلافيا ونهب هذه البلدان وغيرها في العالم. وفي سياق العلاقات الدولية لم يقتصر تحكم أميركا بالصندوق والبنك الدوليين، بل وصل إلى إعفاء أميركا من مختلف المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة والتلوث والاحتباس الحراري واغتصاب النساء في والأطفال في ما احتلته من المحيط...الخ. وبقي جنود أميركا فقط المحميين من أية عقوبات في خرقهم "لحقوق الإنسان بمفهوم هذا النمط من الأمم المتحدة" خارج بلادهم.

ومن هذه الرزمة، هناك الهيمنة الثقافية، أي تعميق دور الهيمنة للتغطية على وحشية النهب والاستغلال الاقتصادي الذي هو طبقياً بالطبع. وتعني الهيمنة في هذا الصعيد تمثُّل الفرد ثقافة وإيديولوجيا وحتى الطرح السياسي للدولة/ الطبقة الحاكمة المالكة، ليرى الحياة من منزله وحتى الكوكب بأسره كما يراها النظام الحاكم، كما يصورها مثقفوه العضويون. فيكون الجندي الأميركي آلة قتل معتقداً أنه الأفضل كأبيض وأنه لكي يجعل العراق "ديمقراطياً" لا بأس لو جرى قتل ربع سكانه، ولا يسأل نفسه مثلا: ولكن إذا لم يتدقرط العراق، فهل يقتل بقية شعب العراق؟ ناهيك بأنه لم يسأل نفسه إن كان مخولاً وكفؤاً بأن يدقرط العراق. وهل كانت الدمقرطة هي حقاً هدف الجنرال الذي ساقه وامتطاه من بروكلين إلى بغداد! فالهيمنة، هي ان يعتقد المواطن انه يعيش في مجتمع مدني، وأنه متمتع بحرية عالية، ولكنه في حقيقة الأمر مصاب بعمى الوعي.

جاءت الأزمة المالية في الولايات المتحدة، وانتشرت في العالم بأسره كي تكشف لمليارات الناس بأن الرأسمالية نظام يقوم على تزييف الحقائق بمهارة فائقة، وتخريب الوعي، وتحقيق الربح الأقصى بأي ثمن ومن ضمنه السرقة المكشوفة (انظر لاحقاً مدراء أم مافيا؟). وفيما يقع الناس في أحابيل الهيمنة واحتلال الوعي، كشف عمق الأزمة، بأن الضخ الإيديولوجي والثقافوي، وتفسير الحياة بعيداً عن التحليل المادي والاقتصاد السياسي، ليس إلا "أفيون للشعوب" الأمر الذي أعاد الاعتبار للاقتصاد السياسي رغم تلاعب ونفاق رأس المال. وليؤكد التحليل المادي التاريخي، بأن أهم نشاط في التاريخ هو العمل مبلور في الإنتاج، وأن العمل الإنساني، وتدبير البشر لحياتهم الجماعية يخلقان ثقافتهم وعقائدهم وإيديولوجياتهم وأديانهم وهوياتهم...الخ. وليس العكس.

لعل الإنتاج، منذ ابسط تجلياته، اي التقاط عشبة بشكل لا إرادي، أو آلي لسد الجوع، هو الحدث المادي الأبرز والأول بما أنه جاء في سياق حرص الإنسان على البقاء حيا لأطول فترة ممكنة، وهو المقاومة الإنسانية الأولى لقهر الطبيعة في صراع الإنسان مع الطبيعة.

أما أخطر تطورين نجما عنه فهما:

التطور الأول: تخليق الملكية الخاصة اي انحراف قاطرة التاريخ عن العمل والصراع الإنساني الأبدي والطبيعي، صراع الإنسان مع الطبيعة، انحرافها باتجاه صراع الإنسان مع الإنسان، اي نشوء مستويين من الاستغلال:

*** الأول: تحكم الإنسان الذي تمكن من إنتاج أكثر من حاجته، فاستعاض عن التبرع بهذا الإنتاج للعشيرة بأن حاول حيازته كفائض، وهو ما فتح له مجال تخليق الأسرة النووية الأولى أي التشارك من أعلى، تشارك المسيطر، مع المرأة. وهذا الانحراف الذي حاول الفكر البرجوازي دوماً نسبه إلى ما اسماه غريزة الملكية الخاصة. وهو في الحقيقة، ليس سوى نتاج تخلف الوعي الشيوعي البدائي والأولي في مرحلة الوحشية والشيوعية البدائية، أي عجزه عن حمل التغير الجديد.**

***الثاني: اضطراره لتقديم جزء من هذا الفائض للمؤسسة الكهنوتية الدينية العليا التي ظلت لها سيطرتها كقوة روحية حاكمة تعيش من خلال هذه السيطرة على جزء من فائض عمل الإنسان لتأخذه على شكل فدية أو tribute لها بما هي المؤسسة التوسطية التي تقدم له تفسيرات ورؤى ورُقى وتقوم بدور العرَّاف بينه وبين الطبيعة التي تتخذ في هذه الحالة حالة اللّه.**

والتطور الثاني: والمتمثل في هزيمة المرأة تاريخياً على يد الرجل والمؤسسة الدينية، اي دور العامل المادي في فرز ثقافة هيمنة الذكورة والدفاع عنها قبل الحريات والأوطان والحضارة وغيرها، فهي السيطرة اللصيقة بالوجود والحياة اليومية بدءاً من الفراش والمطبخ وحتى عتبة البيت انطلاقا إلى مختلف مستويات الفضاءات. وهي المعركة التي ما تزال دائرة حتى اليوم. حيث تركز الصراع بين الناس من البيت إلى الطبقة إلى الدولة إلى الكرة الأرضية بعمومها.

إذن، أسس هذان التطوران لنسق حياة للبشرية بأسرها. وهو نسق تتابع في الجوهر في مختلف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، وإن تغير في المظهر والشكل. انتقل الكهنوت إلى الدولة في العراق القديم، وانتقلت دولة العبودية إلى تفككات الإقطاع، والإمبراطوريات الشرقية كالعربية الإسلامية التي سادها نمط الإنتاج الخراجي، وانتقلت أوروبا إلى الرأسمالية لتحل الدولة العصرية محل الإقطاعات وهيمنة الملكية المطلقة، وانتقلت بعض المجتمعات إلى الاشتراكية المحققة، لكنها تفككت عاجزة عن إحداث الاختراق البشري التاريخي الأهم والأجمل. وفي كافة هذه الانتقالات والتحولات الاقتصادية السياسية الثقافية ظلت الملكية الخاصة سلاحا طبقياً يتم القتال من اجله بالنواجذ، وظلت المرأة الجنس المهزوم الذي لا بد منه كي يأوي إليه المحارب من أجل الملكية الخاصة كي يستريح. لكن المهم أنها "هي" من أجل راحته!. نعم، المستويين متكاملان ويشترط واحدهما الآخر. صحيح أن ترابطهما الشكلي يكون اقل في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الأكثر تصنيعاً، ولكن ترابطهما الفعلي يغدو مؤدلجاً في عصر رأس المال مثلاً، إلى درجة قد لا يبين معها أن المرأة مأخوذة بسيف الرجل، بينما هي مأخوذة بخطاب الهيمنة الموظَّف لسيف الرجل!

في اشتراط كل منهما للآخر (حيازة الرجل للملكية الخاصة وحيازته للمرأة كملكية خاصة)، سادت ثقافة:

- **تقديس الملكية الخاصة**
- **تجنيد الفقراء لحروب الأغنياء باسم القومية والأمة والدين، وساد تماثلهم من خطاب أسيادهم.**
- **أما الهدف فالربح بأي شكل وثمن**
- **إخضاع نصف المجتمع لنصفه الآخر**
- **المنافسة[٤] التي هي تصفية واحد للآخر دون مواربة. في المنافسة يخلع الرأسمالي قناعه "الحضاري" ويتحول إلى وحش حقيقي. كيف لا، وهنري فورد الجد كان ينافس الرأسماليين الآخرين بتفجيرهم بالديناميت. ومع ذلك تبقى المنافسة مفخرة إيديولوجيي الملكية الخاصة.**

بعبارة موجزة، انتهى تطور النظام الاقتصادي في العالم إلى ما نحن عليه الآن، أي مراتبية عالمية تقف برجوازية الدولة الأقوى في القمة منها والأخريات بدرجات متفاوتة إلى الأسفل فالحضيض. أما شبكة الدولة القومية، الشبكة الطبقية، فتتحالف وتتصارع داخلياً وخارجياً طبقاً لمصالحها وحسب المرحلة وتناقض المصالح وتصالحها، وتبقى

[٤] عملت في برنامج التطوير الصناعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقدس (١٩٩١-٩٣)، وتقدم آنذاك رجل أعمال صغير بطلب شراء مصنع صغير مستعمل من تركيا لتصنيع بضاعة ما. وكان أحد كبار رجال الأعمال عضو في مجلس أمناء القسم ويملك مصنعاً كبيراً لنفس البضاعة والذي حين علم عن طلب الصغير، قال لي: بأفرُمه! وكان لنا جدل طويل. أما هذا صاحب المفرمة فأصبح وزيراً في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني! هذه هي المنافسة وهذا مستقبل الأغنياء.

الطبقات الأخرى في خدمتها والاستفادة من التحالف و/أو التماهي والانخداع وفقدان بوصلة الوعي الطبقي مشبعة بوهم قومية الطبقة الحاكمة/المالكة. أما دولة/طبقة القمة فتفرض على العالم ثقافتها وجيشها وإعلامها وفي النهاية مصالحها المادية، أو لنقل شركاتها/مندمجاتها.

تتكون الشبكة الطبقية الحاكمة/المالكة في المركز، الولايات المتحدة على وجه الخصوص، من سلسلة من النخب المتحالفة بل متداخلة المصالح والأدوار. فالنخبة المالية في وول ستريت، متداخلة مع النخبة الصناعية سواء في صناعات الاقتصاد الجديد (الإلكترونيات والحواسيب) أو الصناعات الكلاسيكية (صناعة السيارات) أي نخبة الاقتصاد الحقيقي. وإلى جانبهما وفي خدمتهما النخبة الفكرية الثقافية الإعلامية التي يشكل المثقفون العضويون للطبقة البرجوازية ماكينة الترويج لها. والنخبة العسكرية والأمنية التي تشكل جهاز العدوان التنفيذي، وأخيراً النخبة السياسية التي تجمع الطبقات الأخرى في خدمة تحالف/مصالح النخب هذه مجتمعة.

آلية عمل الديكتاتورية الأميركية

كشفت الأزمة الحالية عن حقيقة المبنى الأخلاقي والفكري والاقتصادي للنظام اللبرالي-الرأسمالي، وهي حقيقة تضجُّ بالعيوب المميتة. وحتى الضخ الإيديولوجي الهائل الذي أحاط هذا النظام نفسه به، لم يعد قادر على تمويهه. فليست الفقاعة المالية وحدها التي انفجرت، بل الفقاعة الإيديولوجية كذلك.

كان يبدو مثار استغراب، أو كره عقائدي شيوعي في أعقاب هيمنة حقبة عولمة رأس المال، وقبيل انفجار هذه الأزمة أن يُقال أن هذا النظام قائم على مبنى مزركش من

اللصوصية والنهب (أنظر مدراء ومافيا لاحقاً)، أو القول بأن هناك ديكتاتورية في الولايات المتحدة، ديكتاتورية النخب المتواشجة كما اشرنا، والتي هي في الحقيقة ديكتاتورية على صعيد عالمي إذا ما أخذنا بالاعتبار خضوع كمبرادور المحيط لها تسليمه إياها ثروات بلاده. إنها ذات دور نهبوي مركَّب في الداخل والخارج. فمن الذي يجرؤ على القول بأن هذا النظام الذي يلهج بالديمقراطية ليل نهار يمكن أن يكون قائم في جوهره على قاعدة ديكتاتورية!

يتم في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية تشغيل الطبقة العاملة لصالح رأس المال، وخلال عملية العمل، بغض النظر عن أي قطاع، يتم بزل القيمة الزائدة من العامل لصالح صاحب العمل، بينما يُكتفى للعامل بأجر عن قوة عمله المؤجرة ليوم عمل معين من ساعات معينة. وهي الأجرة التي ينفق العامل جزءاً منها على كفاية حاجاته وأسرته المعيشية حيث يقدم عبر ذلك "دخلاً-ربحا" للرأسمالي بشراء حاجات العمال مما أنتجوه هم أنفسهم للرأسماليين. أي هو الربح المتحقق للرأسمالي من شراء العامل نفس السلع التي أنتجها هو نفسه مقابل أجر زهيد محققاً عبر ذلك تغريباً عن قوة عمله التي أنتجت هذه السلعة.

ويقوم العامل، وكذلك الطبقة الوسطى بمختلف الشرائح الدنيا والعليا منها، وكذلك المزارعين والفلاحين بغض النظر عن شرائح هذه الطبقة، يقومون بادخار جزء من مداخيلهم في المصارف، وإما على شكل أسهم في شركات معينة، أو في صناديق تقاعد لمستقبلهم وهي بالنسبة للعمال المأجورين جزء يدفعوه من أجورهم وجزء تدفعه الشركة العاملين لصالحها والذي هو في الأصل جزء من ثمن قوة عمل العاملين المأجورين.

في هذه الحالة تتمتع الطبقة الرأسمالية باستغلاله مجدداً عبر استخدام تلك المدخرات كأجزاء من قروض لمقترضين، وبالتالي تستغل ما تبقى من دخل العامل محققة ربحاً إضافيا.

وطبقاً للدستور الأميركي، على سبيل المثال، فإنه إذا ما دخلت البلاد في ركود اقتصادي لربعين متتاليين من السنة، يحق للدولة عندها أن تمد يدها إلى صناديق التقاعد وأن تستخدمها "لإنقاذ" الاقتصاد وهي العملية المقصود بها إنقاذ الأغنياء من مآل الانخراط في السعي المربح حتى الفوضى!

من يراقب تصريحات الإدارة الأميركية في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٨ يسمع عبارة: "ان الولايات المتحدة في ركود منذ بداية عام ٢٠٠٨" أي أن للإدارة "حق" مد يدها إلى صناديق التقاعد. أي إلى ما تبقى من أجرة العمال أو مدخرات الطبقات الأخرى. وهذا الامتداد هو قرار سلطوي بنهب مدخرات هذه الطبقات، أي كل من هو ما دون النخب الحاكمة المالكة.

قد يجادل البعض ان هذا بموجب الدستور. نعم، ولكن من الذي وضع أسس الدستور؟ أليست هي نفسها النخب التي تكوِّن الطبقة المالكة/الحاكمة!

ولإكمال الصورة، دعونا نتذكر خطاب جورج دبليو بوش يوم ٢٥ أيلول ٢٠٠٨، حينما رفض الكونجرس في الجلسة الأولى تمرير ميزانية إنقاذ المؤسسات المالية المفلسة والمترنحة، حيث قال: "إذا لم تُقبل خطة الإنقاذ ب ٧٠٠ بليون دولار، فسنغرق جميعاً". وبالطبع أُقرت الخطة. فأين المعنى الديكتاتوري هنا؟ هو كامن في أن الطبقة الحاكمة/المالكة تمرر ما يخدم مصالحها، سواء بالقوة أو المصادرة أو الهيمنة أو "القانون" أو تشويه الوعي، أو التهديد بغرق السفينة!

جرى تمرير خطة الإنقاذ، ودفعت الحقن المالية للبنوك، لتسهيل الإقراض. لكن البنوك لم تقم بالإقراض. واحتفظت بالأموال لنفسها، بل لم تقم بإقراض بعضها بعضاً حيث تخوف كل بنك من احتمال الإفلاس المفاجئ للبنك الآخر. وقامت البنوك الكبرى بابتلاع من هو أصغر منها لتنتهي إلى عدد محدود من البنوك العملاقة. أي ما حصل هو تقوية أقوى الأقوياء على حساب أضعف الضعفاء بل وكل الضعفاء من المجتمع فرداً فرداً وليس فقط بنكا بنكاً! ماذا يعني هذا؟ يعني ان علاج الأزمة الحالية يأخذ، حتى الآن، شكل تقوية الديكتاتورية المالية لتتضاءل عدداً وتنتفخ تمويلاً مما يعزز إيديولوجيتها، ومن ثم سياساتها، الفاشية محلياً وعالمياً المحفوزة أصلاً، بل والموظفة فعلاً، لمزيد من نهب العالم، ما لم تُصدُّ محلياً وعالمياً كذلك. أما هذا الصدُّ فهو برسم أمرين على الأرجح:

- الأول: آني ومباشر ممثلاً في وجوب نهوض وإنهاض الوعي الإنساني من جهة والطبقي من جهة ثانية للطبقات الشعبية على صعيد عالمي لتدرك خطورة القلة الغنية الفاشية على الكوكب، أي اللجوء إلى المتاريس الفكرية كمقدمة لمتاريس الشوارع.

- والثاني: أن تبلور الطبقات الشعبية حركات تصوغها هي وتقودها وتوظفها في الصراع الطبقي ضد رأس المال وصولاً إلى تحقيق المشروع الاشتراكي والأممية الشيوعية وليس حركات حزبية مبقرطة تأتي من الأعلى لتحتل الوعي الطبقي وتزعم تمثيله خالقة نخباً "اشتراكية" طالما استخذت في النهاية للنخب الرأسمالية.

أسلاف الأزمة الحالية

درج من كتبوا في الأزمة المالية الحالية على البدء أو الرجوع إلى أزمة الكساد العظيم الذي حصل عام ١٩٢٩، مجددين الذكريات الأليمة للطبقات الشعبية في مركز النظام العالمي، أما في محيطه، فالزمن طريق الآلام، ولا أحد يسجل هذا، وكأن التاريخ هو تاريخ الأغنياء، هذه هي المركزانية الأوروبية التي هي بالعموم تاريخ الغرب الرأسمالي ساحباً نفسه أو معمَّماً على سائر أنحاء العالم، أما بالتحديد فهو تاريخ الطبقة/ات الرأسمالية هناك، وكيف امتطت العالم بأسره من ضواحي البيت الأبيض حتى مقديشو!

يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ انخفضت أسعار الأسهم في وول ستريت من ٣٨١ إلى ٣٠٠ نقطة. وخلال يومين خسر ربع قيمته. وهكذا بعد ان أعتقد الناس أن السوق سيصحح نفسه[٥] طبقاً لادعاء النظرية التقليدية وأتباعها. وحيث لم يصحح السوق نفسه، أصابهم الذعر بعد أيام قليلة، وخاصة المستثمرين الذين اندفعوا في عملية بيع محمومة. وهنا تجدر الإشارة أنه رغم ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد سلع ومنتجات بامتياز عن التشكيلات ما قبل الرأسمالية، إلا أن كل هذا لم ينفِ تأثير العامل النفسي بل أكده. وهذا ما يفسر حملة البيع المحمومة هذه، فليس شرطاً أن يكون كل من باع عارف سلفا بأن الأزمة بكل تلك الضخامة. وخلال شهرين فقد السوق نصف قيمته. وكان ذلك كسادا امتد عشر سنوات كانت من نتائجه وخاصة خلال فترة ١٩٢٩-١٩٣٣، وصول معدل البطالة إلى ٢٥٪، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٠ بالمئة، وتقلص التجارة الخارجية بنسبة ٦٥ بالمئة، وتراجع الاستثمار من ١٦ مليار إلى

[٥] يقول الخطاب اللبرالي/الرأسمالي أن السوق مهما أصابه خلل لا بد ان يعود ليصحح نفسه تلقائياً. وهذا تطوير خطابي تلاعبي لمزاعم جد الرأسمالية آدم سميث الذي رأى أن هناك "يداً خفية تنظم السوق". لم يقبل هذا الجد أن يقول إن اليد الخفية هي يد الطبقة الرأسمالية التي تخرب ومن ثم تُعمِّر، ففي عصر رأس المال لم تعد هناك أرواحاً خفية ولا جِنّاً.

مليار واحد، وإفلاس ١٠٧٩٧ بنكا من بين ٢٥٥٦٨ بنكاً. ولأن الولايات المتحدة كانت قد تربعت آنذاك، بل ربما قبلها بعقود، على قيادة العالم الاقتصادية كوريث للإمبرياليات الأوروبية المتقاتلة، وإن لم يتم إعلان ذلك، فقد تأثرت مختلف بلدان العالم بهذا الكساد وخاصة أوروبا.

حتى حينه، كانت النظرية الاقتصادية التقليدية هي المهيمنة بمعنى إبقاء الدولة، بمعنى السلطة، مثابة حارس للبلد، حماية الأمن الخارجي والداخلي، وتوفير الخدمات الأساسية للقطاع الخاص كي يزدهر، وعدم التدخل في آليات عمل الاقتصاد. هذا ما تقيدت به إدارة الرئيس الأميركي آنذاك هوفر الذي انصب اللوم على حصول الكساد أو استشرائه على إدارته على أنها لم تتبنى وتطبق سياسة تدخل حكومي في الاقتصاد، اي على عكس النظرية الشائعة. كانت المطالبة من هوفر أن تقوم الحكومة بالإنفاق وتمويل عجز الموازنة أو من الاحتياط الفدرالي الذي اتبع سياسة متشددة تاركاً البنوك لمصيرها، اي الإفلاس والانهيار إثر تدفق الناس عليها لسحب أموالهم في أعقاب فقدانهم الثقة بها. وإثر الإفلاس الواسع هذا، تراجعت الدورة الاقتصادية بمختلف حلقاتها الإنفاق والإنتاج والتوظيف والدخل، اي في مجمل الدورة الاقتصادية لتصل إلى توازن القاع.

كما هي الأزمة الحالية، ففي السنة الأولى للكساد انحصر الأمر في المستوى المالي، واعتقد الناس ان الأزمة قد توقفت هناك، خاصة حينما رأوا مؤشر الأسهم وقد صعد إلى ٣٠٠ نقطة في نيسان ١٩٣٠. إلا أن هذا المؤشر عاد ليهوي ثانية مع تفشي الأزمة إلى مواقع الإنتاج، الاقتصاد الحقيقي. فالوصول إلى توازن القاع يعني تراجع حاد في الاستهلاك مما يفرض تراجعاً في الإنتاج، وتراجع الإنتاج يعني فصل أعدادٍ هائلة من العمال، والبطالة هذه تدفع إلى السوق باحثين عن عمل بدل أن يكونوا

مستهلكين، اي أناس بلا مداخيل أو بمداخيل هامشية، مما يعني تضاؤل الدخل، وهذا يؤدي إلى تأثير ضعف الاستهلاك على الادخار ومن ثم على التوظيف أو الاستثمار. فما الذي يغري الرأسمالي بالاستثمار طالما ليس هناك استهلاكاً. هذا معنى توازن القاع، اي ان تصبح مختلف مكونات العملية الاقتصادية في وضع قَزَمِيْ. وصل مؤشر السهم إلى ٤١ نقطة عام ١٩٣٢ واستمر لعقدين لاحقين، وإن بدرجات أقل.

الكينزية: فشل الحلول الوسطى

سادت قبل النظرية الكينزية، في الأكاديميا الإنجلو-ساكسونية النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد. لم يكن في مقدور تلك النظرية تحديد أسباب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي اجتاحت العالم. فهي نظرية اقتصادية غير اجتماعية، نظرية لتحديد الأسعار وفق قوى العرض والطلب. فهي تُقر بإمكانية حصول بطالة عن العمل في فترة زمنية قصيرة ولكن ليس من الممكن استمرار المشكلة لمدة سنوات، وهذا عكس ما حدث عام ١٩٢٩، وذلك لأن البطالة تقود إلى تخفيض الأجور الذي يقود بدوره إلى تخفيض كلفة الإنتاج وزيادة الأرباح وعندها تقوم الشركات بالتوسع في الإنتاج وتوظيف العمال مما يقضي على البطالة[٦]. الأمر الهام هنا، أن هذه النظرية لا تأخذ بالاعتبار ثقل الفقر والمرض والشعور بالحرمان الذي يحل بالعمال في فترة البطالة، ناهيك طبعاً عن أثر الاستغلال عليهم حتى في ظروف التشغيل. وليس صحيحاً القول أنهم يتغاضون عن

[٦] حتى كتابة هذه السطور، رشح من سياسة الرئيس المنتخب لأميركا باراك أوباما أنه سيقوم بتجديد البنية التحتية لبلاده، اي تشغيل أعداد ضخمة من ملايين العاطلين عن العمل. وبهذا تحل الدولة في هذا المستوى محل القطاع الخاص الذي لم يفِ بالغرض، ولكن حلول الدولة هذا هو إنابة مؤقتة وليس استبدالاً. بهذا اقترب أوباما من المدرسة الكينزية، ولكن هل يُمكن إعادة العلاج الذي نجح مع مريض إلى مريض آخر حتى لو كان حفيده؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك.

هذه الآلام لأنهم اعتقدوا بوقوع الأزمة لفترات قصيرة، وباعتقادنا أن الحرمان والجوع لأشهر ليس أقل إيلاماً منه لسنوات.

رأى كينز أن الذي يحدد حجم الطلب العام على السلع والخدمات ليس الأسعار بقدر ما هو دخل المستهلكين، وإذا كان المستهلك عاطل عن العمل وبلا دخل فان انخفاض الأسعار لا يعني أي شيء بالنسبة له. وكذلك فإن الذي يدفع أصحاب المنشآت الاقتصادية لزيادة حجم التوظيف ليس مستوى الأجور بقدر ما هو التوقعات الخاصة بالطلب العام على منتجات هذه المنشآت، وعندما يكون مستوى ذلك الطلب منخفضا فإن انخفاض الأجور يعمل على تخفيض الدخل العام وبالتالي تخفيض الطلب العام مما يزيد في تأزم مشكلة البطالة عن العمل وليس حلها.

تنشيط الاستهلاك بالنسبة ل كينز هو رافعة الاقتصاد، وتنشيط الاستهلاك لا بد أن يعني مرونة في المداخيل، وهو ما يخلف تراكباً توافقياً بين الكينزية والفوردية Fordism. جوهر الفوردية هو وجوب حصول العمال على أجور مناسبة كي يتمكنوا من الصرف، فهم كعمال مستهلكين في التحليل الأخير. وعليه، فإن تراكب الكينزية والفوردية كان وراء الازدهار العظيم الذي شهدته رأسمالية المركز بعد الحرب الإمبريالية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين.

ولكن، حين يحصل الكساد، فهو يعني بالضرورة أن المداخيل ضعيفة والاستهلاك ضعيفاً، فلا بد هذه المرة من دفعة قوية من خارج السوق، دفعة إلى السوق، إنما من خارجه. فلدى كينز إن الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس هو الأجور أو الأسعار بل هو حجم الطلب العام (حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية). وفي أي وقت يكون فيه ذلك الحجم أقل من المستوى المطلوب لضمان التوظيف الكامل لليد العاملة فليس هناك من طريقة لزيادة حجم الطلب العام إلا بزيادة الإنفاق الحكومي، من هنا عالج المشكلة بدور الدولة، أي قرر

الخروج على النظرية التقليدية. ومن جهة أخرى ففي أي وقت يكون فيه حجم الطلب العام أكبر من المستوى المطلوب لضمان التوظيف الكامل لليد العاملة فإن الاقتصاد سيعاني من مشكلة الارتفاع المستمر للأسعار والتضخم، وليس هناك من طريقة لتخفيض حجم الطلب العام إلا بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي.[٧] هنا فإن كينز قد أعطى دوراً مركزياً للدولة. وبالطبع لم يكن كينز اشتراكياً، كما لم يكن خارج مصالح الطبقة الرأسمالية، بل لكي يتم الحفاظ على مصالحها لا بد لهذه الطبقة أن تستخدم ماكينة الدولة.

ما هو الدرس المستفاد من هذا التطور الجذري في تشكيلة اجتماعية اقتصادية رأسمالية؟ إن الدرس المستفاد في هذا السياق هو أن الدولة متدخلة دوماً لصالح رأس المال، إنما بدرجات حسب الطلب. وهذا يؤكد كون الدولة أداة لطبقة. وما خطاب الليبرالية في هذا المستوى سوى ضخ إيديولوجي لا يصمد قط أمام الواقع المتعيِّنْ.

قامت مجلة الإيكونوميست اللندنية بتسويق التحديث على شكل دور السوق الحر: "انه لا يوجد هناك بديلاً للسوق الحر باعتباره الطريقة الفضلى لتنظيم الحياة الاقتصادية. إن انتشار اقتصاد السوق الحر سوف يقود تدريجيا إلى ديمقراطية التعددية الحزبية، لأن الناس الذين لديهم حرية الاختيار الاقتصادي يميلون إلى الإصرار على التمتع بحرية الاختيار السياسي كذلك[٨].

لعل المفارقة هنا هي أن السوق الحر ليس ديمقراطية اقتصادية. فحتى بسيره الأعمى كما يزعمون، أي السوق، إذا كان حراً، فإن الناس ليسوا أحراراً، بمعنى أن ما ينظم الاقتصاد، حسب مزاعم رأس المال هو "اليد الخفية" اي ليس البشر. لكن حقائق الحياة

---

[٧] هناك، طبعاً، طريقة أخرى وهي إقدام البنك المركزي على تخفيض حجم النقد على أساس أن ذلك يقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يقود إلى تخفيض الطلب الاستثماري. وبالتالي حجم الطلب العام ولكن كينز لم يضع ثقة كبيرة في هذه الطريقة لأنها غير مباشرة.

[٨] (The Economist, December ٣١, ١٩٩١:١٢).

لا تؤكد بأن هناك سوقا حرة حقيقية، أو يداً خفية أو حيادية دولانية. وحتى النظام الفوردي الخاص في التراكم لم ينجح إلا حينما اتخذ شكل الإشراف الدولاني في التدخل في الاقتصاد والمعروف بالكينزية. وفيما يخص العلاقة بين رأس المال والدولة، يجادل استيفان موزاريس أنه:

"على الرغم من مختلف الاحتجاجات فإن ما حصل هو العكس، فلم يكن تغييب دور الدولة سوى فانتازيا نيولبرالية، لم يكن بوسع النظام الرأسمالي أن يستمر ولو لأسبوع واحد بدون دعم هائل من الدولة... وهو ما اسماه ماركس "الدعم الطارئ" الذي قدمه هنري الثامن وآخرون للتطور الرأسمالي المبكر وهو الذي ظهر ثانية في القرن العشرين بشكل هائل وغير متخيل، من سياسات زراعية عامة، وضمانات تصدير إلى صناديق تمويل الدولة للأبحاث إلى الشهوة التي لا تشبع للمجمع الصناعي العسكري... فإننا بهذا ندخل حدود جهاز، نُواجه فيه أو يتم تحدينا فيه، بعدم كفاءة وبحاجة لمساعدة مزمنة وحتى غريبة وشاذة. وفي الحقيقة، فإن الأزمة البنيوية في رأس المال غير معزولة عن العجز المزمن لمثل هذه المساعدة الغريبة أو الشاذة، ضمن ظروف التي يتجلى فيها العجز والقصورات المتركزة في هذا النظام التناحري، عن إعادة الإنتاج الاجتماعي الذي يستدعي دعماً لا متناهياً [٩]"

تؤكد أطروحة موزارس أن مفهوم تدخل الدولة في الاقتصاد لحل مشكلة البطالة عن العمل لم يكن من اختراع كينز فلقد تم استعمال ذلك الأسلوب من قبل حكومات عديدة في التاريخ القديم والحديث. وبشكل خاص فقد استعملته حكومة الحزب النازي في ألمانيا بنجاح منذ استلامها الحكم عام ١٩٣٣، وهذا ما قاد أستاذة جامعة كيمبردج

[٩] Mes'zar'os, ٢٠٠١:٢١

جون روبنسون إلى القول: "*لقد تمكن أدولف هتلر من حل مشكلة البطالة عن العمل في ألمانيا قبل أن يتمكن كينز من إقناع زملائه في كيمبردج بطريقة الحل*".

بحصر تدخل الدولة في التدخل العلني، نقدم نصف الحقيقة أو أقل. ماذا نسمي البنية الفوقية للدولة البرجوازية، أليست كلها تنظيراً لمصالح الطبقة المالية الحاكمة، "حماية" لمصالحها وتدفق أرباحها. ولكن من زاوية أخرى، ماذا نسمي تقديم المجمع العسكري الأميركي أجيالاً من المخترعات التقنية المتقدمة مجاناً للشركات المدنية، للمندمجات الكبرى؟ فالكمبيوتر كان لدى الجيش الأميركي منذ الحرب الثانية، وحينما انتقل هذا الجيش لتقنية أعلى أُعطي هذا للشركات. أليس هذا أفضل تدخل للدولة!

لكن في الرأسمالية آليات تعفنها. فتدخل الدولة إما ان يذهب إلى الأمام لعبور الاشتراكية، أو يرتد إلى الوراء لانفلات رأس الطبقة الرأسمالية في الاستغلال، بمعنى أن الحلول الوسط هي مفيدة لكنها ليست ضمانة. فما أن انتهت الستينات حتى عادت عوامل عدم الاستقرار للاقتصاد الأمريكي (أنظر لاحقاً) ، لكن ذلك جاء نتاج عوامل أخرى أو أمراض لا بد للرأسمالية أن تحملها وهي: الدور الامبريالي للولايات المتحدة في العالم، والتطور الداخلي للرأسمالية الأمريكية. فقد اتخذت الإدارة الأميركية قرارين: الأول الحلول الحربي محل فرنسا في فيتنام، وهو القرار الذي قضى نهائياً على المدرسة الأميركية التي كانت تقول ان بوسع أميركا أن تعيش كجزيرة مكتفية عن العالم، أي واصلت أميركا عملية وراثة الإمبرياليات السابقة التي تدافع عن كهولتها حتى اليوم (بريطانيا وفرنسا وألمانيا...الخ)، وتمويل الحرب بأسلوب الاقتراض (أي تمويل الحرب بأسلوب عجز ميزانية الحكومة الاتحادية).

كان واضح للإدارة الأميركية في عهد جونسون أن الكونغرس سيعارض الحرب في فيتنام إن هو قام بتمويلها من الموارد الضريبية لأن ذلك كان يعني إما تقليص حجم الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى، أو فرض ضرائب جديدة، وفي كلتا الحالتين فإن

ذلك سيتعارض مع مصالح شرائح واسعة من الشعب الأمريكي لها ممثلين أقوياء في الكونغرس. لذا لجأ إلى التمويل بالعجز ليدخل الاقتصاد في دوامة التضخم. فالإنفاق على الحرب، بأسلوب عجز الميزانية، في وضع توظيف كامل لليد العاملة سيقود للارتفاع المستمر للأسعار ومشكلة التضخم، وهذا ما حصل بالفعل.

ففي نهاية الستينات ومطلع السبعينات تعاظم حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حتى تغير الوضع كلياً بالنسبة للدولار الأمريكي، فبينما كان هناك طلب متزايد على الدولار في الخمسينات وحتى منتصف الستينات انقلبت الصورة في أواخر الستينات ومطلع السبعينات وأصبح هناك فائض منه في الأسواق العالمية. فبدأ حاملو الدولار من الأجانب يعملون على استبداله بالذهب فأخذ الاحتياطي الأمريكي من الذهب بالتناقص حتى أضطر الرئيس نكسون في آب ١٩٧١ إلى الإعلان عن فك ارتباط الدولار بالذهب. وبذلك تحطمت أهم ركيزة من ركائز النظام النقدي الذي تكرس في "بريتون وودز". فانتهى عهد سعر الصرف الثابت للعملات وبدأ عهد سعر الصرف المتغير. وفي نفس الوقت انتهى أيضاً عهد ثبات الأسعار وبدأ عهد التضخم الذي تجلى في ارتفاع مستمر للأسعار ينجم عنه ارتفاع مستمر في الأجور. وحيث كان حل مشكلة التضخم مستعصياً، انتهت الأكاديميا إلى تعليم الطلبة بأن لا مناص من التعايش مع التضخم. وفي منتصف السبعينات أخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني أيضاً من مشكلة الكساد وارتفاع معدلات البطالة، وذلك بفعل الارتفاع الهائل في أسعار الطاقة الذي قاد إلى زيادة كلفة الإنتاج وتخفيض مستوى الأرباح وبالتالي تقليص حجم الإنتاج وتسريح العمال. وهكذا أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من أزمة لم يعهدها في

السابق إذ أنها جمعت بين التضخم والكساد، وقد أطلق عليها يومها اسم "الركود التضخمي" (Stagflation)[١٠].

وهكذا، دخلت الرأسمالية مرحلة مختلفة هذه المرة، دخلت مرضين معاً. فمرض التضخم يلتهم أرباح الرأسماليين بإعطاء العملة قدرة معاقة، والكساد يطرد العمال من معامل الرأسمالية فيعجزون عن شراء منتجاتها، لتعود مشكلة العجز الاستهلاكي مجدداً. هناك حلول لهذا المرض وحده ولذاك وحده، ولكن لا حلول للاثنين معاً.

هي الملكية الخاصة إذن، التي تستخدم الدولة ولا تسمح لها بتمثيل الجميع. إذن كان على النظام الاقتصادي أن يختار، بين خدمة الطبقة الغنية أو الفقراء، فكانت مدرسة اليمين الجديد، والمحافظية الجديدة، والإيفانجيلية ممثلة بمثقفيها العضويين، ملتون فريدمان وتلامذته من جامعة شيكاغو. عصابة من الإرهاب الفكري التي وصفت للاقتصاد "العلاج بالصدمة"، وهي الوصفة التي طبقت بداية في تشيلي بعد مذبحة الانقلاب الدموي ١٩٧٣ ضد النظام الاشتراكي المنتخب هناك، وطبقت لاحقاً على يد جيفرش شاخس بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية هناك لا سيما في روسيا[١١]، وبقي يعيش بالصدمة حتى الصدمة شبه المميتة هذه الأيام في المركز نفسه.

[١٠] الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال العالمية، فضل مصطفى النقيب، جامعة وانرلو-كندا تشرين الثاني ٢٠٠٨ (ورقة غير منشورة).

[١١] أنظر مقالة قسطنطين جورج: ألبانيا تقول لا لوصفة صندوق النقد الدولي، في كنعان، العدد ٨٥ نيسان ١٩٩٧، ص ص ٦٥-٧٠.

أزمات ما بعد الكينزية

أ- أزمة جنوب شرق آسيا

أزمة في المحيط كمقدمة لأزمة المركز

المقصود هو ما اسمي بمعجزة جنوب شرق آسيا، المتمثلة في دور الدولة البيروقراطي والديكتاتوري، وبأجور عمال منخفضة ومنع النقابات، إضافة للدعم الغربي لهذه البلدان بما هي مخلب قط رأسمالي في مواجهة تجربة النمو العالي في الصين الشعبية، لا سيما أن هذا الدعم من مستلزمات الحرب الباردة، ناهيك عن مزاعم ان البوذية لا تعيق التنمية، وكذلك مدائح صندوق النقد الدولي لأنظمة هذه البلدان. وكل هذا لا يعبر عن تجارب نمو ذاتي بحت، ولا يشكل نموذجاً لدور المركز في المحيط.

كما اشرنا، ففي أعقاب أزمة السبعينات في المركز ممثلة في تدني معدل الربح لدى الشركات الكبرى في المركز، نقلت هذه الشركات مصانع كثيرة إلى المحيط، من جهة، وركزت على أسواق الأسهم من جهة ثانية نظرا لقلة الربح المتحقق في مجالات الإنتاج. هذا جعل المضاربة احد أهم الأنشطة المربحة وولّد اقتصادا ماليا ينفصل بشكل متزايد ويتغرّب عن الاقتصاد الحقيقي، وهو الانفصال الذي أدى للانفجار مؤخراً.

بين منتصف سبعينات وثمانينات القرن العشرين كان من بين أهم متغيرات النظام العالمي:

- حصول الطفرة النفطية، التي تعني بإيجاز حراك قسط كبير من السيولة المالية في العالم إلى البلدان المصدرة للنفط التي اعتادت أصلا على طرد فوائضها

الاستثمارية إلى الخارج حتى قبل تضاعفها الهائل، أو لنقل قيام المركز بإعادة دفوقات الاستثمار إليه ثانية إلى المحيط ولكن كنموذج على استعمار داخلي، استثمارات للمركز في المحيط لتعود بفوائض أعلى ثانية إلى المركز.

- حاجة بلدان جنوب شرق آسيا في مشاريعها التحديثية إلى سيولة مالية مما حول قسماً من هذه السيولة إلى جنوب شرق آسيا عبر البنوك الغربية التجارية والمركزية.
- أدى ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة مديونية لكل من البلدان المستوردة للنفط (المحيط بالطبع) والبلدان التي اقترضت من أجل التحديث.

بدأت المشكلة بالنسبة لبلدان النمور والتنينات حينما حققت نمواً عالياً جدا ارتكز على تدفق رأسمال أجنبي كبير من جهة، ومستوى واردات تجاوز الصادرات باستمرار من جهة ثانية. هذا رغم أنها كانت من المصدرين الأساسيين إلى الولايات المتحدة، لا بل إن اقتصاداتها اتسمت بكونها اقتصادات موجهة للتصدير Export-oriented Economies. قاد هذا إلى زيادة في عجز الحساب الجاري الذي ازداد بدوره بناء على ارتفاع قيمة الدولار في ١٩٩٦، و١٩٩٧. ولم يسعفها كثيراً ما كان يُدفع للعمال من أجور متدنية، لكن هذه السياسة الأجرية المتدنية لعبت دوراً في جذب الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى تقديم معدلات فائدة عالية لإغراء الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المضارب. فانفتاح أسواق هذه المنطقة على الاستثمارات الخارجية دفع بتدفقات هائلة لرأس المال الأجنبي إليها، تزامن مع فتح أسواقها للمنافسة الخارجية التي بلغت ذروتها عام ١٩٦٦ حيث جذبت ١٤٢ مليار دولار، اي أكثر من نصف صافي تدفقات رؤوس الأموال الخارجية في ذلك العام. وظلت رؤوس الأموال تتدفق عليها حتى عام ١٩٩٧. هذا التدفق حال دون التقاط الحكومات للوهن الذي برز بانخفاض الطلب على

الصادرات الالكترونية والصلب وتصاعد المنافسة الصينية بخفضها لقيمة عملتها وكذلك حال دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

أما مصارف هذه المنطقة، فقد لعبت دورا كبيرا في توفير القروض للقطاع الخاص في الثمانينات والتسعينات حيث عبأت المدخرات ووفرت رؤوس الأموال اللازمة للقطاع الخاص لتمكينه من تمويل عملياته الإنتاجية والإنشائية وإقامة صناعات رئيسية في الثمانينات والتسعينات حيث أحجمت الاستثمارات الغربية عنها لتدني ربحيتها. إذن تحققت الطفرة التنموية من تعاون المصارف ومجموعات الشركات. لكن غياب رقابة صارمة على أنشطة المصارف وعدم قيامها بتقييم صحيح لمخاطر التوسع في الديون المقدمة للقطاع الخاص وعدم تجنيد الاحتياطي الكافي للتغلب على مشكلة عدم سداد بعض الديون مما اضعف مصداقيتها الائتمانية العالمية وتقليص قدرتها على تقديم الائتمان اللازم مما زاد من شدة الانكماش وضعف الثقة بالعملات وإثارة البلبلة لدى المستثمرين وإحجامهم عن المنطقة، أخيرا فتحها للنهب من المضاربين.

هنا تهمنا الإشارة إلى ان نسبة كبيرة من التدفقات على هذه البلدان مجرد محافظ استثمارية قصيرة الأجل في أسواق الأسهم والسندات المحلية وهذا يسهل تسييلها عند الطلب بعكس الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل وهذا زاد تعرض المنطقة للمفاجآت.

ومن الأسباب الأخرى للأزمة، عدم فتح المركز أسواقه للمحيط كما يتطلب تطور اقتصادات هذه البلدان، اي عولمة من جانب وحجز وعدم نقل التكنولوجيا من جانب آخر. وهذا يجب أن يذكرنا بالحماية التي هي تدخل من الدولة في الاقتصاد. فالدولة

فـي المركـز تحمـي اقتـصادها دائمـاً، اي تتـدخل، ولا تـسمح لـدول المحـيط بحمايـة اقتصاداتها تحت زعم حرية السوق.

كما عانت البنوك هناك من محنة تلاشي قيم أصول شركات القطاع الخـاص. هنـا لعـب الانهيار المفتعل لقيم العملات دورا فـي تعميـق الأزمـة. (هـذا مـا قـام بـه المـضاربون) للاستيلاء على قيم الشركات بأسعار ضئيلة ممـا يجعـل الخـروج مـن الأزمـة مـؤثرا علـى الاقتصاد الحقيقي الذي يدفع الثمن في النهاية.

إن جوهر أزمة الأسواق المالية هو نتاج حلول المضاربات المالية، الأسواق الماليـة محـل أسواق البضائع. اي حلول الأوراق المالية والحوالات محل الاقتصاد الحقيقـي. شـراء مـال وبيع مال من اجل التراكم. هذه هي البورصات الدولية. يقولون ان ما حصل في العقود الثلاثة الأخيرة هو عولمة أسواق المال. نعم ولا:

نعم: حيث انفتح الكثير من البورصات ليتم بيع وشـراء الأسـهم والـسندات مـن مختلـف الجنسيات.

ولا: لأن هذا الانفتاح كان شبيها بانفتاح الأسواق البضائعية، اي انفتاح لصالح بورصـات أو تحديدا مستثمري المراكز في البورصات.

فحين يغير المستثمرون العالميون (وهم أساسا من المركز) نظـرتهم للأسـواق الماليـة النامية ويتحولون عنها بقرار سريع ومفاجئ ترتبـك وقـد تنهـار. بمعنـى أو آخـر هـذا مـا حصل في جنوب شرق آسيا، ومن الأفضل تسمية هؤلاء مضاربين. وهم أنفسهم الـذين وظفـوا أمـوالهم ومـا اقترضـوه مـن المـصارف والمؤسـسات الماليـة فـي العديـد مـن المشاريع في هذه البلدان التي بهرهم نموها.

ولكن ما سبب التحول؟. هل هو سوقي بحت أم له علاقة ب:

- تعويض تدني معدل الإرباح في المركز.
- الحيلولة دون نمو عـال للمحـيط (نظريـة المـؤامرة تركـب هنـا فـي الاقتـصاد)، أي

الحيلولة دون لحاق حقيقي، ولا سيما بعد الحرب الباردة ونظرا للاستقطاب.
المهم هنا هي مؤشرات العجز أو الوهن المالي التي لم تلتقطها الحكومات المحلية في جنوب شرق آسيا، مهمة لأنها مقدمات الانهيار ومهمة: لأن المضاربين أول من يلتقطها وبالتالي أسرع من يتصرف. (أنظر لاحقاً كيف تصرف كبار مدراء المؤسسات الاستثمارية التي أفلست: مدراء أم مافيا).

المؤشرات التي لم تُلتقط:

في عام ١٩٨٢ انفجرت أزمة المديونية التي كادت تطيح بالنظام المالي العالمي. وكذلك أزمة مصارف الادخار والإقراض في الثمانينات في الولايات المتحدة، حيث رافقها نفس الخلل في اليابان التي ما زالت آثارها عالقة بأسواقها المالية. كما حصل في المكسيك عام ١٩٩٤ عجز في الميزان التجاري وخسائر ملموسة وكبيرة في الاحتياطي النقدي من العملات الرئيسية (يسمونها الأجنبية أدبا). هذا أرغم حكومة المكسيك على تحرير عملتها البيزو الذي تدهورت قيمتها. لكن المكسيك التي أصبحت بعد اتفاقية (نافتا) خاصرة للاقتصاد الأميركي أُسعفت سريعاً من الولايات المتحدة.
علينا أن نلاحظ هنا، تزايد الانفتاحات الاقتصادية وما يسمى تكامل الأسواق المالية العالمية وعولمة المعاملات الاقتصادية. اي في ظل سياسة اللبرالية الجديدة. زاد هذا الانفتاح من سرعة نقل العدوى عالمياً، والعدوى هنا هي فقدان الثقة باقتصاد يعاني من أزمة مالية. أما البلدان التي لم تُصب بالعدوى، فهي مصابة بمرض جعلها مثابة ميتة، اي لأنها وراء التاريخ وليس لأنها حققت فك ارتباط مع النظام العالمي. (بمناسبة الحديث يفخر بعض الاقتصاديين التقليديين في الأرض المحتلة، بأن هذه المنطقة لم

تتأثر بالأزمة المالية العالمية. وهو فخر أو تطمين في غير محله، لأن اقتصادها ليس دينامياً، ولأن اقتصادها تحت الاحتلال. أليس هذا الفخر مدهشا؟).

وقائع أو يوميات الأزمة:

بدأت أزمة جنوب شرق آسيا في محيط بورصة هونج كونج. فقد اتسع نطاق الفساد في تايلاند مما اضطر حكومتها إلى تخفيض عملتها (الباهت) مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي هروب رؤوس الأموال من أسواقها. ثم امتد هروب رؤوس الأموال من أسواقها إلى بلدان أخرى ماليزيا مثلا التي بدأت رؤوس الأموال بالهروب من أسواقها أيضا، كما عانى نظامها المصرفي من أزمة قروض غير مخدومة.

حاولت اندونيسيا إنقاذ الروبية التي تعرضت لهزة قوية فخفضتها مقابل الدولار، وهي سياسة تتبعها الدول المصدرة لتعالج اقتصادها. لكن هذا حصل في فترة أزمة في جانب العرض؟!.

كل هذه أثرت على دولار هونج كونج فانخفض من ١،١ إلى ٧،٨ للدولار الأمريكي مما اضطر البنك المركزي للتدخل برفع سعر الفائدة على دولار هونج كونج من ٣٪-١٠٪ للحفاظ على قيمة عملته الوطنية مما أدى إلى انهيار بورصة هونج كونج.

انتشرت العدوى:

هذه الدول هي مستورد أساسي للتكنولوجيا الأمريكية. ان احد أسس مشكلتها هي الاستيراد ما فوق القدرة، استيراد غير مغطى، ومع الأزمة تدهور استيرادها للمنتجات التقنية العلمية الأمريكية، فتدنى مستوى أرباح الشركات الأمريكية حيث ضعفت الثقة بها فهبطت أسعار الأسهم الأمريكية وبالتالي هبوط مؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية الأمريكية مما أدى لهبوط أسعار الأسهم عالميا.

الحكمة الشائعة:

كما هو جوهر ايديولوجيا السوق والعولمة ورأس المال، يـزعم البرجوازيـون أن التـأرجح في أسواق المال صعودا وهبوطا يستمر حتى تصل هذه الأسواق إلى حالة مـن التـوازن وتعود أسعار الأسهم إلى مستوى تعكس فيه القيم الحقيقيـة والأداء الفعلـي للـشركات. لكن هذا لا يأخذ بالاعتبار أولئك الناس الذين يُعانوا إلى أن تتم عملية التوازن. فالأزمة ليست في الجمادات، هي في البشر. يؤدي ارتفاع أسعار الأسهم إلى تبيان حالة ثقة بين المستثمرين عن صحة وسلامة اقتصاد دولهم، وهو أمر يساعد على انخفـاض معـدلات التـضخم وأسـعار الفائـدة حـين يكـون لهمـا تـأثير كبيـر علـى التطـورات فـي الـسوق العالمي | خلال فترة الأزمة هذه ارتفعـت أسـعار الأسـهم العالميـة بمـا يفـوق الحقـائق الاقتصادية أو معدلات الـربح حيـث ارتبطـت هـذه الأسـعار بتوقعـات المـستثمرين عـن معدلات الإرباح المستقبلية التي تعتمد أساسا على مقدار ربح الـسهم فـي نهايـة العـام ونمو رأسمال الشركة الذي ينعكس على مستوى أدائها. ان قيم الأصـول هـي ضـمانات القروض للقطاع الخاص. لقد أفرطت دول جنوب شرق آسيا في الاسـتثمار الـسلبي وهـو تجـاوز نمـو الاسـتثمارات معـدل زيـادة الطلـب الـداخلي عـن الإنتـاج الـداخلي والطلـب الداخلي عن الصادرات.

صندوق النقد الدولي وأزمة كوريا الجنوبية

نشبت الأزمة فـي كوريـا الجنوبيـة فـي نـوفمبر ١٩٩٧. والطريـف أنـه فـي أكتـوبر مـن ١٩٩٧ لم تحتو نشرة صندوق النقد الدولي أية إشـارات للملامـح الاقتـصادية للعـامين القادمين اي للأزمة التي ستضرب الاقتصاد الحادي عشر في العالم من حيث القوة بعـد بضعة أيام.

وهذا يفتح على نفاق وتلاعبات خبراء صندوق النقد الدولي وجيش من الاقتصاديين وكتاب الافتتاحيات من الليبراليين الجدد. فقد امتدحوا جنوب كوريا إلى السماء حتى عام ١٩٩٦، ومن ثم قلبوا نغمتهم رأسا على عقب. فهم يقولون الآن ان نظام جنوب كوريا قائم على الكثير من التشابك بين مستخدمي الدولة والمؤسسات، المؤسسات المالية والبيوتات الصناعية. ان هذه المؤسسات المالية والصناعية تشكل معا مندمجات ضخمة (الشايبال) التي تمول، ترشي، القادة السياسيين مقابل حصولها باستمرار على امتيازات اقتصادية.

كما ينتقد الليبراليون الجدد كوريا الجنوبية لأنها تبنت معايير حمائية عالية جدا، وقطاع عام قوي وواسع ونظام ضمان اجتماعي يعطي العمال حظوة كبيرة جدا. وبالطبع الحديث عن قطاع عام قوي مقصود به الغمز من قناة تدخل الدولة! أما اليوم ٢٠٠٨، فيصرخ هؤلاء بأعلى الصوت: لا لا ... لا بد من تدخل الدولة. ملخص هذا التضارب والنفاق هو أن لا حلول لدى هؤلاء للازمات بل إدارتها[١٢].

أدت الأزمة إلى تنبه حكومات المنطقة إلى عدم الفائدة الناتج عن تدفق كميات هائلة من رأس المال سريع التبخر أو الانتقال. ان هذا النوع من التدفق مفيد لفقاعة المضاربة المالية كما انه يرفع قيمة العملية المحلية (بناء على الكميات الهائلة من العملات القوية التي هي قيد الدوران في السوق المحلي).

---

[١٢] في سياق تعرض النظام الرأسمالي للأزمات تبين للساسة والاقتصاديين والإيديولوجيين أن لا علاج لهذه الأزمات بما هي لصيقة في تكوينه طالما يُقاد هذا النظام بمصالح النخب المتغذية على حساب الجماهير. وعليه، جرى اختراع مخرج هو إدارة الأزمات وليس حلها بانتظار الانفجار الكبير الذي يمكن اعتبار الأزمة الحالية مقدمته الموضوعية. فقد انتقل هذا النظام من زمن الدورات الاقتصادية المحددة بعشر سنوات، إلى تأرجحات المديين المتوسط وطويل الأمد أو الأزمات البنيوية. خلال عدة قرون من عمر الرأسمالية كان هناك شكلين من التأرجحات أو التقلبات الدورية. أسميت الأولى بدورات كوندرتييف، التي تمتد الواحدة منها تاريخيا من ٥٠-٦٠ سنة. والأخرى وهي الدورات المهيمنة Hegemonic Cycle، وتمتد لفترة أطول.

جاء المثال على التغير في التفكير في المنطقة من قبل سيزار باويستا، وزير التجارة والصناعة الفلبيني. ففي حين لن يتخل عن عقيدته النيولبرالية، فقد اخبر جريدة لي موند الفرنسية، بالقول:

"لم ترتبط عملتنا أبدا بالدولار. نحن نسمح دوما للسوق بأن يحدد سعر الصرف. كانت المشكلة- وهذا الأمر ينسحب أيضا على البلدان الأخرى- هي ان السوق كان يعمل بشكل غير عادي بناء على التدفق المفرط للدولار. فعندما تتدفق الدولارات على اقتصادك، فان عملتك لا بد ان ترتفع قيمتها بما ليس حقيقيا. وابعد من هذا، أضاف الوزير نقدا ذاتيا بقوله، كان لا بد ان نطبق معايير أكثر صرامة في العامين الماضيين للتحكم بالتدفق الهائل من الدولارات الأمريكية كان بوسعنا أيضا متابعة ومراقبة ضمانات الاستثمار، وكان يجب ان نشجع أولئك المستثمرين للقيام بالتزامات طويلة الأمد للبلاد، وذلك من خلال تغريم العمليات المضارباتية قصيرة الأمد، (لوموند، ١٣-١-١٩٩٨). ولكن حتى اليوم، فان صندوق النقد الدولي معاد لهذه المعايير، وليس من المتوقع أن يعدل موقفه اليوم، ٢٠٠٨، على ضوء الأزمة الحالية.

بناء على التأثير المشترك للتخفيض الضخم لعملاتها، وقروض الطوارئ من صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية الأخرى وبعض الحكومات،/ فان وزن الديون الخارجية لبلدان التنين الأربع قد ازداد بشكل متسارع. والآن أصبح على مؤسستي تصنيف الاعتمادات الأمريكيتين وهما مودي اند ستاندارد، وبورز قامتا بتقليل احتمالات معدل المخاطرة في اقتصادات التنين وكوريا الجنوبية وبالتالي طالبتها بدفع معدلات فائدة للمدى القصير عالية جدا وذلك في تعاقدها على قروض بهدف دفع الديون القديمة.

خلقت هذه السياسة سوقا محلية مشوهة التي تمتعت فيها فقط مجموعة قليلة من الأغنياء بمستويات عالية من الاستهلاك التي شهدت أيضا انفجارا في الاستثمارات

المضاربات مثل العقارات. اما الاهتمامات المالية والصناعية في بلدان التنين فحملت على كاهلها ديونا ضخمة لكي تقوم بتنفيذ المشاريع التنموية ولكي تنخرط في مشاريع استثمارات مضاربات. اما البنوك المحلية وشركات السمسرة فقد أخذت ديونا هائلة بدون ان تطلب ضمانات كافية من مدينيها. كما ان الأسعار النسبية لصادراتها ادني من الأسعار النسبية لوارداتها وهذا هبّط معدلات النمو فيها.

لم تنحصر الأزمة في بلدان التنين الأربع، فقد ضربت هونغ كونغ حيث أثّر خروج رأس المال على هونغ كونغ باعتبارها أهم سوق للسندات في العالم الثالث والسادس على صعيد العالم، كما بدأت بتقويض كوريا وتعمقت الأزمة المالية التي تواجهها اليابان وما ان حل نوفمبر حتى كان سوق السندات العالمي قد اهتز. فقد بدأ هروب رأس المال من جنوب شرق آسيا مع أوائل ١٩٩٧ وقاد تزايد الهروب إلى إرغام التنينات الأربع على تخفيض عملاتها بالنسبة للدولار.

تأثر أسواق العالم المالية

أملت برجوازية أمريكا اللاتينية ان تحظى بهذه الأموال الهاربة. لكن هذا لم يحصل. فمنذ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧ فان أسواق السندات في نيو مكسيكو، وبيونس ايرس، وساوباولو وهي اكبر ثلاثة مراكز مالية في اللاتينية، قد تدهورت معا. لقد تحسن سوق نيو مكسيكو في ديسمبر ولكن إلى متى.

بعد ٢٧-٢٨ أكتوبر امتدت أزمة أسواق السندات إلى الصعيد العالمي لتصيبها بالتدهور.

لا بد ان يقود تباطؤ النمو الصناعي في بلدان التنين إلى تراجع في وارداتها من البلدان الصناعية التي سوف تعاني نتيجة لذلك. وسيكون ألم كل دولة صناعية بمقدار

تصديرها إلى التنين. فالبلدان المضروبة ومعها كوريا كانت تستورد ١٩٪ من صادرات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٦، وستكون الأكثر تضررا هي أمريكا واليابان وألمانيا والأراضي الواطئة. ولكن بما ان ٦٠٪ من صادرات فرنسا وبلجيكا تذهب إلى ألمانيا، فان هاتين سوف تتضرران أيضا.

يعطي التدفق المالي الهائل قيمة عملة البلد المتلقي قيمة مبالغ فيها، وهذا يحد من قدرتها التنافسية في أسواق التصدير، فتتقلص الصادرات، ويصبح البلد اقل جذبا للاستثمارات مما يقود إلى خروج هائل لرأس المال فيؤدي إلى هبوط قيمة العملة المحلية. هذا شكل من العولمة المالية. لقد أصبحت منتجات بلدان جنوب شرق آسيا أكثر قدرة على التنافس بعد انخفاض قيمة عملاتها. لكن هذا سيخلق مشاكل لبلدان العالم الثالث الأخرى التي قد ترى أسواقها تغزى من المنتجات الأسيوية فجأة بأسعار أدنى من أسعار المنتجات المحلية.

وهناك مشكلة أخرى، فان ميامار (بورما) وفيتنام وبنغلادش وبلدان أخرى في المنطقة تعتمد على تحويلات منتظمة من عمالها المهاجرين إلى بلدان التنين. فقد قرر الرسميون في بلدان التنين طرداً موسعاً للعمال الأجانب. أي مصير انتظر البلدان الأسيوية الفقيرة أذن؟

حلول الصندوق:

كما أشرنا، بعد مسلسل طويل من مدح دور الدولة في جنوب شرق آسيا، فان البنك والصندوق يقولون الآن ان هذه البلدان أعطت الدولة دورا قويا جدا بحيث سمحت للاهتمامات المالية والصناعية الخاصة فرصا لمراكمة مستويات كبيرة من حجوم الديون والمضاربة. لقد أنهى الصندوق تقريره عن المنطقة في أيلول مادحا أدائها

دون ان يلاحظ شيئا عن بوادر الأزمة. ولم ير ما سيحدث في كوريا الجنوبية مع ان الأزمة انفجرت هناك في نوفمبر أي بعد بضعة أيام. تماما كما قال فيشر عن أمريكا ١٩٢٩. قال رئيس الصندوق ميشيل كامدوسو في مؤتمر صحفي عقد في رئاسة الصندوق ١٨-١٢-٩٧ ان الصندوق قد قلل من مخاطر ونطاق الأزمة. وفي ٢١-١-٩٨ أنحى باللائمة على قادة تلك الدول وإنهم لن يتنبهوا لتحذيرات الصندوق.

الطابع الديوني لهذه البلدان:

ورد في التقرير السنوي لتايلاند الذي اشتمل على لقاءات عمل مع صندوق النقد ان الدين الخارجي عليها ارتفع بشكل حاد ما بين ١٩٩١-١٩٩٥ من ٣٩-٤٩،٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي. وان نصف هذا الدين هو للمدى القصير وبفوائد عالية. كما ان الميزان التجاري كان يسير سريعا نحو الخط الأحمر. (ومع ذلك لم تؤخذ احتياطات). ومع ذلك فان مدراء الصندوق كانوا يمدحون جدا أداء الاقتصاد التايلندي. وتطبيقها الصارم للسياسات الجزئية. لقد أشاروا إلى ان السياسة المالية كانت قد أحكمت عام ١٩٩٥ كرد على زيادة التضخم وعجز الحساب الجاري وان هذه الإجراءات قد بدأت تثمر، مع أنهم حذروا رسميي تايلاند بأن لا يكونوا راضين كثيرا عن النفس. كما مدحوا اندونيسيا أيضا التي فقدت في هذه الأزمة ٤٠٪ من قيمة عملتها، وأصبح ٦٠٪ من الناس فيها تحت خط الفقر. أما الولايات المتحدة، فقد هاجمت ديكتاتور إندونيسيا العسكري سوهارتو، لأنه هاجم التيموريين معتبرة أنه استغل الظرف[١٣].

[١٣] وهذا بالطبع نموذج على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع عملائها. فسوهارتو الذي قام بانقلاب دموي في إندونيسيا أطاح بنظام أحمد سوكارنو التقدمي، هو نفسه الذي دعمته الولايات المتحدة في الانقلاب الذي قتل ٦٠٠ ألف شيوعي، وزوده الرئيس الأميركي نيكسون بالأسلحة ليحتل جزيرة تيمور نفسها ويضمها إلى بلاده لأن تلك الجزيرة التي استقلت ١٩٧٥ كانت بقيادة حركة فريليمو الماركسية. وفي أعقاب الأزمة المالية المذكورة ١٩٩٧-٩٨ طُرد الإندونيسيين من تيمور كمستعمرين لتحل محلهم أستراليا.

وقائع ويوميات النهب: صندوق النقد يكفل المضاربين

في حديثه عن الأزمة الأسيوية يوم ٢٢-١-١٩٩٨ قال الاقتصادي الأمريكي والرجل الثاني في صندوق النقد الدولي ستانلي فيشر[١٤]" في حديث إلى البنكيين الأمريكيين عن الأزمة: "هناك أمكانيتين للرد، عندما تضرب الأزمة، بوسعنا ان نسمح لها بالتعمق لكي نعطي درسا للمقرضين الدوليين. أما الخيار الآخر فهو ان نحاول جعل تأثير الأزمة متواضعا على الصعيدين الإقليمي والعالمي بطريقة توزع العبء ما بين الطرفين المقترضين والمقرضين. وعلى أية حال، ليس بوسعنا التحكم بالتأثيرات الجانبية. ان المصلحة العامة، ومن اجل مصلحة الولايات المتحدة، التي تعتمد على آسيا قوية قادرة على الاستيراد والتصدير بطريقة تقود إلى نمو عالمي"[١٥]. وهكذا فان الصندوق يلعب دور حامي المضاربين الدوليين ويرفض ان يلقنهم درسا. وابعد من هذا فان فيشر يتحدث بوضوح ان ما هو في مصلحة أمريكا هو في مصلحة كل العالم!.

ما أشبه اليوم بالبارحة. سنرى لاحقاً كيف ان الصندوق، عام ٢٠٠٨، اقرض أنظمة الثورات المضادة (المسماة الثورات البرتقالية)، أما حكومة الولايات المتحدة فأنقذت الأغنياء!

كتبت فاينانشال تايمز في ٥-١-١٩٩٨ تقول: "ان الأرباح هي للملاك الأفراد بينما الخسائر عندما تكون كبيرة فإنها تغطى إلى حد كبير من قبل دافعي الضرائب. يطلب البنكيون العالميون من دول التنين وكوريا ان تقوم بتأميم ديون المدى القصير ذات الأرقام الفلكية، التي تعاقدت عليها شركات كورية جنوبية خاصة. هذا بالضبط ما حصل عندما انفجرت أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية في الثمانينات، وهو ما يحصل

---

[١٤] بعد ذلك الحين تقريباً، وحتى اليوم أصبح هذا الرجل محافظاً لبنك إسرائيل.

[١٥] الأزمة الأسيوية: وجهة نظر من صندوق النقد الدولي، نشرة صحفية من صندوق النقد الدولي ٢٢-١-١٩٩٨.

اليوم ٢٠٠٨. من المدهش ان نفس الموقف الذي اتخذوه في أزمة أمريكا اللاتينية فان البنكيين الخاصين يهددون بإيقاف القروض إلى آسيا، -إلى رأسماليي كوريا الجنوبية- إذا لم تقف حكومة سيؤول لصالح الشركات الخاصة من خلال إصدار سندات عامة بهدف دفع مديونيتهم.

تجربة ماليزيا مميزة، إنما غير كافية[١٦]:

في مواجهة الأزمة اتخذت ماليزيا إجراءات منها فرض قيود على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وإيقاف التعامل والاتجار في عملة ماليزيا، واسهم الشركات الماليزية في الأسواق العالمية، وكذلك تحديد سعر صرف ثابت للعملة الماليزية (رينجيت) إلى الدولار:٣،٨.

هذا يعني انتصار مهاتير محمد على أنور إبراهيم بعد سنة من الصراع المكتوم، حيث كان يريد أنور إبراهيم تطبيق: سياسات نقودية تقليدية قائمة على تقييد الائتمان ورفع سعر الفائدة وتخفيض الإنفاق العام على غرار سياسات صندوق النقد الدولي، في بلدان آسيا الأخرى.

مهاتير كان يطالب بتخفيض الفائدة لإنعاش الاقتصاد الوطني وفتح باب الإقراض لتشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار، وتنشيط الطلب الفعال، على الطريقة

---

[١٦] اختلف موقف الصين عن الدول الأخرى، وحتى عن ماليزيا نظراً لطبيعة نظامها. فقد بدأت الصين سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ أكثر من عشرين عاما. وقد حققت في هذا الإصلاح المختصر في السوق الاشتراكي متوسط نمو سنوي بمقدار٩,٨٧%. ونمى الحجم الكلي للتجارة من ٢٩,٣ بليون دولار إلى ٢٨٩,٩ بليون دولار. ان الفائدة التراكمية لرأس المال الأجنبي قد بلغت ٢٨٣,٩ بليون دولار بما فيها ١٧٤,٩ بليون من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ارتفع مستوى معيشة الشعب بهامش واسع أيضا. وكانت الصين قد تبنت منذ الخمسينات سياسة تخطيط مركزي صارم. لقد أنجز هذا النظام بشكل هائل في مجال المشاريع الإنشائية، وتوزيع الموارد، مثيرا التفاؤل في الاقتصاد المحيطة، وإقامة أساس أولي للتصنيع بتركيز مصادر البلاد البشرية والمادية والمالية وحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. (يمكن الرجوع عن الوضع في الصين إلى مجلة كنعان العدد ١٣٤ لعام ٢٠٠٨).

الكينزية. بينما رأى رئيس البنك المركزي وأنور وزير المالية ان هذه السياسات سوف تقود إلى إطلاق القوى التضخمية، وتقود في النهاية إلى مزيد من التدهور في سعر صرف العملة الماليزية.

باختصار، مهاتير لا يريد ان تظل أبواب الاقتصاد مفتوحة للمضاربين والمغامرين الماليين.

وبهذا فهو يناقض أساسيات العولمة القائمة على إلغاء القيود وفتح أسواق المال والعملات أمام المتعاملين الأجانب.

قررت حكومة ماليزيا تثبيت سعر الرينجيت داخليا، وعدم تسعيره خارجيا، وان يكون في الخارج غير شرعي. لا بد من التسعير لأن كون العملة في حالة عدم ثبات يقود إلى عدم استمرار الأعمال وتصبح الأعمال غير مربحة. لذا أعلنت الحكومة: سنسمح لعودة الرينجيت من الخارج خلال شهرين. وبعدها ممنوع.

عندما ابتعد الناس عن نظام بريتون وودز، اعتقدوا بأن تأثير السوق الحرة على سعر الصرف سيكون أفضل الوسائل لتقييم القيم النسبية للعملات. ولكن هذا السوق أصبح اليوم مستغلا من قبل تجار العملات، الذين لا يأبهون بسعر الصرف، من اجل ان يتاجروا ويقوموا بأعمال، وبدل ذلك فهم يعتبرون العملات كسلع يتاجرون بها، في الفترة حين تصبح العملات بدون قيمة حقيقية لها. إلا أن تجار العملة يريدون ان يتخذوها كسلعة وان يبيعونها ويشترونها طبقا لنظامهم الخاص، مما يفسح لهم المجال لمراكمة أرباح هائلة من نفس التجارة بينما يقومون في نفس الوقت بإفقار اقتصاد بأكمله بل مناطق وشعوب.

يقول مهاتير: طلبنا من صندوق النقد الدولي ان يقوم بوضع تضبيط على تجارة العملات ولكن يبدو انه غير معني بذلك... نشعر أننا سوف نراقب العملات الأجنبية

لدرجة لا يعود بالإمكان المتاجرة بها. طبعاً، المقصود ان تستغل العملات للأداء الاقتصادي والإنتاجي للاستثمار، وليس لتباع كسلعة بحد ذاتها.

وأضاف مهاتير: ...بإمكان العملات الأجنبية ان تستثمر في الصناعة، وتشتري أملاك واسهم. وعندما تحاول إخراج نقود إلى الخارج، عليها التقدم بطلب إلى البنك المركزي بهذا الشأن. وعندها سنسمح لهم بدولارات بدل الرينجيت الذي لديهم، ليخرجوها حسب الحاجة. إذن الاستثمارات لا تتأثر بما فعلنا ما عدا الاستثمار في الأسهم، لأنها تعتبر نقودا ساخنة، إذا رغبوا في الاستثمار في الأسهم، بوسعهم، ولكن استثمارا من هذا الطراز يجب ان يبقى في البلاد لمدة لا تقل عن سنة.

...عندما نواجه مشكلة، يطلب منا البنك والصندوق ان نزيد معدل الفائدة، اما عندما يقعون هم في مشكلة، فأنهم يخفضون سعر الفائدة؟. وهذا يعني ان الوصفة للفقراء ان يزدادوا فقرا وللأغنياء ان يزدادوا غنى.

...أنا واثق ان نموا سيحصل، لأننا نركز ليس على أنشطة التصدير بل على الأنشطة المحلية ولهذا السبب فان الحكومة سوف تعاظم مشاريع البنية التحتية، وصناعة الإنشاءات وهذا يعني اننا سوف ننفق المزيد من النقود. وفعلا حصل نمو ٨٪[١٧].

بعد أسابيع قليلة بانت نتائج ايجابية لهذه السياسة: فقد زادت الاحتياطات الرسمية لماليزيا من النقد الأجنبي بمقدار بليون دولار نتيجة عودة الأرصدة المملوكة للماليزيين في حسابات غير مقيمة في البلدان المجاورة (لا سيما سنغافورة) وارتفعت أسعار الأسهم في بورصة كوالالمبور وأعلن أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل ترحيبهم باستقرار سعر الصرف للعملة الماليزية، وان عدم تقلبات سعر الصرف يساعد على تخطيط الاستثمارات واستقرار المعاملات بشكل أفضل. المهم ان

[١٧] Executive Intelligence Review, ١١-٩-١٩٩٨)

تخفيض سعر الفائدة قد ترافق مع تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مما قطع الطريق على المضاربات في العملة والأسهم الماليزية من خلال: وقف التعامل على العملة والأسهم في الأسواق الخارجية، وبالتالي عزلها مؤقتا عن غارات المضاربين والمغامرين الماليين الذين يستفيدون من ضعف الاقتصادات الوطنية في لحظات الأزمة. منع خروج الأموال الناجمة عن تصفية المراكز قصيرة الأجل للمستثمرين الأجانب الذين يبيعون حيازاتهم من الأسهم الماليزية قبل مرور عام كامل على إتمام عمليات البيع. ومطالبة المواطنين الماليزيين بإعادة توطين أرصدتهم في العملة الوطنية المودعة في البنوك الخارجية في موعد أقصاه شهران من تاريخ القرارات، حتى لا تكون ساحة للمضاربات في الخارج، ولضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي. وتخفيض نسب الاحتياطي التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي مما يساعد على ضخ المزيد من السيولة والتوسع في الإقراض للمشروعات المنتجة ذات الطاقة التصديرية الجيدة.

موقف الغرب:

في حالة ماليزيا، تبنى الغرب أنور إبراهيم لإرباك خطة مهاتير بحجة الإصلاح السياسي. كما حصلت اضطرابات في أعقاب إعلان مهاتير لسياسة بلاده الاقتصادية، أدت بدورها إلى تناقص الدخل السياحي بنسبة ٣٠٪. (مما قلل السيولة) التي يحتاجها مهاتير. وتم خلق أسواق سوداء للعملة الماليزية في الأسواق المجاورة سنغافورة وتايلاند حيث توجد تجارة ومعاملات مالية بين مواطنين وتجار ومستثمرين من تلك البلدان وماليزيا، لا سيما ان خطة ماليزيا هذه دون تنسيق إقليمي مع البلدان المجاورة التي تتبنى سياسة الصندوق. ما نلاحظه ان مهاتير حاول تحسين وضع الاقتصاد العيني (الإنتاج، التوظيف، الاستثمار، والتصدير) مقابل المالي المتأزم.

أما في حالة البلدان الأخرى التي خضعت لشروط صندوق النقد فقد وُضعت الحكومات تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول السبع الصناعية الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة. وأصبح لزاما عليها تقديم تقارير بانتظام إلى هؤلاء المشرفين الذين بوسعهم توقيف تدفق القروض في أية لحظة التي تحتاجها هذه البلدان لتسديد دفعات أصحاب الاعتمادات الخاصة. وهذا لا يعني اقل من إخضاع السيادة القومية، تصفية دور الدولة على ضآلته.

أما المضارب الكبير جورج شورش الذي سحب عام ١٩٩٧ استثماراته من المنطقة مساهما بذلك في تعقيد الأزمة فعاد بعدها إلى كوريا واستقبله الرئيس الجديد بالمديح، لكنه عاد ليستثمر في نفس الصناديق التي انسحب منها. قال الرئيس الكوري إن بوسع الأجانب شراء ٧١٪ من أسهم الشركات الكورية، بعد ان كان السقف ٤٩٪، أما الصندوق فأصر على ١٠٠٪.

وعندها قررت الطليعة من بين المضاربين والماليين المحليين والأجانب -بقيادة صندوق قوانتم الذي يملكه جورج سوروس، وهو من أكبر صناديق "التحوُّط[١٨]" – وأصرَّت بأن الرسميين الحكوميين سيكونون عاجزين عن الدفاع عن عملاتهم، ومن ثم شنوا هجومهم الذي لا يرحم بادئين بالعملة التايلاندية (بهات).

أثبتت الجولة الأولى من الهجوم نجاحها، وهنا تبعتها موجة واسعة من البيوعات، قام بها الرأسماليون المحليون الذين بوسعهم تبادل عملتهم المحلية بالدولار، تلك الدولارات التي استثمروها في أسواق أكثر أمنا في أماكن بعيدة[١٩]!

[١٨] مفهوم (Hedge funds) تركز على توفير رأسمال احتياطي للشركات التي تنوي الدخول في إستثمارات ذات نسبة عالية من المخاطرة والمبادرات ذات المردود غير المضمون، لحمايتها، وأن توفر هذه الأموال حدا للخسارة المتوقعة.

[١٩] Mary Burdman ٩٨-٩-١١ EIR

ب- مقدمات الأزمة في المركز

الاثنين الأسود، أزمة ١٩٨٧

في نهاية الثمانيات شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة بيوت الادخار والإقراض (Savingsand Loans Crisis) حيث أعلن ٧٤٧ بيتاً من تلك البيوت إفلاسها. ونتج عن ذلك خسارة المدخرين مئة وستين مليار دولار وتكلفت الحكومة الأمريكية مبلغ ١٢٤ مليار لتعويض تلك الخسارة.

حصل في يوم الاثنين الأسود ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ انهيار هائل في سوق الأسهم المالية في نيويورك فاق في ضراوته انهيار عام ١٩٢٩ حيث خسر حملة الأسهم ٢٥٪ من ثروتهم في يوم واحد فقط، ولكن تداعيات الانهيار ظلت محصورة في سوق المال ولم تتعداه إلى المجالات الاقتصادية الأخرى، فلم يحدث أي ركود في النشاط الاقتصادي كنتيجة لانهيار سوق الأسهم، وفي مدة شهور قليلة استعاد سوق المال عافيته فاستعاد حملة الأسهم ما خسروه من ثروتهم. وحتى الآن، اكتفى المحللون الاقتصاديون بما حصل ولم يتم البحث في العوامل التي حالت دون تعمق الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

وكان سبب تلك الأزمة الرئيسي هو رفع القيود عن الأسواق المالية الذي أعطى صناديق الادخار والإقراض حرية العمل وكأنها بنوك تجارية دون أن تكون موضوعة تحت نظام الرقابة والإشراف التي تخضع لها البنوك. ونتج عن ذلك قيام تلك الصناديق باستثمارات خطرة جداً وذلك في أجواء حمى الاستثمارات العقارية التي كانت منتشرة تلك الأيام.

بدأ عقد التسعينات بركود اقتصادي انتهى مع العدوان على العراق عام ١٩٩١ إثر تحرير للكويت واستعادتها، وهو العدوان الذي اسماه الإمبرياليون حرب عاصفة

الصحراء التي كانت من الحروب المفيدة للاقتصاد الأمريكي، حيث قامت دول الخليج العربية بدفع كامل تكاليفها وفق التقدير الأمريكي. لعل أهم نتائج هذا العدوان هي تعزيز التدفقات من المحيط إلى المركز مما ساهم في مراكمة الأموال الكسولة وبالتالي الدفع باتجاه إعطاء قروض لمن ليست لديهم ضمانات مطمئنة.

أزمة التكنولوجيا الجديدة

لعل أهم نتائج الطفرة التكنولوجية هي توسيع قطاع الخدمات (أنظر لاحقاً) حيث انتهى القرن بأزمة صناعة التقنية العالية فيما عرف بأزمة "دوت كوم" (Dot com crisis). لقد انهارت أسهم شركات التقنية العالية التي كانت قد ارتفعت لحدود ليس لها علاقة بالواقع الاقتصادي للشركات التي أصدرتها. وبسبب ذلك بدأ القرن الجديد بعام من الركود الاقتصادي. تبعه تولي إدارة الرئيس جورج بوش الابن الحكم، ثم الهجوم الانتحاري على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الولايات المتحدة حربها على "الإرهاب" التي وإن مولتها الدول الأخرى، إلا أنها تحولت إلى مشروع حربي رأسمالي لا حدود له، فهي كلفت أمريكا عام ٢٠٠٧ وحده ١٨١ بليون دولار.

اقتصاد التقشيط

في أعقاب نهاية حقبة ازدهار ما بعد الحرب الثانية ١٩٤٥-١٩٧٣، واتهام الطفرة النفطية بأنها كانت وراء خصي نمو الاقتصاد العالمي، وتحديداً في المركز، ووراء أزمة مديونية بلدان المحيط، وتعويم أسعار صرف العملات منذ ١٩٧١، اتضح الإعياء الذي دب في اقتصاد "الملاذ الأخير The Economy of last Resort" اقتصاد للولايات

المتحدة، التي بدأ اقتصادها في التراجع من حيث حصته في الإنتاج الحقيقي، مائلاً باتجاه الاعتماد الموسع على آليتين:

الأولى: استمرار الثقة العالمية بالدولار مما سمح بتواصل تدفق دولارات المدخرين الدوليين إلى الولايات المتحدة. فحتى عام ٢٠٠٠ كانت تحتاج أميركا دفوقات مالية خارجية بمقدار بليون دولار يوميا كي تسد عجزها (فايننشال تايمز ١٤-٩-٢٠٠١) وهو الذي سمح لها بتمويل عجزها المتنامي على النحو التالي: تستورد أميركا، بما هي الملاذ الاستهلاكي الأخير وتحافظ على ميزانها عبر اعتماد العالم للدولار. وبما أن حصة الدولار من المدخرات العالمية هي الأعلى، فهذا يرفع قيمته على الصعيد العالمي ويسمح للأميركي بالاستهلاك أكثر طالما قوة الدولار الشرائية عالية. (تستورد أميركا ٥٣،٧٪ من حاجتها للملابس الخارجية للرجال والأولاد، و٥٢,٥٪ من الملابس الخارجية للنساء، والبنات، و٣٥,٣٪ من أدوات الطبخ المنزلي و٤٤,٥٪ من الأدوات الكهربية المنزلية والمراوح و٠.٢٪ من السيارات والسلع الوسيطة و٦١,٨٪ من مختلف أنواع السيراميك والتايلز، و٢٢،٥٪ من الفولاذ، ٢٢,٢٪ من صناعات الأعلاف). وفي حين ان هذه الواردات آليات عجز للميزان التجاري الأميركي، فإن دفوقات المدخرات العالمية على الولايات المتحدة هي التي تسد هذا العجز. والتوجه نحو المضاربات بدل الإنتاج. جرت العادة أن يتم تمويل هذا العجز الواسع بتحويلات أجنبية، ولكن ترنح الاقتصاد الأمريكي أقلق هؤلاء الأجانب فقللوا ذلك التمويل مما خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات القابلة للمتاجرة بها، وبالمعادن الثمينة والنفط.

والثانية: اعتماد البلطجة في إخضاع الدول التي يفترض أنها مارقة على هيمنة الولايات المتحدة معتمدة على تفوقها في الصناعات العسكرية مما أحلَّ العلاقات

بالقوة محل العلاقات بالتنافس التجاري. أي ما لا يـأتي طوعـاً يُـؤتى بـه بالـسيف! لهـذا أُحتل العراق، ولا يقلل من هذا زعيق المؤدبين العرب بأن الرئيس صدام حسين أعطـى لأميركا مبرر احـتلال العـراق. هـذا العـالم المعـولم أوسـع مـن ذاك التفكيـر التبريـري[٢٠] بفراسخ.

كـان هـذا التوجـه لاقتـصاد الولايـات المتحـدة هـو العامـل الـرئيس وراء اتـساع نطـاق المضاربات على حساب الاقتصاد الحقيقي. ولأن الأربحية في القطـاع المـالي لا يمكنهـا الانحراف كثيرا عن الاربحية في الاقتصاد الحقيقي، كان الانهيـار، بانفجـار الفقاعـة، فـي قيمة الأسهم حتمياً، وهذا ما حدث في آذار ٢٠٠١، والذي قاد إلـى كـساد طويـل وإلـى صدمة الانكماش.

إلا أن الإمعان في هذا التوجه الجديد بما فيه "الاقتصاد الجديد-انظر أدنـاه" حـال دون قراءة دقيقة لصدمة التسعينات التي امتدت من نهاية التسعينات إلى أوائل عام ٢٠٠٠ وجرَّفـت بـشكل أساسـي كثيـرا مـن موجـودات بلـدان جنـوب شـرق آسـيا لـصالح كبـار المضاربين في المركز كما أشرنا آنفاً. نلاحظ هنا أنه في نهاية كل أزمة تتجمع الأموال في المركز مما يعني نهب أغنياء المحيط أنفسهم وليس فقط طبقاته الـشعبية. فممـا ترتب على أزمة ١٩٩٧ في بلدان النمـور أنـه فـي بـضعة أسـابيع فقـط تـدهور مليـون شـخص فـي تايلانـد وعـشرات الملايـين فـي إندونيـسيا تحـت خـط الفقـر، واشـترى المضاربون الغربيون الشركات الإستراتيجية في تلك البلدان.

---

[٢٠] في شريط يتحدث فيه أحد مسؤولي وكالة المخابرات الأميركية سـي، آي، إيه، يقـول اعتمـدت الولايـات المتحـدة ثـلاث وسـائل لإخـضاع زعماء العالم. تبدأ الوسيلة الأولى بالإغراء بالمال، الرشوة، وإن فشلت يتم اللجوء إلى الاغتيال، وفـي حـال فـشل هـذه أيضا، تلجـأ الولايـات المتحدة لاحتلال الدولة، وهذا ما فعلناه في العراق للقضاء على صدام حسين. (ستتم ترجمة الفيلم وتزويدكم به).

ومع ذلك، انحصرت العبرة لدى الاقتصاديين المبتذلين بأن الاقتصاد طالما ارتطمت غواصته بالقاع، فليس أمامها إلا أن تبدأ بالصعود مجدداً. ولم يتنبهوا للتفريق بين الصعود وبين الترنح بين قوى الموج المتضاربة للأعلى والأسفل قبل الغرق النهائي، هذا ناهيك عن إهمالهم تماماً لألام الضحايا.

من تفاعلات أزمة ١٩٩٩-٢٠٠٠ في الولايات المتحدة أنه خلال الأشهر الاثني عشرة الأولى لهذا الانهيار، هبطت القيمة السوقية لشركات نازداك من ٦,٧ تريليون دولار إلى ٣,٣ تريليون. ان سوق الرسملة للشركات الأميركية الخمسة آلاف التي تشكل مؤشر ويلسائر-٥٠٠٠ قد تدهور من ١٧,٠ تريليون دولار إلى ١١,٦ تريليون. وهذا يعني ان مبلغ ٥,٣ تريليون قد تبخر. وهي الفترة التي ودع فيها الديمقراطيون الحكم، فانتهت، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول، إلى ثلاثة مفاعيل سلبية ومترابطة:

- تراجع قدرة المستهلكين الأميركيين أنفسهم، وهو ما تجلى في تراجع سرعة دوران المال في قنوات الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تدهور أرباح الشركات لذا، في أعقاب أيلول ركزت الحكومة الأميركية على تشجيع الاستهلاك. وهنا يجدر التأكيد ان استهلاك المواطن الأميركي هو "رافعة" هامة للاقتصاد الأميركي والعالمي!
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب بالدولار وذلك لزيادة عجز الميزان التجاري الأميركي مما قلل تمويل هذا العجز بدفوقات مالية من الخارج إلى الولايات المتحدة، وهو ما استبدل بوضع اليد على ثروات الأمم الأخرى (نفط الخليج والعراق) .
- وهذا متوقف بشكل خاص على ثانياً، فعجز الاستيراد الأميركي سيزيد مشكلة معظم بلدان العالم التي تعتمد على أميركا لاستيراد منتجاتها.

كان اقتصاد أميركا متآكلا قبل أيلول (فايننشال تايمز ١٤-٩-٢٠٠١) ، فهل صُنعت أيلول؟ للتغطية والجباية واحتلال النفط؟؟؟

أدى تراجع الاستهلاك في أميركا عام ٢٠٠٠ إلى قيام البنك المركزي بخفض تدريجي لسعر الفائدة من ٦ إلى ٥ إلى ٤ إلى ٣،٥ وأخيرا يوم ٧-٩-٢٠٠١ إلى ٣٪. لقد استلحمت الإدارة الأميركية لتشجيع الاستهلاك: "فقد دعا نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، الأميركيين للقيام بواجبهم الوطني وذلك بالاستمرار في الشراء... وعدم السماح لما حصل بأن يؤثر على المستوى العادي لنشاطهم" (لوس انجلوس تايمز ١٧-٩-٢٠٠١). تجدر الإشارة أنه أثناء كتابة هذه السطور، أوائل ديسمبر ٢٠٠٨، يدور الحديث عن إيصال سعر الفائدة إلى الوضعية الصفرية في الولايات المتحدة.

على أن التحسن النسبي في الاقتصاد الأميركي لاحقا لم يكن باليد الخفية، ولا بحتمية الصعود طالما ارتطم بالقاع، بل باليد الثقيلة والبلطجة على المجتمع بأسره. فقد لجأت الإدارة الأميركية لعلاج الإشفاء: فبعد ١١ أيلول دفعت الحكومة الأميركية ٢٤ مليار دولار لشركات الطيران وحدها من الضرائب وصناديق التوفير والتأمين. هنا لعبت الدولة دور المنقذ للأغنياء، الذين نهبوا الفقراء بالطبع.

اما مجمل المبالغ المقدمة للنظام المالي ليحافظ على توازنه وبالتالي ثقة المستهلك به حسب (فايننشال تايمز ١٤-٩-٢٠٠١) ما قيمته ٦٩،٣ بليون يورو من البنك المركزي الأوروبي، و٣٨,٣ بليون دولار من بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي. ويرتبط هذا بالشعور ان الجمهور سيتوقف عن الإنفاق من السيولة المتوفرة لديه، لذا كان لا

بد من حقن السوق بالسيولة المالية. هذا تدخل الدولة ب "اليد العلنية أو الثقيلة. ولتبرير استخدام اليد الثقيلة ، كان لا بد من تخريجة قانونية.

فقبيل إحداث أيلول ٢٠٠١ زعم ديك تشيني، نائب الرئيس بأن الدولة لن تمس أموال التأمين الاجتماعي (أنظر ما أشرنا له في المقدمة عن الطبيعة الديكتاتورية للدولة البرجوازية) إلا في حالتي الحرب أو الركود، والركود، حسب تشيني، هو مرور البلد بربعي عام متتاليين من الركود. ولكنه لم يتردد في القول أن البلد الآن (عند أحداث ١١ أيلول) في حالة حرب. (لوس انجلوس تايمز ١٧-٩-٢٠٠١)، لذا جهزت الحكومة ١٨٠ بليون دولار لمواجهة هذه الأزمة. وهذه حقنة اقل من الحقنة المجهزة حالياً (٢٠٠٨) وتشكل مقدمة موضوعية لها. إلى جانب مواصلة الدولة تقشيط العاملين وصناديق التأمين والمتقاعدين، لجأت إلى إعادة الضرائب إلى الأغنياء بحجة زيادة السيولة المالية في المجتمع، فكانت سياسة المرتجعات الضريبية التي بلغت في السنة الأولى لحكم جورج بوش الحالي ٣٨ بليون دولار لصالح الشركات، وستصل المرتجعات في السنوات العشر القادمة إلى ١،٣٥ تريليون دولار، (لو انجلوس تايمز ٢٠-٩-٢٠٠١) وهي تذهب إلى الشركات اما المواطن العادي فحصل على ٣٠٠ دولار فقط. يوضح هذا أن سياسة المرتجعات الضريبية هي إعفاء للأغنياء تحديداً، إعفاء النخبة، والإعفاء هنا مترجم إلى دفعات مالية لهم، وإن أُسميَ مرتجعات. فهي فلوس في الأساس عليهم دفعها إلى المجتمع الذي يستغلونه ويستفيدون من مجالات إنفاق الضرائب فيه.

الاقتصاد الجديد "رقْيَةٌ لم تنفع"

شكل الاقتصاد الجديد قوة السحب الأساسية للاقتصاد الأميركي مما عوض تدهور الإنتاج الصناعي التقليدي، وبدأ الحلم بالانتقال إلى الاقتصاد الجديد، وهذا رفع أسهم الشركات الأميركية بما يقارب ثلاثة أضعاف قيمتها الحقيقية، كان أساس هذا تلاعب وول ستريت وبانك أوف لندن بالنظام المالي العالمي إلى الدرجة التي أغرت الدولارات في الخارج بالركض باتجاه أميركا على شكل استثمارات وَرَقِية في أسهم التكنولوجيا المتقدمة وهذا عوض ثمن واردات أميركا. لكن انفجار الفقاعة عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ افقد معظم الأسر الأميركية ٤٠-٦٠ بالمئة من دخلها. وكذلك المدخرين الأجانب اما الفلوس المفقودة فذهبت إلى المضاربين، واتضح في النهاية أن الاقتصاد الجديد كرافعة للاقتصاد الأميركي قد عجز عن تحقيق ما عقدت عليه من آمال، فعاد مأزق الاقتصاد الحقيقي ليفرض نفسه مجدداً. وعليه، كان خُبوْ وهج الاقتصاد الجديد مقدمة موضوعية لاستفحال الأزمة الحالية التي كان ضحيتها قطاع العقارات. أما على الأرض فما أن حل عام ٢٠٠٨ حتى كان المستهلك الأميركي متهالكاً من حي قدرته الشرائية. أما وهو في هذا الحال، فليس من المعقول أن يدفع قسط الرهن العقاري بدل أن ينفق على مستلزمات الحياة اليومية لأسرته التي ثقفها النظام على الاستهلاك اللامحدود!

المشهد الأميركي

الذي ولَّد الأزمة المالية

قيل القليل في الحديث عن الأزمة المالية الدائرة بشكل أساسي في نصف الكرة الغربي، عن أميركا نفسها بما هي القابلة القانونية لهذه الأزمة. ولم يُقل إلا الأقل عن الشركات والمندمجات Corprotocracy الكبرى عابرة القوميات ودورها في توليد الأزمة خلال مسيرتها التي لا تشبع لتوليد الربح. وحين يقل الحديث عن هذه الشركات، يتم تغييب العلاقة بين النخبة الصناعية والنخبة الممولنة، وكأنهما في عالمين منفصلين ناهيك عن النخب الأخرى العسكرية والثقافية والسياسية.

في دهشتهم لنشاط رأس المال التقى مخيال اقتصاديين يساريين مع الاقتصاديين اللبراليين في حالة من الحماسة، لا تليق ببرودة علم الاقتصاد بالطبع، ليروا في نقل كثير من الصناعات من المركز إلى المحيط نقلة تصنيع ترتق الفجوة بين المركز والمحيط، وتؤكد شطط نبوءة ماركس الشاب المتحمس التي مفادها: "إن المدفعية الثقيلة للأمم المتقدمة سوف تدك التشكيلات القديمة، ..ان الرأسمالية سوف تحول المستعمرات على شاكلتها" وهو ما لم يحصل. من يقرأ كتابات (بيل واريـن) و(جيفري كاي) وغيرهما في سبعينات القرن الماضي يتخيل بأن العالم مقبل على التصنيع المشترك، وبأن المحيط قد لحق بالمركز.

لكن حراك المصانع إلى المحيط كان مقصود به البحث عن الربح وليس العمل من أجل التصنيع. لا نقصد هنا توسيع الحديث لوصف طبيعة الصناعات المنقولة إلى المحيط، بقدر ما يهمنا أن الانتقال كان بحثا عن تحصيل معدل أعلى للربح، فكان ما حصل في المحيط:

- **استغلال عال لقوة العمل بأجور زهيدة مثلاً (أجرة العامل المكسيكي (٦٩,. من الدولار للساعة بينما أجرة العامل في أميركا ١٠ دولار للساعة).**
- **تحرر الشركات من أية قيود نقابية أو متابعة دولانية في بلدان المحيط**
- **تجريف ثروات المحيط مباشرة هذه المرة بشكل استعماري حيث كانت تحول هذه الشركات إرباحها إلى المركز**
- **وحين يتوفر مكاناً بأجور اقل، تخرج مخلفة ورائها التجريف والفراغ.**
- **تحرير الشركات من مضار البيئة والصحة المجتمعية.**

بهذا المعنى، جلبت هذه الشركات خراباً لبلدان المحيط، ولم ينتقل هذا إلى اللحاق بالمركز. أما على مستوى المركز، فتدفقت الاستثمارات من المحيط إلى المركز عبر هذه الشركات وعبر شركات النفط التي هي الطبعة الأقدم لهذه الشركات، باحثة عن الأسواق لتجلس فيها وتنتج، وباحثة عن الموارد وعن العمل الرخيص، وفاتكة بالبيئة وأهلها. وهو الأمر الذي قاد إلى بطالة موسعة في المركز نفسه، وساهم في خلق الكتل الضخمة من الأموال الكسولة.

نشر معهد دراسة السياسات في أميركا، في ديسمبر ٢٠٠٠ تقريراً عن أكبر ٢٠٠ شركة عابرة القوميات ورد فيه:

-في أكبر ١٠٠ اقتصاد في العالم هناك ٥١ شركة (مندمجة) كبرى

- بلغت مبيعات هذه الشركات ال ٢٠٠ عام ١٩٩٩ ٢٧,٥٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي للعالم، وهذه المبيعات في تزايد

- تتجاوز مبيعاتها مجموع اقتصادات دول العالم باستثناء الدول العشر ذات الاقتصادات الأوسع.

- تبلغ مبيعاتها ١٨ ضعف دخل الربع الأقل تطورا من العالم بسكانه أل ١,٢ بليون إنسان الذين يعيشون في فقر حاد.

- على الرغم من حجمها الضخم وحصتها من الاقتصاد العالمي فهي تشغل ٠,٧٨٪ من قوة العمل في العالم.

- ما بين ١٩٨٣ -١٩٩٩ نمت قوة العمل فيها فقط ب ١٤,٤٪ بينما زادت إرباحها ب ٣٦٢,٤٪ أي أكثر بقرابة ٢٤ مرة.

- أكبر مشغل من بينها هو والمارت Walmart الذي لديه ١,١٤٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٩٩ وصلوا إلى ١,٦ مليون عام ٢٠٠٥، أو ٥٪ من مجموع من تشغلهم هذه الشركات، وهي كذلك نموذجا على تفكيك اتحادات العمال حيث تشغل بأعمال جزئية وتتلافى إعطاء عمالها أساسيات الفوائد المحتاجة مثل الضمان الصحي.

- إن ٨٢ منها في أميركا و٤١ في اليابان.

- ان ٤٤ من المندمجات الأميركية لا تدفع الضرائب الفدرالية كاملة ٣٥٪ منذ ١٩٨٦-١٩٩٠. و ٧ منها لم تدفع ضرائب عام ١٩٩٨ كما تحصل على مرتجعات ضريبية، بما فيها شركتي إنرون وورلدكوم اللتين تصنفان الآن كشركات إجرامية. وهذا برهان قاطع على الفساد من الأعلى.

- إن حصة مبيعات هذه الشركات من قطاع الخدمات (ليس التصنيع) قد نمى من ٣٣,٨٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤٦,٧٪ عام ١٩٩٩. ويشكل قطاع الخدمات في الولايات

المتحدة ٧٩٪ من مجمل الاقتصاد حسب عام ٢٠٠٤. وهذا يفسر خطورة نقل الصناعات إلى المحيط.

ما يشدنا أكثر من هذه المعلومات متعلق بهدف المقالة هو هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الأميركي وتراجع قطاع الإنتاج الحقيقي مما يعني ان هذه الشركات ساهمت في الأزمة الحالية موجهة للمجتمع الأميركي خاصة ضربات منها التالية:

* تصدير رأس المال العامل الإنتاجي إلى الخارج
* تقليص أنشطة الإنتاج الحقيقي
* تضخيم الكتلة المالية (الأموال الكسولة)
* احتكار منافع الفساد
* تراجع المستوى التقني للعمالة الأميركية

الأثر الطبقي لهذه التطورات

من يتابع مسيرة المجتمع الأميركي يستنتج أن الطبقة الوسطى هي رافعة هذا الاقتصاد الاستهلاكي، خاصة منذ عشرينات القرن الماضي وهو ما قام به وويدرو ويلسون، واستمر حتى نهايات نفس القرن. فبمقدور الطبقة الوسطى شراء منازلها، وإرسال أولادها إلى الجامعات، ودفع أثمان كثير من المتطلبات كشراء سيارة وتذاكر السفر، ورسوم تأمين صحي جيد. لذا، لا يتأثر الاقتصاد كثيرا بوجود شرائح واسعة من العمال ذوي الأجور الضئيلة طالما الطبقة الوسطى عريضة إلى هذا الحد، وبالطبع طالما هناك نخبة استهلاكية غنية.

تغير هذا الوضع في السنوات الأخيرة، وتضاءل عدد الذين بوسعهم شراء ما ذكرناه، أو دفع رسوم الجامعات والعناية بالصحة...الخ. وأصبح هؤلاء ضمن الشريحة الاجتماعية المتوسعة باستمرار وهي التي عجزت عن تسديد أقساط وفوائد قروض الرهن العقاري التي استلفتها من البنوك زائدة التوسع.

سبَّب ازدياد درجة "عدم المساواة" في دخل المواطنين في الولايات المتحدة اتساعاً في الفجوة الطبقية بين النخب العليا متضائلة العدد ومتزايدة الثراء، وبين بقية المجتمع، ولعل هذه من أهم سمات العولمة في الولايات المتحدة. فبعد أن قامت الشركات الأمريكية بالعمل على إنتاج بعض سلعها/ أجزاء من تلك السلع/ أو كلها (ما عدا ال Know-how بالطبع) في بلدان العالم الثالث، وخصوصاً في الصين فقد تمتعت بدفع دولار واحد للعامل في العالم الثالث كأجر على ساعة عمل بدل ما كانت تدفعه من عشرين دولار كأجر ساعة عمل للعامل الأمريكي. وهذا ما عمل على زيادة أرباح رأس المال الأمريكي وحرمان اليد العاملة الأمريكية من العمل في مجالات الصناعة التي لها أجر مرتفع والاضطرار إلى العمل في مجال الخدمات التي لها أجر أقل. وهذا منافٍ للفوردية Fordismالتي تحدثنا عنها سابقاً، بمعنى توفير أجور عالية للعمال مما يسمح لهم بأن يكونوا قوة استهلاك تقوم هي نفسها بدور قاطرة الاقتصاد. لنا أن نلاحظ هنا أن الأجور المدفوعة لعمال المحيط العاملين في الشركات الأجنبية في بلادهم، هي أجور فوردية، بالمعنى النسبي إذا ما قورنت بالأجور التي تُدفع للعاملين في قطاعات الاقتصادات المحلية في بلدان المحيط المستضيفة لهذه الشركات، أما مقارنة مع ما كان يجب أن تدفعه هذه الشركات من أجور في المركز، فإن هذه الأجور ضئيلة جداً. ومع ذلك فما يتراكم من فائض في المحيط من متبقيات هذه الأجور

"الفوردية نسبياً" وغيرها تتحول إلى تدفقات استثمارية في المركز بدل استثمارها في المحيط نفسه!

ومن ناحية أخرى فأن التقدم التقني الهائل الذي حصل في مجالات المعلومات والاتصالات نتجت عنه نشأة ظاهرة "الاحتكارات المؤقتة " أي أن الشركات التي تقوم بإنتاج سلعة الكترونية جديدة تتمكن من بيعها بسعر مرتفع جداً لفترة زمنية ما قبل أن تضطر لتخفيض السعر كنتيجة لقيام شركات أخرى في إنتاج سلعة مشابهة. والأخبار اليومية مليئة بقصص شباب وشابات قاموا بتأسيس شركات تبيع سلعاً أو خدمات الكترونية جديدة وفي خلال مدة زمنية قصيرة قاموا ببيع تلك الشركات بملايين الدولارات. وبالإضافة إلى كل ذلك أقدمت أدارة الرئيس بوش الابن في السنوات الثمانية الماضية على تغيير قوانين الضرائب لصالح الفئات الغنية. ولقد نتج عن هذه التطورات، سواء ما كان منها خاصاً باقتصاد العولمة أو ما كان خاصاً بالتقدم التقني، أو ما كان خاصاً بتغيير السياسة الضرائبية تغير كبير في طبيعة النظام الرأسمالي الأمريكي. بيت القصيد هنا أن ذلك التغيير كان يعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة فئات قليلة في المجتمع وعلى حساب الغالبية التي لم تعد قادرة على الادخار الذي يجب أن يخدم الاستثمار في التحليل الأخير. فحين يتم تعديل أجور العمال في أميركا مأخوذ التضخم بالاعتبار، فإن الأجر المتوسط للعامل الأميركي أقل اليوم عما كان عليه قبل ٣٠ عاماً كما ان تزايده السنوي لا يلحق بتزايد التضخم. ان الأجر المتوسط على صعيد فدرالي اليوم هو ٥,١٥ دولار للساعة وهو لم يزد منذ عام ١٩٩٧. وهو نفس ما كان عليه عام ١٩٤٩.

نعود للتركيز على أثر خروج الصناعات إلى الخارج وهو الأمر الذي ولَّد توسعاً في قطاع الخدمات الذي يشغل اليوم في أميركا قرابة ٨٠٪ من جميع الأعمال، بينما تدهورت

حصة التصنيع إلى ١٤٪ وبلغ مجموع التشغيل في التصنيع نصف مجموع التشغيل الذي كان عليه قبل ٤٠ عاماً ويزداد تدهوراً. كما تشكل الخدمات المالية اليوم القطاع الأوسع في الاقتصاد حيث حصتها ٢١٪ منه. ولكن معظمها منخرط في استثمار ومضاربة تدير تريليونات الدولارات سنويا على صعيد عالمي (وليست الولايات المتحدة سوى مركز إدارة ذلك) فيها تتم صفقات المشتقات المالية. والمهم في هذا ان هذه الأنشطة لا تخلق سلعاً يشتريها المواطن. من هنا حتمية تدهور اقتصاد بلد صدر مواقعه الإنتاجية للخارج واعتمد التصنيع التسليحي الذي وحده لا يحمي دولة من الانهيار.

حيث يسيطر قطاع الخدمات على الاقتصاد، فهو قطاع لا يحتاج إلى مستوى تعليمي عالٍ، ولا يوفر للعمال أجرة مناسبة، فهم ما بين عامل على حاسبة في محل تجاري (كاشير)، أو نادل، أو موظف قطّاعي أو حارس بناية...الخ. لذا تدنى الاهتمام بمستوى المدارس. لقد هبط تمويل التعليم من متوسط قدره ٧،١٢١ دولار عام ٢٠٠١ للطالب إلى ٥،٨٣٣ دولار عام ٢٠٠٥.

هذا المستوى للشباب أدى إلى زيادة عدد نزلاء السجون حيث وصل إلى ٢,١ مليون شخص، ويزدادون ب ٩٠٠ سجين أسبوعيا وهو أكبر من عدد السجناء في الصين.

ويقترن بهذا تمييز ضد العمال من أصول لاتينية أو سوداء وضد المرأة كذلك. ف ٣٠٪ من العمال السود و٤٠ بالمئة من اللاتينيين يحصلون على أجور بمستوى الفقر، والأفقر بينهم النساء في هاتين الفئتين.

ويظهر التمييز العنصري أكثر حين نعلم أن متوسط ما تحصل عليه أسرة بيضاء (عام ٢٠٠٤) هو ١٤٧،٠٠٠ دولار سنوياً مقارنة مع ٢٤،٨٠٠ دولار لأسرة غير بيضاء. لا علاقة بين هذا وبين اختيار اوباما، بما هو من الطبقة الحاكمة المالكة، التي فيها

وحدها يتوحد اللونين. ولا عجب بالطبع أن وول ستريت دعم انتخاب اوباما كما دعمته كذلك صناديق التحوط Hedge Funds (أنظر لاحقا). ورد في رسالة وجهها المرشح المستقل رالف نادر إلى أوباما يقول فيها:

" لقد حصلت، يا سيد أوباما، على مساهمات هائلة وغير مسبوقة من المندمجات الكبرى، ومن وول ستريت، وذلك بأكثر جداً مما حصل جون ماكين". ولكن السؤال الذي يُطرح بناء على ذلك: ماذا سيقول السيد أوباما لهذه الشركات التي تكثف موقفها في وجوب تقليص الضرائب، وفي عدم التضبيط؟". أم أن اوباما هو الشخص المناسب، لأنه مقبول لدى الطبقات الشعبية بينما سيوفه مع (بني أمية)! لكن ترشيح وول ستريت لأوباما، كان تخطيط من يعرف طبيعة المجتمع حيث كسبت نخب وول ستريت تحييد السود لفترة قد تطول، هذا إذا كانوا على أبواب التمرد!

ولكن، بين هيمنة الخطاب اللبرالي السائد، وبين مهارة أوباما في تعميقه، وبين حرج ماكين في التخلي عن إيديولوجيا المحافظين الجدد بشكل حاد، وهو لا يعتقد بذلك اصلاً، أنبرى أوباما ليلاعب قلوب الناخبين بقوله ضرورة محاكمة سياسة عدم التضبيط وتدفق مقادير هائلة من الأموال إلى النخبة العليا وإبقاء الأكثرية بانتظار اقتصاد التساقط Trickle-down Economy. وهذا ما عدل الثقل الانتخابي لصالحه على حساب ماكين.

وبناء على المؤشرات الفدرالية العامة للفقر فإن: ١٢,٧٪ أو ٣٧ مليون شخص يعيشون عند خط الفقر عام ٢٠٠٤، ونظراً للطريقة المميعة لقياس معدل الفقر، فإن الرقم الحقيقي أعلى مما هو مسجل رسمياً. أما في ديسمبر ٢٠٠٨، فدار الحديث عن ٦,٧٪ كمعدل بطالة حسب التقارير الرسمية، أي قرابة ١٤٪ عملياً.

في تقرير لعام ٢٠٠٤ أوردت نيويورك تايمز أن الولايات المتحدة هي رقم ٤٩ في العالم في مستوى التعليم، وقدرت إدارة العمل الأميركية بأن ٢٠٪ من المجتمع هم عملياً أميين (مقارنة ب ١٪ في فنزويلا وكوبا).

وكشفت بيانات منظمة الصحة العالمية ان الولايات المتحدة هي الرقم ٣٧ في العالم من حيث مستوى الخدمات الصحية بشكل عام ورقم ٥٤ من حيث نجاعة العناية الصحية. وانه عام ٢٠٠٤ كان هناك ٤٦ مليون شخص بلا تأمين صحي، وملايين كثيرين آخرين ليسوا مؤمنين كما يجب.

وتأتي رقم ٢٠ بين الدول المتقدمة من حيث نمو معدل تعويض العمال حيث ظل تقريبا في التسعينات كما كان في الثمانينات.

وأشارت نيويورك تايمز أن ١٢ مليون أسرة، أي أكثر من ١٠٪ من الأسر تكافح من أجل الحصول على الغذاء المناسب. وهي رقم ٤١ فيما يتعلق بوفيات الأطفال.

وأورد معهد السياسات الاقتصادية عام ٢٠٠٤ ان ١٪ من الأميركيين يتحكم ب أكثر من ثلث ثروة الأمة بينما ال ٨٠ بالمئة في القاع يتحكمون ب ١٦٪. إن ال ٢٠٪ في القمة يملكون ٨٤٪ من الثروة بينما ال ٢٠٪ الأفقر غارقين في الديون، ومطلوب منهم أكثر مما يملكون.

وفيما يتعلق بخلق وفقدان الوظائف من خلال نافتا NAFTA، جرى إخراج الوظائف إلى الخارج، وشطب وظائف محلية كثيرة، وهذا أثرى الشركات متعددة الجنسية، وألحق بالعمال الألم ودفع الثمن.

وهذا كان على حساب العمال المهرة الذين اضطروا لشغل أعمال أقل دخلا وأقل تقدما بينما رحلت الوظائف إلى الصين والمكسيك والهند وغيرها. وجرى بهذا الإشغال تمويه معدل البطالة.

صحيح أنها وصلت عام ١٩٢٩ إلى ٢٥٪ ووصلت عام ٢٠٠٦ كتقدير رسمي ٤٪، (ليلة ٧-١١-٢٠٠٨ وصلت رسميا ٦,٥٪) ولكن الرقم الحقيقي هو ١٢٪ عام ٢٠٠٦، إذا ما أضفنا عمال الجزئي، الذين يعملون ساعة واحدة خلال فترة تقديم التقرير. وهذا يستثني العمال المحبطين الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل لأنهم يئسوا. وطبقا لآخر التقارير، فبعد يومين من انتخاب أوباما أُعلن أن من انتقلوا إلى البطالة هذا العام ٢٥٠ ألف عامل في أميركا.

وبالمقابل فإن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم عام ٢٠٠٤ قد وصل دخلها إلى ١٤,٩ تريليون دولار وأرباحها إلى ٧٣١,٢ بليون دولار. وواصل مسئولوها الأعلى تحقيق رواتب خيالية قبل أن يغادر من أداروا شركات أعلنت إفلاسها (أنظر لاحقاً). وفي الأيام الأخيرة، بدأت تظهر إلى السطح أخبار الاقتراب من الإفلاس، ربما لأن الشركات مفلسة أو لأنها تحاول تخفيف نفقاتها وطرد عمال، وهذا يعني أن الكساد قد تجسد. فقد أعلنت شركة جنرال موتورز، أنها ستحاول عدم إعلان الإفلاس رغم أن خسائرها ٢,٥ بليون، وأعلنت فورد أن خسائرها ٣ بليون دولار.

ربما كانت هذه المعلومات ضرورية جداً للقارئ كي تستقيم الصورة في ذهنه فيرى أن ما يحصل الآن كانت له مقدمات فعلية تؤكد حصوله، وأن ما يحصل ليس مسألة الحراك الذاتي لقوى السوق، ولن يتم تعديل هذا الخراب بشكل ذاتي وآلي على يد قوى السوق أيضاً.

الأزمة المالية وأسبابها

برزت الأزمة الحالية من مأزق شركات الرهن العقاري بين مقترضين عجزوا عن التسديد وأصول مجمدة لا تقدم مردوداً حيث وقعت في أزمة نقص السيولة المالية. فالأزمة المالية تعبر عن تدهور أسعار نوع أو أكثر من الأصول المادية والمالية: فالأصول المادية (وهي التي تمثل الإنتاج الحقيقي) أي الموجودات التي تستخدم في العملية الإنتاجية كالماكينات والمعدات والمباني. أما الأصول المالية، فهي التعبير المالي عن حقوق الملكية للموجودات المادية مثل الأسهم وحسابات الادخار أو حقوق ملكية للأصول المالية، متولدة عنها مثل المشتقات المالية.derivatives. وبينما كانت الأزمات الدورية (الكلاسيكية) تحصل غالباً في الاقتصاد الحقيقي قبيل القرن العشرين، فمنذ عام ١٩٢٩ اتخذت ضربات الأزمة طابعاً مالياً، أو بدأت من هناك كما هي الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة، أي انفجار الفقاعة المالية التي بدأت بهبوط حاد في أسعار الأصول المالية وتبعتها طبعاً الأصول المادية وتحديداً في أسعار المنازل وهي ما أسميت أزمة الرهن العقاري، وهو القطاع الذي كان قد شهد موجة مضاربات هائلة، منذ عام ٢٠٠٢، رفعت أسعار العقارات بأعلى من القيم الحقيقية لها بكثير.

الأصل في الاقتصاد، أن تتطابق القيمة الحقيقية (وهي ما يدرَّه السهم أو السند أو العقار، من دخل مالي، مع ما هو متوقع وبدرجة كبيرة، في فترة زمنية معينة هي السنة، أو عدة سنوات). وبالطبع، تتأرجح هذه القيمة بالسالب والموجب، ولكن يُفترض أن لا تشذ عن ذلك كثيراً. أي أن قيمة الأسهم يجب أن تتطابق مع أو تتقارب من القيمة الحقيقية للعقار أو الشركة...الخ. أما الفقاعة فهي بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع، بل بيع العقار الواحد، أو شيكات العقار الواحد لسلسلة من

الأشخاص بما يتجاوز قيمته الحقيقية بعدة أضعاف وليس اعتماداً على الدخل الذي يحققه للمالك، كأن نقول الأجرة الشهرية للعقار. هنا لا تتمثل قيمة البيت في استخدامه كمسكن وإنما كأصل مالي قد يبقى فارغاً لأنه سعره المتزايد الارتفاع من المتوقع ان يُعيد إلى المشتري الأول وربما أكثر من مشتري أضعاف ما دفع[٢١].هذه هي المضاربة، فالفقاعة وليدة المضاربة، بمعنى بيع الأصول للاستفادة من توقعات تقلبات أسعارها، وخاصة إلى الأعلى، كشراء بيت ليس لغاية السكن، كما اشرنا، ومن ثمَّ بيعه اعتمادا على ان سعره يتضاعف دون استخدامه.

يتضح هذا حين نعرف أن الأزمة في الولايات المتحدة لم تنحصر في عجز المرتهنين غير ذوي الملاءة المالية subprime borrowers عن دفع أقساط منازلهم المرهونة، بل كانت هناك أربعة ملايين منزل معروضة للبيع منها ثلاثة ملايين فارغة، اي ان النقود المستثمرة فيها مجمدة لا تعطي أي مردود. صحيح أن ما دُفع في بناء المنزل أقل بكثير من ما بيع به في سوق المضاربة، ولكن حتى تكاليف البناء لم تُردْ، وهذا التهام للسيولة دون توليد أخرى. وهو كذلك إقامة بيوت لا طلب عليها، إما لأن المضاربة وصلت حدها، أو لأن المجتمع لم يحتج منازل بهذا العدد! أو للسببين معاً.

[٢١] يصبح حصول الأزمة تحدياً لا مناص منه حين يسيطر التمول على الإنتاج، حين لم تعد تكتفي النخبة المتمولة بما يتحقق لها من فائض القيمة المحول عبر نشاط العملية الإنتاجية –أي الإنتاج الحقيقي- إلى ربح، أو ما يسمونه هناك "تدني معدل الربح"، حقيقة لا مناص منها. هنا يتحول القرار الاقتصادي من إنتاج القيمة الزائدة إلى إعادة تدوير الفوائض بين الطغم عبر مضاربات التي تتضخم بأضعاف الأصول المادية التي يُفترض أن لا تتجاوزها إلا بنسب ضئيلة. لذا أصبحت قيمة الصفقات المالية ٢٠٠ ألف تريليون بينما الإنتاج الأهلي الإجمالي للعالم ٤٤ ألف تريليون فقط.

هناك مسألة هامة في هذا الصدد، وهي ان هذا التهافت على المضاربات العقارية شجع مضاربين على إنشاء صناديق استثمارية لا تخضع للقانون الاستثماري الحكومي الذي يقضي بالاحتفاظ بما لا يقل عن ١٠٪ من رأسماله للمودعين حين الطلب. وقد لعبت هذه الصناديق دوراً بارزاً في إقراض الضعفاء ماليا، اي ذوي الدخل الضعيف الذي ليس محط ثقة البنوك في الأوضاع المتقيدة بالقانون. أما هذه الصناديق، فعملت دون التقيد بالقانون، بل سمح لها النظام السياسي بعدم الالتزام بالقانون. هنا تتضح الازدواجية الأخلاقية للنظام السياسي الذي يُطارد المواطن العادي ليدفع ما عليه من ضريبة مضفاً على دفع الضريبة ما يشبه القداسة. لكنه يسمح لشركات الاستثمار بأن لا تتقيد بالقانون مما يعرض مصير عشرات الملايين لخطر الإفلاس التام، وهذا ما حصل!

ولكن، أليس لدى رجال المال حسابات وتوقعات؟ كيف سقطوا في هذه المنطقة الرمادية حسابياً؟ هناك عدة عوامل شجعتهم على ذلك، ومنها تدفق التحويلات من المحيط إلى المركز بمقدار ١٠٠ مليون دولار يومياً. وهذا بالمناسبة المعنى الحقيقي للاستعمار الاقتصادي، أي ان الاستعمار لم يخرج من المحيط، بل اتخذ ألوانا وجدد ونوَّع الأدوات. كما ان ما تنهبه الشركات /المندمجات الكبرى التي انتقلت من المركز للعمل في المحيط ينتهي كذلك في المركز، وبالطبع ليس لجيوب العمال أي استثمارات رأس المال الأجنبي هناك دفوقات من مواقع الإنتاج التي انتقلت من المركز إلى المحيط. هذه خلقت كتلا من الأموال الكسولة التي كان لا بد من تحريكها أو تسخينها، وحيث جرى ذلك بحرارة أعلى من المعتاد، احترقت هذه الأموال أو انفجرت الفقاعة.

نظراً لقرار استخدام الأموال الكسولة بأي ثمن، وتغاضي القانون عن الشركات الاستثمارية غير المتقيدة بالقانون نفسه، تم ضخ مبالغ هائلة لمقترضين غير أهلٍ للثقة المالية الإقراضية تحديداً، لذا كان عدد البيوت التي عجز أصحابها عن السداد هائلا مما أدى إلى ان وضعت البنوك يدها عليها، وهذا خلق مشكلة أكثر تعقيدا. فحينما يعجز مقترض عن تسديد الأقساط في حالات فردية أو محدودة، فإن البنك الذي قدم له القرض يستطيع أن يستملك سيارته أو بيته أو مشروعه الاقتصادي، ويبقى هو مديناً للبنك وتتخذ ضده إجراءات وضع اليد على ما قد يكون لديه لتسديد باقي الدين، أو ربما يُسجن في نهاية المطاف. أما حين يكون التعثر ظاهرة عامة تصيب مئات آلاف أو ملايين الناس، فإن إلقاء الأصول المصادَرة بالجملة في السوق سيؤدي بالضرورة لانهيار سعرها حسب قانون العرض والطلب، وهذا ما حدث، وحتى هذه الأسعار المتدنية، لن تغري أحداً بالشراء على المدى القصير على الأقل، مما يدهور وضعها أكثر.

بدأت الأزمة إذن بكساد البيوت. لكن تعقيداتها لم تقتصر على البنك العقاري والمشتري الأول للبيت. بل هي مع سلسلة من الشُراة والباعة. فالرهونات العقارية التي بدأت برهن المنزل كموجود مادي قد تم توريقها، أي قامت البنوك بإصدار أوراق مالية أو أسهماً في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح لمن يشتريها أن ينال حصة منها، وان يتحمل بالتالي جزءاً من مخاطرها (التعثر مثلاً) مقابل، أو محفوز ب مغريات الربح. معروف بالطبع أن القرض العقاري هو أصل مالي يُفترض أن يدر عائداً إلى المُقرض (بأقساط الدفع والفوائد) المؤسسة العقاري أو البنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، أما أوراق الرهونات العقارية فهي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية، المرتكزة على الرهن الحقيقي الأول. والمهم أنها قادرة على

العمل خارج قوانين الإقراض. فقد قاد ازدهار سوق العقارات إلى توليد شركات[٢٢] تضمن حقوق مشتري أوراق الرهونات كضامنة لها من التعثر في دفع الأقساط.

بعض يوميات الأزمة

تجلت الأزمة للعيان عندما بلغ عدد بيوت السكن التي يزيد قيمة رهنها العقاري عن قيمتها الحقيقية في السوقً وهذا يعني أن أصحاب تلك البيوت يملكون ثروة سالبة (Negative equity) ويترتب على هذا الوضع أمران. الأول هو أنه عندما يعجز صاحب البيت عن سداد الأقساط الشهرية فأنه يخسر البيت ويظل مديوناً للبنك، والثاني أنه عندما يقوم البنك ببيع البيت من جديد فأنه يبيعه بخسارة، وفي الغالب لمشتري ليس أفضل وضعاً من سابقه، مما يعزز احتمال إفلاسه أيضا، أما تراكم هذه الخسائر فقاد لعمليات الإفلاس. ومن الطبيعي أن إفلاس أي مؤسسة مالية يؤثر سلباً على المؤسسات المالية اف فلأخرى بحكم ارتباطات المؤسسات ببعضها. ومن الطبيعي أيضاً أن لا يتوقف الضرر عند المؤسسات المالية بل يتعداه لكل المؤسسات الاقتصادية، فعندما يتضرر أحد البنوك فأن أول ما يفعله هو استدعاء ديونه من المؤسسات المدينة له وهذا يقود على الفور لتقليص حجم الاستثمار والإنتاج

٢٢ مثل "فاني ماي" Fannie Mae و"فردي ماك" Freddy Mac، و"جيني ماي" Ginnie Mae، تضمن حقوق مشتري أوراق الرهونات العقارية من خطر تعثر دفع الأقساط. فاني ماي وفردي ماك وحدهما كانتا تملكان أو تضمنان معاً نصف الرهونات العقارية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، الذي سبق الذكر أعلاه أن حجمه يبلغ ١٢ ترليون دولار. وبالتالي أدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمهما بشكل جنوني. وفي ٢٠٠٨/٩/٨ أعلنت الحكومة الأمريكية وضع اليد على الشركتين لحماية قيمة العقارات ككل، ووضعت مئتي مليار دولار كضمانة لهما. أما "جيني ماي" فهي حكومية أصلاً، ولننتبه أن كل هذه مجرد شركات وساطة مالية لا تقدم قروضاً عقارية للزبائن، بل تشتري القروض العقارية من البنوك وتورقها. فالحكومة كانت أصلاً جزءاً من عملية التوريق، و"فردي ماك" كانت تحت رقابة حكومية، فدخول الدولة على الخط هنا ليس جديداً، لكن انهيار العملاقين "فاني ماي" و"فردي ماك" يمثل بالضرورة فشلاً للرأسمالية غير المقيدة بالنسبة لكثيرين.

والتوظيي تلك المؤسسات مما يقود إلى مشكلة الركود الاقتصادي. وفي هذا السياق نفهم معنى الخطة التي تبنتها أدارة الرئيس بوش في اعتماد مبلغ ٧٠٠ مليار دولار لشراء الأسهم الفاسدة في المؤسسات المالية. فالخطة تهدف إلى وقف إفلاس المؤسسات المالية حتى لا يقود ذلك إلى إفلاس المؤسسات الإنتاجية. ومن الممكن أن تنجح الخطة، وعلى الأغلب أنها ستنجح في إيقاف مسلسل الإفلاس، ولكن هل وقف إفلاس بعض الشركات يعني أن بإمكان الاقتصاد الأمريكي العودة إلى ما كان عليه في السابق؟

وبعد أن خسر عشرات المليارات من الدولارات خلال عام ٢٠٠٨ متأثراً بجراحه من جراء انفجار الفقاعة العقارية، قدم بنك استثماري عملاق أخر، هو ليمان برادرز Lehman Bros طلباً للمحاكم في ٢٠٠٨/٩/١٥ لحمايته وحماية أصوله عملاً بقانون إشهار الإفلاس، فسجل بذلك أكبر قضية إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة، وسيطر بنك باركليز البريطاني على عمليات ليمان برادرز الاستثمارية في أمريكا الشمالية، وتولى بنك نومورا الياباني عمليات ليمان برادرز الآسيوية والأوروبية وفي "الشرق الأوسط".

سجلت الأزمة انتهاء ظاهرة البنك الاستثماري المتخصص (أي الذي يعمل بعيداً عن مقتضيات القانون) في الولايات المتحدة في ٢٠٠٨/٩/٢٢ مع التحول الطوعي لآخِر بنكين استثماريين متخصصين هما "غولدمان ساكس" و"مورغان ستانلي" إلى مؤسسات تملك وتدير بنوكاً عادية تقبل الإيداعات وتقدم القروض.

وفي ٢٠٠٨/٩/١٤ تم الإعلان عن قيام "بنك أمريكا"، منافس "جي بي مورغان تشيس" على عرش أكبر بنك أمريكي، بالتهام بنك استثماري عملاق ودولي آخر، بسبب خسائره

عام ٢٠٠٨، هو مؤسسة "ميريل لينش" Merrill Lynch مقابل خمسين مليار دولار، مع العلم أن أصول "ميريل لينش" في نهاية عام ٢٠٠٧ بلغت أكثر من تريليون أي أكثر من ألف مليار دولار!

وفي ٢٠٠٨/٩/٢٦ أعلن سادس أكبر مصرف في الولايات المتحدة هو "واشنطن ميوتشول" Washington Mutual إفلاسه. وهذا البنك من فئة البنوك المتخصصة بحسابات الادخار فقط وتقديم القروض العقارية. وكانت الدولة قد وضعت يدها عليه في اليوم السابق وسلمته ل"مؤسسة التأمين على الودائع"، بسبب تعرضه لعمليات سحب إيداعات وصلت إلى ١٦،٤ مليار دولار خلال عشرة أيام، وفي اليوم التالي قامت مؤسسة التأمين على الودائع ببيعه لبنك "جي بي مورغان تشيس" بمبلغ تافه هو ١،٩ مليار دولار، تافه طبعاً بالقياس لأصوله البالغة ٣٣ مليار دولار، وديونه البالغة ٨ مليار دولار. أي أن الدولة قدمت صندوق الادخار والقروض العقارية هذا بسعر رمزي لبنك "جي بي مورغان تشيس".

إذن نتج عن الأزمة توسع أكبر بنكين أمريكيين، وازدياد تمركز الأصول المالية بأيديهما، كما نتج عنها توسع بنوك دولية مثل "باركليز" و"نوموراً"، على حساب بنوك ومؤسسات مالية أخرى، وتمت تصفية ظاهرة البنك الاستثماري المتخصص بالكامل. وكان مجموع البنوك الأمريكية في الربع الرابع من عام ٢٠٠٧ قد انخفضت أرباحها من أكثر من ٣٥ مليار إلى أقل من مليار دولار. أما في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ فقد انخفضت أرباح البنوك الأمريكية من أكثر من ٣٥ مليار في العام السابق إلى أقل من عشرين مليار دولار. وقد توقع موقع شبكة CNN على الإنترنت في ٢٠٠٨/١٠/٦ إفلاس أكثر من مئة بنك أمريكي خلال عام ٢٠٠٩.

وتوسع البنوك الكبيرة من بديهيات الأزمة في الاقتصاد السياسي، لكن تصفية البنوك الاستثمارية المتخصصة، ووضع الدولة يدها على شركات الوساطة العقارية، يمثل اعترافاً عملياً بخطورة ترك الحبل على الغارب للرأسمالية المضاربة غير المنتجة، ولو أن قسماً من الشريحة الحاكمة الأمريكية يريد أن ترفع الدولة يدها كي تتمكن الكتل المالية الكبرى من جني حصاد الأزمة بالتهام الآخرين بأبخس الأثمان، سوى أن أطرافاً أخرى أكثر تعقلاً في الشريحة الحاكمة ترى في ذلك خطراً على استقرار النظام ككل. فالخلاف هنا بين الرأسمالية المتدخلة والرأسمالية الحرة أو المتوحشة، لا بين الرأسمالية ونظام اقتصادي أخر مثلاً.

وهكذا امتدت آثار الأزمة من السوق العقارية إلى الشركات المالية إلى سوق الأسهم إلى بقية الاقتصاد. وفي ٢٠٠٨/٩/١٦ كادت تتدهور إحدى أكبر الشركات العالمية، وهي مجموعة التأمين الأمريكية الدولية (American International Group (AIG، ولها عمليات تأمينية متعددة على الحياة والسيارات وغيرها، وعمليات مالية وخدمات مختلفة، لكن فرعها في لندن كان في نفس الوقت البائع الأول لبوليصات التأمين على المشتقات المالية المرتبطة بالرهون العقارية، مما أثار لغطاً حول سيولة الشركة عندما انفجرت الفقاعة العقارية، وهددها بالإفلاس بعد انهيار سهمها ٩٥ بالمئة. وفي ٢٠٠٨/٨/١٦ قدم البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) قرضاً بـ٨٥ مليار دولار لشركة AIG، مقابل ٨٠٪ من أسهم الشركة، ولم يكفها ذلك لدرء شبح الانهيار، فسحبت قرضاً إضافياً من البنك في ٢٠٠٨/١٠/٩ بحوالي ٣٨ مليار دولار إضافية في شهر تشرين الأول.

لا يعكس العجز في الولايات المتحدة ركوداً في الاستثمار ولكنه يعكس تراجعاً في الادخار القومي، فالادخار الحكومي سالب لأن الحكومة الاتحادية تنفق سنوياً أكثر من مواردها وذلك بسبب أنها انتهجت في السنوات الثمانية الماضية سياسة تخفيض الضرائب على الأغنياء وبنفس الوقت تمويل حروبها في العراق وأفغانستان عن طريق الاقتراض، أي مداخيل أقل ونفقات أوسع. لقد بلغت ميزانية الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠٧ وحده ١٨١ بليون دولار. ويكفي ان نعرف أن هناك مليون شخص في العالم هم تحت الرقابة الأميركية المباشرة. أما الادخار الخاص فأنه في تراجع مستمر حتى وصل في السنة الماضية إلى أقل مستوى له منذ ٧٥ عاماً. وبشكل مشابه فالعجز في البلاد الغنية الأخرى يعكس تراجعاً في الادخار، ولكنه بحجم صغير نسبياً ولا يشكل مشكلة بحجم العجز الأمريكي.

مدراء أم مافيا؟

هل استثمر أم خلق مدراء الشركات الأميركية الأزمة المالية

لو كتب عربي أو صيني ذات يوم، بأن مدراء الشركات الكبرى في الولايات المتحدة والغرب عامة هم فاسدون، أو يقومون بوضع اليد على الأرباح دون وجه حق لما تردد أحد في اتهامه بالمبالغة وبالخيال الشرقي. ولكن، حين يأتي الحديث من جريدة شارع المال الأميركي (وول ستريت) يكون له طعماً آخر تماماً، ويكون لنا درساً آخر بالمقابل.

فقد كتب توم إيلي في هذه الجريدة (٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨)[٢٣] يقول: قام المسئولون التنفيذيون في الشركات المالية والعقارية الأميركية قبيل اندلاع الأزمة المالية بلملمة الفلوس الموجودة نقداً في هذه الشركات قبيل إعلان إفلاسها، مؤكداً أو مستذكراً قاعدة أرساها بلزاك: *"وراء كل نجاح مالي عظيم جريمة كبرى" هذه عبارة من المناسب كتابتها على ضريح الرأسمالية الأميركية"*

ومرة أخرى، لو جاء هذا الحديث على لسان إمرىء من خارج شارع المال والأعمال لقيل هذا ناجم عن الحقد على الحرمان! لكن ما يساعد على عرض حقائق عن الفساد هو عمق الأزمة المالية، وصعوبة الدفاع عنها.

ولكن، هل السبب متوقف هنا وحسب، أم أن هذا الكشف الجارح مقصود به حصر الخلل في سلوك وجشع أفراد ليكون مثابة دفاع عن النظام بأسره الذي تتعرض مصداقيته العقيدية وأدائه الاقتصادي إلى أزمة بنيوية وليست مجرد أخطاء أفراد جشعين كما زعم الرئيس الأميركي جورج بوش.

يستطرد توم إيلي قائلاً: اثبت مسح أُجري في وول ستريت جورنال، ان مدراء المؤسسات والشركات المالية والعقارية الأميركية قد حولوا عشرات ملايين الدولارات للأسهم التي بولغ في قيمتها إلى نقود سائلة قبيل اشتعال الكارثة الحالية التي كانت تتجه إليها مندمجاتهم. وتحلل المقالة الثروة التي جناها هؤلاء في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ والمرتكزة على ما حصلوا عليه من مكافآت لدورهم الإداري ومن بيع الأسهم. فقد أخذ ١٥ شخصاً منهم ١٠٠ مليون دولار نقداً خلال هذه الفترة. أما أكبر المستفيدين فكان

[٢٣] Copyright © ١٩٩٨-٢٠٠٨ World Socialist Web Site

تشارلز شواب الذي جنى ٨١٦ مليون دولار من خلال شركة المحاسبة التي يملكها والتي تحمل اسمه، وأغلبها من بيع الأسهم.

فمن الشركات ال ١٢٠ التي بيعت، تحلل الجريدة أن كبار المسؤولين التنفيذيين والقانونيين فيها جنوا نقداً أكثر من ٢١ بليون دولار. وبالطبع، فإن هذه الأرقام مأخوذة من الشركات التي عُرضت للبيع العام. لكنها لا تتضمن الثروات التي حصل عليها رؤساء صناديق التحوط Hedge Funds، ولا تشتمل على تجار وول ستريت، ومدرائها الذين باعوا شركاتهم بشكل تام. ولا تتضمن معطيات عن صفقات إنهاء الخدمة أو التقاعد أو الفصل لهؤلاء وهي بمئات ملايين الدولارات والتي كانت كالهبوط في مظلات من الذهب.

يفتح هذا السلوك على تساؤلين:

الأول: هل كان هؤلاء على دراية أكيدة بأن أسواق المال الأميركية مقبلة على كل هذا الانهيار، وبالتالي قرروا تأمين أنفسهم على حساب المستثمرين الذين وضعوا ثقتهم بهؤلاء المدراء، على أن يعود هؤلاء المدراء لاحقاً، في أعقاب الأزمة كحيتان مال، ويقوموا بالدور الذي قامت به نخبة النومنكلاتورا في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي؟

والثاني: أم أن هـؤلاء هـم أنفـسهم مـن صـمّم أو صـنع الأزمـة مـن خـلال مـضارباتهم المحسوبة هذه؟

ورغم أن الاحتمال الأول هو الأصح إلى حد كبير، إلا أن السلوكين أو الاحتمـالين يجـدان لهما أرضية في طبيعة النظام نفسه.

لقد أكدت الجريدة وجود طفيلية وأعمال جنائية في أوسـاط النخبـة الماليـة الأميركيـة. أما المدافعين عن هـؤلاء فيبـررون ذلـك أن هـؤلاء (كبـار التنفيـذيين والقـانونيين) هـم أُناس موهوبين ومقدامين على "ركوب المخـاطر"، وبالتـالي فهـم الـذين يجنـون ثـروة للمـستثمرين. لكـن الجريـدة كـشفت أن لا علاقـة بـين هـذه المكافـآت الهائلـة ومـنح الشركات. بل بالعكس، فإن الكثير من هؤلاء التنفيذيين قد منحوا أنفسهم مبالغ هائلة حتى خلال خراب شركاتهم. وهذا ينفي عنهم تلك الهالة المضخمة بأنهم يضحون من أجل المستثمرين، بل ان الأمور بالعكس من ذلك.

من بين هؤلاء ريتشارد فولد، المـسؤول التنفيـذي فـي بنـك ليمـان بـراذرز، الـذي حـول أسهم شركته إلى ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار نقداً. وعندما نضيف هـذه إلـى راتبـه وعلاواته، فإن فولد قد جنـى لجيبـه ١٨٥ مليـون دولار فـي الـسنوات الخمـس الأخيـرة السابقة لعام ٢٠٠٨. كما أن جيمس كايني، من مصرف بير ستيرز، فعل الـشيء نفـسه في مصرفه الاستثماري حيث جمع ١٦٣,٢ مليـون دولار والتـي تكـدس معظمهـا لديـه من بيع الأسهم التي بعد ذلك بقليل لم تعد تساوي قيمة الورق المطبوعة عليه

وبين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٨ جنى موريس جرينبرغ من مؤسـسة اميركـان انترناسـيونال جروب، ١٣٢,٨ مليون دولار حينما أُرغم على الاستقالة. إن أكثر من ١٠٠ مليـون دولار

من هذا المبلغ قد حصل عليها من لملمة الأسهم المباعة لمؤسسة التأمين هذه. لقد انهارت هذه المؤسسة في أيلول ٢٠٠٨، لكن الحكومة أصرت على أنها "أكبر من ان تنهار" لذلك أنقذتها مرتين في اقل من شهر بما مقداره ١٢٠ بليون دولار.

وفي شهر آب ٢٠٠٨، فإن مجموعة (كنتري سايد فايننشال جروب) وهي شركة عملاقة لتقديم القروض غير المضمونة التسديد، قد انهارت بمشهد درامي وتم التهامها من قبل مصرف أميركا. خلال السنوات الخمس الأخيرة فإن المدير التنفيذي والقانوني لهذه الشركة أنخيلو موزيلو قد أخذ إلى بيته ٤٧١ مليون دولار، وإن أكثر من ٤٠٠ مليون دولار منها أتت من بيع أسهمها التي تحولت بعد قليل إلى أسهم لا قيمة لها

يفيد إلقاء نظرة على قطاعات الاقتصاد الذي تمت فيه مكافأة هؤلاء المتنفذين بأن هذا الاقتصاد متعفن بمجمله. بدون استثناء فهم يمثلون مندمجات منخرطة أيضاً في المضاربات المالية، "صناعات مرتبطة بشكل متين بالأزمة المالية"، كما بينت الجريدة، ولا تنتج قيمة حقيقية. وهذه، حتى وقت قريب، أجزاء "متذبذبة من الاقتصاد وظيفتها هي مجرد لهف كميات هائلة من الثروة الاجتماعية وتودعها في الأرصدة الخاصة بكبار تنفيذيي البنك وكبار المستثمرين".

تورد الجريدة مثالاً على ذلك قطاع القروض الخاصة للطلاب وهي التي جعلت من دانييل مايرز التنفيذي الأكبر في شركة تدعى "فيرست ماربلهيد" رجلاً بالغ الثراء. تتخصص ماربلهيد في خدمات القروض للطلبة الذين حصلوا على أدنى مستوى قروض تقدمها الحكومة" وتقوم بعد ذلك بإعادة توضيبها وبيع ديونها للبنوك الكبيرة مثل بنك أميركا. لقد ربح مايرز قرابة ١٠٠ مليون دولار، كان أغلبها من بيع أسهم

الشركة، وهي إلى جانب المدراء الآخرين في ماربلهيد حققوا معاً ثروة قدرها ٦٦٠ مليون دولار. وتقول الجريدة أن مايرز استخدم ١٠,٣ مليون دولار من ثروته لشراء عقار على المحيط في رود آيلاند –الولاية التي بها أعلى معدل بطالة في الولايات المتحدة. لقد قام مايرز بهدم الفيلا التي كانت هناك وأقام مكانها قصراً على مساحة قدرها ٣٨،٠٠٠ قدم مربع وأسماه، مستفيدا من ثقافة القرصنة "مقتحم البحر".

هناك قطاع آخر من الاقتصاد اثبت أربحيته بالنسبة لكبار التنفيذيين وهو الرهن المنزلي. فإضافة إلى حالة اخيليو موزيلو و"كنتري سايد" السالفة الذكر، ألقت الجريدة الضوء على حالة "نيو سنتشري فايننشال" وهي أكبر مقرض للقروض إلى الضعفاء. وفي حين أن المُقرض مفلس الآن، فإن أكبر تنفيذييه خلال السنوات الأربع الماضية قد جمعوا ٧٤ مليون دولار. كما ذكرت الجريدة كذلك حالة هربرت ماريون ساندلر، الذي جمع ٢ بليون دولار من بيع شركتهم العقارية، جولدن فايننشال كورب، ل واشيفيا عام ٢٠٠٥. وهذه الصفقة على ما يبدو هي التي قصّرت أجل واشيفيا التي انهارت في اكتوبر ٢٠٠٨، واشتراها مصرف ويلز فارجو.

وفي حقل مقايضة القروض التي لم تُدفع، تمكن مايكل جووش من جمع ٨٢,٥ مليون دولار بواسطة شركته جي تي آي. إن ٧٧ مليون منها قد تحصلت من اختيار التوقيت الأنسب للبيع في أيار ٢٠٠٦. ومنذ تلك اللحظة، فقدت أسهم جي تي آي ٩٠ بالمئة من قيمتها. يملك جووش ثلاثة قصور، وتباهى للجريدة أن بوسعه دفع كامل ما عليه من دين وهو مليون دولار للرهن العقاري، من مجرد تغيير رقم حساب توفيره البنكي.

وقد أشارت الجريدة ببعض الدهشة إلى أن أحد أهم مجالات التعويض أو المكافأة هو "بناء البيوت". فالثروة المتحصلة لدى كبار التنفيذيين في هذا القطاع هي بوضوح من نتاج أو متحصلات مضاربات فقاعة الرهن العقاري التي ظهرت في العقد الأخير. إن شركة تول برذرز المتخصصة في بناء القصور قد راكمت ل روبرت و بروس تول، ٧٥٠ مليون دولار نقداً، أغلبها من بيع الأسهم. ولقد فقدت الشركة ٧٤ بالمئة من قيمتها في العام الماضي.

أما شاد داير، وهو التنفيذي الأكبر في شركة رايلاند جروب، فقد جمع ١٨١ مليون دولار من بناء البيوت في "الأسواق الساخنة" مثل لاس فيجاس التي ذهبت هباء الآن، واضعة آلاف الأسر في مواجهة حبس الرهن.

لقد أخذ دوايت شكار مبلغ ٦٢٦ مليون دولار من شركة بناء اسمها إن في آر، ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وأغلبها من بيع الأسهم. وصرف شكار قرابة ٨٦ مليون دولار من هذه الثروة ليشتري بالم بيتش وهو عقار في فلوريدا يخص البليونير رونالد بيريلمان. وتقول الجريدة أن العقار مواجه للبحر ويشتمل على بركتين للسباحة وملعباً للتنس.

لعلها مفاجأة الموسم الآن ان تقوم جريدة وول ستريت وهي الناطقة باسم رأس المال المالي في الولايات المتحدة بنشر هذه الأمور التي تعج بالخداع إلى درجة قادت المندمجات إلى الكارثة. لعل المقصود هو تهدئة خواطر المستثمرين الوسطيين الذين فقدوا قمصانهم في الأزمة المالية.

ويختم بيلي بقوله، وعلى أية حال، فإن هؤلاء الذين أغرقوا الرأسمالية الأميركية ليست مشكلتهم مجرد جشع فرد وحسب. فضيق الأفق هو في الرأسمالية الأميركية نفسها، والتي أصبح فيها التراكم الأقصى للثروة ومنذ فترة طويلة لا صلة له قط بخلق الثروة الحقيقية.

تجدر الإشارة أن قطاع الشركات الكبرى (المندمجات) في الولايات المتحدة تحديداً هو أساس القطاع الصناعي، وهو قطاع تنبه لأهمية مدرائه ودورهم كثير من الاقتصاديين وفي وقت مبكر. فقد كتب بيرل ومينز كتابهما المهم في هذا الصدد : "الإدارة الحديثة والمندمجات الكبرى" منذ خمسينات القرن العشرين منوهين إلى أهمية المدراء في الاقتصاد.

وبعدهما دار جدل طويل يناقش فيما إذا كان المدراء يشكلون طبقة اجتماعية بحد ذاتهم أم لا. ولا شك أن السؤال له مشروعيته. ولا يعود الأمر هنا إلى عدد المدراء بل إلى دورهم في الشركة الواحدة وإلى دور الشركات في الاقتصاد بشكل عام، أي حصة المدراء من السلطة وفيها.

فالشركات الكبرى نفسها هي التي لعبت الدور الأساس في تثاقل القدرة الاستهلاكية للمواطن الأميركي عبر انتقالها خارج الولايات المتحدة نفسها بحثاً عن معدلات ربح أعلى، وهو الأمر الذي اثر على مستوى التشغيل داخل الولايات المتحدة وقاد إلى البطالة وبالطبع قلة الاستهلاك وبالتالي قلة الاستثمار.

هذا التخريب الذي لعب المدراء فيه دوراً بارزاً في الولايات المتحدة إضافة إلى أن بنية النظام الاقتصادي تسمح بذلك، يذكرنا بتجربة الاتحاد السوفييتي السابق، وربما في

نفس الفترة التي صدر فيها كتاب بيرل ومينز. ففي خمسينات القرن العشرين حينما وصل نيكيتا خروتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي أعطى خروتشوف للمدراء دوراً بارزاً في الاقتصاد على حساب مجالس العمال. ومع الزمن أصبح هؤلاء المدراء نخبة أو شريحة طبقية بيروقراطية تعاظم دورها وتفاقم ضررها وتحولت أخيراً إلى شريحة النومنكلاتورا، التي فككت الاتحاد السوفييتي[٢٤] وورثته محولة دورها الإداري إلى دور سياسي ومالكٍ اقتصادي.

هل كان كل ذلك بفعل تلك الشريحة، أم أن البنية ساعدت على ذلك، ما أشبه النتائج رغم اختلاف البُنى!

وكان بالطبع ان تولدت في روسيا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي منظمات المافيا والتي لعب قسم منها دوراً في تهريب مليارات الدولارات إلى البنوك الأميركية إلى أن جاء بوتين ليوقف النزيف. هل موقع المدير يسمح بتطور ظاهرة المافيا؟ هذا على الأقل ما تتفق فيه تجربتي روسيا والولايات المتحدة!

[٢٤] انظر عادل سمارة، حرب الخليج والعلاقات العربية السوفييتية، منشورات مركز إحياء التراث العربي، الطيبة، ١٩٩١،

الأزمة ... في الولايات المتحدة

انفجار الفقاعة أم مأزق النظام بأسره

يحضرني حين التأمُّل الأولي في الأزمة المالية الحالية وتداعيات النظام الرأسمالي العالمي، دون تعرضه لعدوان خارجي- أي بسبب تعفنه الذاتي[٢٥] ، يحضرني القانون الفيزيائي "الأشياء التي تسخن بسرعة تبرد بسرعة". فالذين اعتنقوا الاشتراكية دون قراءات كافية وجدل ونقد وحراك ذهني، هم أنفسهم الذين طلقوها بينونة كبرى ما أن تخلخلت قلاع الاشتراكية المحققة، ولم يتوفر فيهم لا الوعي ولا الإخلاص العقيدي العفوي ولا الذكرى ولا العمق الإنساني ليأخذوا موقفاً حيادياً، أو يخرجوا من الحلبة، بل ارتدوا لاهثين بحثا عن رضى رأس المال. لقد عودتهم الاشتراكية المحققة على التبعية، وأتقنوا ذلك، والأهم أنهم عجزوا عن رؤية ذلك الفالق العريض بين الاشتراكية المحققة والفكر الاشتراكي والنظريات الشيوعية على تعددها من فكر الشيوعية الأنارخية "الفوضوية" إلى الاشتراكية العلمية.

لم يدركوا أنها المنازلة الإنسانية الكبرى الثانية[٢٦] والتي تحتمل بالتأكيد هزائم للشيوعية وليس انتصارا مؤزرا محققا مؤبدا ونهائيا منذ المعركة الأولى. لم يروا أن

---

[٢٥] كي نتجنب خطيئة نسب تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عوامل داخلية بحتة، فإن أزمة الاقتصاد الأميركي، وإن كانت غالباً لعوامل بنيوية، إلا أن هذا لا يعدم دور منافساتها من الإمبرياليات الأخرى، هذا إضافة إلى انتقال مواقع الإنتاج، رأس المال العامل الإنتاجي، إلى المحيط ، الصين مثلاً.. حول تفكك الاتحاد السوفييتي، أنظر، عادل سمارة الاتحاد السوفييتي من الثورة إلى الانهيار وروسيا إلى النهوض الرأسمالي الدولاني، مجلة كنعان، العدد ١٣٥ ، أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٦ كما اشرنا في مقدمة هذا الكراس، فإن المنازلة الأولى تاريخيا كانت هزيمة المرأة على يد الرجل والملكية الخاصة، وهي معركة مقبلة لا ريب. والمهم أن الملكية الخاصة وراء المنازلتين، سابقاً ممثلة في حيازة رطل من القمح واليوم في حيازة تريليونات الدولارات.

القرامطة كانوا أول إرهاص اشتراكي عرفناه في التاريخ، وأنهم صمدوا وقاتلوا قروناً. ولم يلاحظوا انه في حين صمدت كميونة باريس ٧٠ يوماً صمدت الاشتراكية المحققة سبعين عاماً. وأن الأزمان القصيرة للتجربتين مردها إلى قوة رأس المال وجيوشه وماكينات إعلامه.

لقد إنسلَّت دول الاشتراكية المحققة من المسرح بدرجة عالية من الهدوء التراجيدي، لأن ذلك كان تفككاً داخلياً أكثر مما هو تفكيك خارجي مباشر، حيث عجزت عن لجم النومنكلاتوراُ وعن منعها من السيطرة على الاقتصاد، بما هي نخبة قليلة إلى درجة أنها هي نفسها تمكنت من الانقلاب على النظام الاقتصادي وتحويل الملكية العامة الاسمية إلى ملكية خاصة فعلية. وكانت بلدان محيطيّْ الكتلة "الاشتراكية" قد انفكت عنها وتفككت في وقت اسبق وسابق. تفكك المحيط الأول، ممثلا في بلدان الأنظمة الشعبوية، الاشتراكيات القومية، في مصر والعراق وسوريا والجزائر وغينيا...الخ مع بداية سبعينات القرن العشرين، وانفكت عنها بلدان محيطها الأقرب، أوروبا الشرقية خلال ثمانينات القرن العشرين. وكانت هذه الانفكاكات وتفكك الاتحاد السوفييتي نفسه، وانحراف الصين بقيادة فريق طريق الرأسمالية Capitalist Roaders وتكويع حزب المؤتمر في الهند لصالح جاناتا الأصولي والرأسمالي، مثابة جرعات علاج لتعفن النظام الرأسمالي العالمي أطالت عمره سواء باسترداده فوائض النفط من بلدان أوبك بعد الطفرتين النفطيتين في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (انظر لاحقاً)، أو اختراق هذا النظام لأسواق المحيط الأول فالثاني، فسوق روسيا ومن ثم الصين[٢٧]. هذا

---

٢٧ أي تصدير رأس المال العامل الإنتاجي الذي يحقق تشغيلا استغلالياً بشعاً للطبقة العاملة في الصين، ويبزل فائض قيمة يذهب معظمها إلى البنوك دفعت إلى الصين بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ناهيك عن تورُّث المركز الرأسمالي لتكنولوجيا الكتلة الشرقية بما فيها من قوة عمل رخيصة وهائلة ومؤهلة، ولعل من أكثر المستفيدين من هذا هو الكيان الصهيوني الإشكنازي[٢٨]. واليوم ماذا يقول هؤلاء الهاربون من الخدمة الثورية للشيوعية وهم يرون الإله الرأسمالي وأنفه يكاد يُمرَّغ في التراب؟

قانون فوضى الأداء الرأسمالي

يستشيطون غضباً حين نقول ان الاقتصاد الرأسمالي يقوم على فوضى الإنتاج. فهم يحصرون الأمر في دقة ومهارة ودراسات الجدوى التي يقوم بها صاحب المشروع الواحد، أو يعتمدون وَهْمَ ماكس فيبر بشأن الأخلاق البروتستنتية، وبرفضة رؤية مخاطر انعزال كل مالك عن خطط الآخر، بل تنافسهما معا. وهذه الفوضى ليست عن جهل، وإنما هي بحكم المصالح المتضاربة بالضرورة إلى أن يبتلع الواحد، أي واحد الآخر، أي آخر. في العلاقة بين المقطع أعلاه، وهذا الأمر، فإن تفكك وتهالك العالمين الثاني والثالث، أعطى العالم الأول فسحة من التنفس ليشعر بأنه سيد للكوكب، يمكنه نقل الكوكب إلى العولمة بمفهوم أن الكوكب أصبح أقطاعية له أو ما أحاول تسميته "قطاع عام رأسمالي معولم ".

[٢٨] أنظر عادل سمارة، "موقع الصهيونية في الإمبريالية والنظام العالمي"، في كتاب الاقتصاد السياسي للصهيونية، منشورات دار المركز/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله ٢٠٠٨.

كان أهم تداعيات هذه المرحلة الجديدة، نقل الاقتصاد إلى الخصخصة، ونقل اللبرالية إلى النيولبرالية، وهي التي توالت بمتتالية هندسية إلى درجة أصبحت ثروة العالم بيد عدد جد محدود من أباطرة المال السائل "الرأسمالية الممولنة Financialized". ولكي يتحرك هؤلاء بحرية تقتضيها مصالحهم، كان لا بد من تقييد دور الدولة وتفريغها من دورها (دون التضحية بها كي تصبح "حبَّة عند اللزوم") في تضبيط الاقتصاد ناقلين الوضع إلى عدم التضبيط De-regulation، ولكن مع الاحتفاظ بدورها في فرض القانون، عند اللزوم، بما هو لصالحهم. لذا، ما حصل هو تقويض دور دولة الرفاه، وليس الدولة القومية نفسها، وتكريس تحرير التجارة الدولية، والعودة إلى حروب الاستعمار الكلاسيكية. كيف لا والحركة العمالية في مختلف بلدان العالم تعاني هزيمة لافتة، أما جيوش هربرت ماركوزة فلم تكن إلا رعاعاً. فمن يعترض إذن؟ علينا أن نتذكر أنه في العقود الثلاث الأخيرة، حاقت هزيمة كبرى بالعمل لصالح رأس المال. ولعل أفضل الأمثلة انتقال رأس المال العامل الإنتاجي The Productive Working Capital إلى المحيط (كما اشرنا) لبزل أعلى قيمة زائدة ممكنة من جهد العمال وعلى حساب أجورهم وتحويلها إلى البنوك في المركز دون ان تجدد الوظائف التي أخلاها رأس المال هذا حين رحيله. وحتى الوظائف الخدماتية التي تخلقها، فهي لن تعيد العمال في القطاع الإنتاجي إلى أعمالهم، بل تحولهم إلى مجالات أخرى لا تساهم إنتاجياً، وتبقى أعمالاً متحركة متغيرة، ناهيك عن حرمان قطاعات واسعة من الطبقة العاملة من الدخل المناسب، وتحول جزء منها إلى سوق البطالة مما يقلل الدخل لدى المستهلك، وبالتالي يقل الادخار فالاستثمار...الخ.

أكد ماركس أن فوضى الإنتاج هو قانون ملازم للنظام الرأسمالي، وفي هذا خطورة الفردانية في الاقتصاد والملكية التي تختلف كثيرا، من حيث الخطورة على الأقل، عن

خطورة الفردانية فيما يتعلق بالحريات الفردية سواء في القول أو المعتقد...الخ فإذا كانت حرية الشخص الفكرية تنتهي عند بدء حرية الآخرين، فإن حريته الاقتصادية، بموجب رأس المال، بلا حدود. فالديمقراطية الرأسمالية لم تذهب إلى الاقتصاد، بل أطلقته ب "دعه يعمل دعه يمر".

وهذا أدى في الولايات المتحدة إلى عدم التمفصل القطاعي في الاقتصاد الأميركي أو الأزمة البنيوية. والأزمة البنيوية تعبير عن اختلال التناسب بين القطاعات الاقتصادية. حيث يسجل قطاع ما ولأسباب مختلفة تفوقاً على القطاعات الأخرى، فيقدم منتوجاً جديداً له أهمية استثنائية، يستدعي طلباً مرتفعاً، ويجذب الاستثمارات على خلفية ارتفاع الإرباح فيه، ويتوسع إنتاجه. غير أنه ومع الوقت يتعدل معدل الربح ويعود التناسب إلى الاقتصاد الذي ينمو بشكل متناغم نسبياً. لكن هذا أخذ أبعاداً أخطر في الاقتصاد الأميركي وخاصة حيث انتقلت مواقع الإنتاج إلى بلدان المحيط مما أحدث خللاً قطاعياً لصالح قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي.

إن حافز الإنتاج في النظام الرأسمالي، وهو تشغيل العمال للإنتاج وانتزاع فائض قيمة جهدهم بنوعيه، قد انتقل في حقبة العولمة، وتدوير رأس المال على صعيد عالمي إلى مستوى جديد هو حافز التراكم المالي الذي يولد تراكماً ماليا آخر دون المرور المباشر بالعملية الإنتاجية[٢٩]، إنه جباية الأموال على الصعيدين المحلي والدولي عبر رفع سعر الفائدة محليا والتحكم بسعر الصرف دولياً، ومن يدفع هذه هم المقترضون الذين

[٢٩] لا يدخل رأس المال البنكي في عملية الإنتاج الفعلي، كما هو رأس المال الصناعي الذي هو الشكل الوحيد لوجود رأس المال الذي يمثل بشكل كافٍ طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث، فرأس المال الصناعي، كما يقول ماركس، هو الذي يعطي للإنتاج صفته الرأسمالية. ولكن لرأس المال المالي، وخاصة في الحقبة الحالية، وظيفة تدوير رأس المال على صعيد عالمي والمشاركة في التوزيع الكلي للقيمة الزائدة وفرض شروط تحصيلها وتكريسها لصالح شريحة طبقية تتناقص عددياً وتتضخم مالياً.

يستخدمون قوى العمل على صعيد محلي وعالمي. هي فوضى التراكم، أيضا من أجل الربح، وهو التراكم الذي قادته نخبة المضاربين، التي تمارس نشاطاً اقتصاديا بلا ضوابط، أو فوضى المضاربة إن صح الوصف.

لقد شهدت السِنِيْ العشرين الأخيرة نشاط مضاربات محمومة حيث وفر لها ذلك عدم التضبيط من جهة، وهزيمة العمل مقابل رأس المال من جهة ثانية. هل هي صدفة تاريخية التي وفرت لرأس المال كل هذا؟ وعليه، ليس ما نراه اليوم هو قانون السوق بشكله التقليدي، أي العملية الاقتصادية القائمة على الإنتاج وتبادل المنتجات بل إنها تجريد السوق من محتواه وضوابطه لصالح سوق المضاربة بالأسهم والسندات من جهة وخاصة بالسلعة المتهمة بأنها (السلعة العالمية الوحيدة)، النفط من جهة ثانية.

لقد تغيرت معادلة بضاعة نقود بضاعة، لتصبح نقود بضاعة نقود ثم نقوداً تولد "نقود +" إلى أرقام فلكية. باختصار، لم يعد السوق سوقاً بقوانينه المألوفة، هذا علماً بأن السوق ليس ظاهرة رأسمالية، هو مكان التبادل منذ التشكيلات الماقبل- رأسمالية. لذا، يرى سمير أمين، أن هذا الوصف الجديد للرأسمالية يبين أنها لا تعمل "ضمن السوق"، بل "ابعد من السوق"، في الاحتكار والملكية الخاصة التي تمثله[٣٠].

كيف حصلت الأزمة الأميركية؟

[٣٠] Samir Amin : *'Market Economy' or Oligopoly-Finance Capitalism?* Monthly review, April ٢٠٠٨

إنما كيف حصلت الأزمة الحالية في الولايات المتحدة، وهل هي على حساب كافة الأميركيين، أم هي على حساب أكثريتهم ولصالح شريحة متناهية الصغر عددياً متناهية التخمة مالياً؟

يوجب هذا التفاتة إلى الوراء حيث طفرة النفط الأولى ١٩٧٣. يؤكد وزير النفط السعودي الأسبق احمد زكي اليماني ان دول أوبك لم تكن وراء رفع أسعار النفط في الطفرتين الأولين، وأن شاه إيران ضغط على السعودية لرفع الأسعار بناء على طلب أميركا حيث أن شركات النفط كانت اقترضت من البنوك مبالغ طائلة وبالتالي لا بد من توفير مصدر لدفعها. وكان السبيل هو رفع الأسعار. بعبارة أخرى، وكأن اليماني يقول أن الشركات النفطية قررت تأميم مديونيتها على صعيد أممي، لا قومي لكي يدفع هذه الفواتير مختلف مواطني العالم. إنها عملية جباية لإتاوات لم يستطع اي مستهلك في العالم أن يقول لها: لا.

"لقد تم التحضير لصدمة النفط من قبل مجموعة بيلدبريج في أيار ١٩٧٣، في سالتسجوبادن في السويد وضم رؤساء شركات النفط الأميركية والبريطانية والفرنسية متعددة الجنسية المسماة الأخوات السبع. كما ضمت البنكين الرئيسيين في لندن وكبار الساسة في دول الناتو وكان كيسنجر من بين الضيوف الذين تم انتقائهم بعناية وفي هذا اللقاء تقرر رفع أسعار النفط ٤٠٠٪ وبعد ستة أشهر بالضبط، كما نوقشت كيفية قيام البنكيين الحلفاء لشركات النفط متعددة الجنسية باستخدام ما اسماه كيسنجر "إعادة تدوير الدولار"[٣١].

[٣١] Executive Intelligence Review, ٣٦-١-٢٠٠١

كما تعرض لنفس الأمر وليام انجداهل في كتابه "*قرن الحرب، السياسات النفطية الأنجلو أميركية والنظام العالمي، الجديد*"[٣٢].

لقد تمكنت البنوك الأميركية من تجريف مختلف بلدان العالم من أكبر مقادير من الأموال بداية باستعادة فوائض الطفرتين النفطيتين وصولا إلى أزمة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ...الخ لقد أعادوا الأموال الضالة إلى الحظيرة. كما سمحت لها منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية بأن تجرد الاقتصادات القومية من ثرواتها المحلية وتحويل القيم العينية لإنتاجها إلى أوراق العملة الخضراء التي يتم شفطها من البنوك في وول ستريت.

هذا ناهيك عن أموال المواطنين الأميركيين وغير الأميركيين الذين أخذوا يتحولون إلى شراء الأسهم والسندات لاستبدال الأوراق النقدية بشهادات الأسهم مفضلين الربح السريع على الاستثمار الإنتاجي. وكلما زاد سعر الأسهم والسندات كلما تراكمت سيولات مالية لدى الطغمة الثرية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد استغلت سياسة عدم التضبيط لكي لا تتقيد بالاعتبارات القانونية فيما يخص ملاءة المقترضين ولا سيما في القطاع العقاري، فأعطت قروضاً لملايين المقترضين الذين لم تتوفر فيهم الضمانات الكافية. وساعد على هذا التوسع دور صناديق الاستثمار التي سمحت لها الإدارات الجمهورية بالعمل خارج القانون بمعنى عدم إلزامها بالاحتفاظ باحتياطي نقدي لحين الطوارئ كما هو حال البنوك العادية. والسؤال لماذا؟

---

[٣٢] وليام أنجداهل، *قرن الحرب، السياسات النفطية الأنجلو أميركية والنظام العالمي، الجديد*، ١٩٩٣، منشورات ويسبادن، بوتيجر فيرلاج.

يمكننا تسمية المقادير الهائلة من الأموال المتحصلة لدى هذه البنوك بالأموال الكسولة التي لم يتوجه الجمهور المحلي ولا الدولي لاقتراضها لاستثمارات إنتاجية مما خلق كسادا في السيولة المالية. فهذه الأموال مطرودة من المحيط، أما المركز، فإن الطغمة المالية التي هي منه تفضل الاستثمار في المحيط. وهي السيولة التي تحولت من أثمان عقارات إلى فوائض مالية تم إقراض قسم منها بشكل عام ولكن ظل كثيراً منها مثابة مياه آسنة، وهذا أمر لا يروق لرأس المال. وضمن عدم الاستثمار هذا لم تقم شركات النفط بالاستثمار لإنتاج كميات جديدة من النفط مما ضاعف من تأثير النمو والنزوع لحياة على النمط الغربي في الصين والهند، أقصد تأثيره على أسعار النفط، ما رفع سعر النفط إلى الأعلى وسمح بصفقات مضارباتية هائلة. وقد تبين أن ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٨ إلى ما فوق ١٥٠ دولاراً للبرميل كان سببه انتقال رؤوس الأموال المضاربة من العقارات إلى النفط، وان انهيار رأس المال المضارب ونظام المضاربة نفسه، ولو مؤقتاً، أدى إلى انخفاض أسعار النفط فوراً وها هي مع أول ديسمبر ٢٠٠٨ تهبط لما دون ٤٠ دولاراً للبرميل! وأن انخفاض النفط أسهم بارتفاع سعر الدولار، من بين عوامل أخرى، ليرتفع في الأرض المحتلة من ٣,٢ شيكل للدولار إلى ٤ شيكل لأن النفط يُستورد بالدولار، وبالتالي قل عرض الدولار لشراء النفط، فارتفع سعره، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. لكن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، والغذاء، وكل ما يرتبط به، كان أحد أسباب تزايد تعثر القروض العقارية عندما وجد المقترضون أنفسهم مضطرين للاختيار ما بين الجوع ودفع أقساط قروضهم. نعم، زاد من ارتفاع أسعاره ـ النفط - قيام نفس الطغمة المالية بالمضاربة في سوق النفط حيث يشترون الصفقات ويحتجزونها لتصريفها إلى المناطق الأكثر تعطشاً والتي تدفع أسعارا أعلى. بكلمة أخرى، قامت شركات النفط بجباية جديدة في الأعوام الأخيرة،

جباية على صعيد عالمي. وهي جباية محمية بتحالف كمبرادور المحيط مع الطبقة المتمولنة التي تُدير لصالحها على الصعيد العالمي "قطاعاً رأسماليا عاماً ومعولماً".

مرة أخرى، فقد ضغطت الأموال الكسولة على مالكيها كي يتم تدويرها، هذه الأموال أرغمت البنوك وشركات العقارات على تسهيل شروط تقديم القروض فهي كلها فوائض أصلاً، وبالتالي فإن خسارة أجزاء منها مثابة خسارة أرقام وهذا ما دفع مؤسسات القرض العقاري لتوفر قروضٍ لمقترضين ليسوا ذوي ملاءات مناسبة، وهو الأمر الذي غضت الدولة الطرف عنه، أو ليست في وضع يسمح لها بتقييده، وها هي تزعم ذلك بعد تحقق الأزمة. وعليه، حينما عجز الكثيرون من هؤلاء عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم لا سيما في أعقاب ارتفاع كلف المعيشة وخاصة الغذاء والطاقة، وجدت هذه البنوك نفسها في مأزق كبير، كما وقع المقترضون في مآزق قاتلة. لذا، فإن خمسة ملايين شخص في الولايات المتحدة فقدوا العقارات التي اشتروها، كما أن قيمة العقارات نفسها قد انخفضت مما حقق خسائر كبيرة لشركات الرهن العقاري. كما فقد الملايين أماكن عملهم في قطاع الأعمال الصغيرة المنهارة[٣٣]. لقد فقد أكثر من ثلاثة ملايين عامل في المصانع أماكن عملهم خلال وجود بوش في البيت الأبيض. وهي وظائف تمثل دخلاً للمستهلك وحياة شغل لن تراها أميركا ثانية[٣٤].

[٣٣] مجلة Tikkun عدد أيلول/تشرين أول ٢٠٠٨ ص ٧

[٣٤] Paul Craig Roberts: *"Mortgaging the Nation: The Bitter Fruits of Deregulation"*. Counterpunch, ٢٤ September ٢٠٠٨, http://www.counterpunch.org/roberts٠٩٢٤٢٠٠٨.html

كانت تجليات الأزمات الدورية المعروفة كلاسيكياً في عجز الطلب (الاستهلاك) فعجز الدخل الذي ينعش الادخار، فعجز الادخار ومن ثم عجز الاستثمار وأخيراً عجز الإنتاج، وهكذا.

تجلت الأزمة المالية في الولايات المتحدة في انكشاف مالي لمؤسسات إقراض، وعجز المقترضين منها عن تسديد المستحقات عليهم، وصعوبة الحصول على قروض لصعوبة وضع الائتمان، هنا يتراجع المستثمرون عن شراء الأسهم رغم وجود عروض بيع هائلة. وهذا يدفع أسعار ألأسهم لمزيد من الهبوط، مما يضغط على أسعار العقارات أكثر إلى أسفل. لذا، فقدت العقارات في الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين ثلث قيمتها حيث طالت الأزمة العقارات والأسهم والصناديق. وكان المتقاعدون الأميركيون في طليعة المصابين بهذه المشكلة حيث كانوا قد استثمروا مدخراتهم في العقارات لمواجهة المصاعب. وبعد ان كانوا محسودين على ذلك وجدوا أنفسهم في دائرة الإفلاس. ومما يزيد صعوبة وضعهم عدم انطباق التطمينات الكلاسيكية عليهم والملخصة في الحكمة المزعومة بأن التعديلات الاقتصادية مؤلمة على المدى القريب ومريحة على المدى البعيد، بمعنى أن السوق سوف تعدل نفسها طبقاً ل "اليد الخفية" عند آدم سميث. نعم هناك يد خفية، لكنها ليست نفسها الذي تحدث عنها آدم سميث، هذه المرة هناك يداً خفية تلعب في مصائر الفقراء على صعيد عالمي. فإذا صحت هذه النظرية التطمينية، فهي مناسبة للشباب وليس للكهول الذين لا يسعفهم الزمن ليعيشوا بضعة عقود أخرى حتى يُعدل الاقتصاد مساره، فهؤلاء يكونوا قد مضوا بحسرتهم على البيت الذي قضوا عمرهم يجمعون ليملكوه، فإذا هم يُطردون منه إلى الرصيف. لقد غرق مختلف المقترضين العقاريين في ديون، ولا يوجد مشترين لمنازلهم.

ومع ذلك، لم تفقد الرأسمالية سحرها، بل هيمنتها الإيديولوجية بحلم الثراء لأفقر الفقراء. فقد تخلى أميركيون عن الرحلات والجاكوزي والعطلات لشراء أسهم أي الاستثمار في مجال العقارات وبعد هذه الضربات ما زال هناك من يفكروا في الشراء في مجال العقارات للحصول على ربح سريع.

أما الذين لم يخدعهم سحر الرأسمالية، فيرعبهم خطاب جورج بوش يوم ٢٥ أيلول ٢٠٠٨، الذي تمحور (كما أسلفنا) حول انه إذا لم يوافق الكونجرس على خطة الإنقاذ، وهو يقصد حقاً قبول الشعب بهذه الخطة، فإن الاقتصاد مقبل على كساد كبير. وحقيقة ما يقول بوش هو إذا لم تنقذونا، نحن الطغمة المتمولنة، ستغرقون معنا بل قبلنا. نعم، ها هي الطغمة الحاكمة/المالكة تختطف الشعب رهينة ليغرق في الأزمة، وتنجو النخبة. فأين الديمقراطية والمجتمع المدني؟

حلـــول أم إدارة الأزمة

تذكيراً بما ألمعنا إليه في أكثر من موضع سابق، فإن الحلول التي حاولتها الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة وعلى صعيد عالمي لم تتجاوز إدارة الأزمة، وليس حلها، كما أنها، أي الأنظمة، لا تستطيع حلها، لأن في هذا الحل تغيير التشكيلة نفسها. يقولون ان ما قررت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة القيام به لصالح جناحها المالك، هو شراء ديون المؤسسات المالية المتعثرة وذلك في أكبر كمٍّ من الضخ المالي وليس لأول مرة من نوعها كما يزعم البعض، وطبقاً لما اشرنا إليه أعلاه

تعاونت معها البنوك المركزية للثلاثي المهيمن (أوروبا واليابان إلى جانب الولايات المتحدة)، والصناديق السيادية لأنظمة الكمبرادور النفطي العربي.

هي الخطوة الأولى من نوعها طبقاً لتغيرات آليات عمل النظام الرأسمالي وتعدد شرائح هذه الطبقة طبقا لتعدد مصادر دخلها وجوهر عملها. ففي عصر الرأسمالية الإمبريالية كانت تقوم الدولة بأعمال إشفاء الشركات المفلسة، وهو ما عالجه لينين، ومنه أكد التحليل الماركسي بأن الدولة إدارة أعمال للطبقة الرأسمالية، (كارل كورش). إنما كان ذلك ضمن الاقتصاد الحقيقي. فإشفاء الشركات كان يترتب عليه، التشغيل، فالإنتاج فالادخار فالاستثمار وبالتالي المساهمة في تحريك العجلة الاقتصادية اجتماعيا وطبقيا بالطبع. أما في الحالة المعطاة، فهي تقديم خدمات مالية من أموال الشعب ومدخرات صناديقه لمؤسسات وهمية الموقع، بمعنى أنها مؤسسات تدور بأرقامها الفلكية في مختلف فضاءات العالم، وبالتالي ليس شرطاً ان تُعيد إلى العمل في الإنتاج الحقيقي نسبة ملموسة من العمالة (شاهد على ذلك إعراض شركات النفط عن الاستثمار في قطاع النفط نفسه لا سيما اليوم مع تدهور أسعار النفط إلى ٤٠ دولاراً). في حالة الإشفاء يمكن القول أن الشركة تقدم للبلد فرص عمل، وإن كانت تلك الفرص هي استغلال وبزل للقيمة الزائدة، أما في الحالة الحالية، فهي أخذ من الشعب دون ضمانات برد ما أُخذ ودون خلق فرص تشغيل. وهذا أحد المؤشرات الخطرة على الاقتصاد. لكن بوش حسمها في خطابه، بأن على الشعب أن يدفع وإلا نُغرقه معنا.

وربما من هنا كانت صرخة أوباما الخبيثة لأنها بهدف منافسة خصمه، بأن تأخذ الحكومة بالاعتبار مصالح دافعي الضرائب دون ان يقدم مقترحات أو خطة عملية، وأكثر ما قاله هو ان تكون مدفوعات الدولة مثابة استثمارات، فحزب أوباما هو الشريك

الحاكم، تداولاً، في الولايات المتحدة! من هنا يكون التحدي: ما هي الخطة الاقتصادية العملية التي يمكنها ضبط المضاربين ليعملوا في الأرض وليس في الفضاء.

تفيد الحالة الكلاسيكية انه حين تضخ البنوك المركزية حقناً مالية في شرايين البنوك المشلولة، يصبح بالإمكان توفير قروض فيُقبل الناس على شراء الأسهم التي ترتفع بدورها. أي يتم إغواء الناس بالشراء مجدداً، فيدفعوا بعد مدفوعاتهم الضائعة، ويقعوا في وهم مجدد هو تزايد ثقتهم بالوضع الجديد. وهنا ينتهز المضاربون اللحظة فيقوموا بالشراء مما يرفع قيمة الأسهم، فتشتعل نار المزاد ليُقبل الجمهور أكثر على الشراء. أما ما يفسر استمرار محاولة شراء عقارات الآن، ولو بمستوى ضعيف، وبعد الضخ هو ثقافة رأس المال المتأصلة في المجتمع. وهذا قد يفسر كذلك ضعف اليسار في أميركا. وعليه، فإن حضور الوعي الطبقي ضد الرأسمالية بحاجة كي ينتعش إلى سيرورة وعي شعبي عام لا يمكن تحقيقها بالصدمة، بل يمكن استثمار الصدمة لتحقيق قفزات وعي صغيرة بين الفينة والأخرى، صدمات كصدمة انهيار سوق العقار الحالية.

إذا كان شراء الدولة للديون هو الجزء الأول من اللعبة، فإن هذا يكشف عن صحة التحليل الماركسي للعلاقة بين الدولة ورأس المال، وتحديداً رأس المال المالي هذه المرة ليتضح الخيط الناظم والدقيق بينهما، فهي كالأم التي ترخي الحبل لطفلها كي يلعب، وحين يتورط هي جاهزة لإنقاذه. وهذا يوضح دور الدولة وعدم ابتلاعها بعد بالإمبراطورية كما يزعم (نيجري) ليبرئ الدولة القومية على صعيد عالمي.

تزعم الدولة أنها تقوم بتهدئة الأسواق وتثبيتها، والخطاب هنا يحمل رزانة واتزاناً ظاهريين. لكن الدولة تقوم بتوفير هذا العلاج، متجاوزة أسس نظامها الرأسمالي سواء بالسماح باندماجات تخلق احتكارات هائلة لا يسمح بها قانونها خارج فترة الأزمة[٣٥] ، أي ان رأس المال يخرق القانون، لكن هذه المرة في اللحظة المناسبة، لذا استخدمت البنوك الحقن المالية لشراء بعضها بعضاً أو للاندماج. وهكذا، تعالج الدولة مصالح رأس المال التموُّلي على حساب الجميع، إنها تقوم بتأميم خسائر الطغمة الثرية العليا ليدفعها كل مواطن أميركي، ومواطني العالم كذلك.

وتزداد المفارقة أنه في الوقت الذي يزداد عدد الأميركيين الذي يعتمدون على ال Food Stamp وهي كوبونات للحصول على مواد غذائية بأسعار مخفضة إلى ٣١ مليون شخص، فإن سياسة الحكومة ما تزال تتجه إلى تقليل هذه المساعدات وتقليص الخدمات الصحية والتأمين الوطني! وهو المر الذي يغطيه الرئيس الجديد بتصميم خطة تشغيل في البنية التحتية لامتصاص البطالة وتحريك الاستهلاك في التحليل الأخير.

بعبارة أخرى، ما تزال الدولة تجلس على كرسي مرن يسمح لها بالتوجه إلى هذه الوجهة أو تلك، أفقياً دون النزول إلى الطبقات الشعبية ولمس متطلباتها، طبقاً لتجارب العلاج تهرباً من العلاج الكلي، وهي مرونة مستمدة من وضع الشارع الأميركي نفسه الذي لم يقم مقابل هذه الأزمة بحراك اجتماعي. أما رد فعل المواطن الأميركي فما زال

٣٥ في بريطانيا قام بنك لويدز بشراء أو دمج نورثرن رود، وهذا لو حصل في غير مناخ الأزمة لكان رُفض. لويدز اشترى هاليفاكس مخافة انهياره وصمتت الحكومة لأن له ٢٢ مليون زبون.

في نطاق الرفض السلبي ممثلاً في عدم الثقة في البنوك وانتخاب أوباما بدلا من ماكين.

من جهة أخرى، ما تزال الولايات المتحدة تستدعي مساعدة في الحل من الخارج من الصين وبلدان عربية...الخ. وبغض النظر عن اهتمام كل دولة بمصلحتها القومية، لا بد لنا من التفريق بين مساعدة الصين كدولة مصدرة إلى الولايات المتحدة، اي تبادل المصلحة، وبين الدول التي ليست لها صادرات ذات بال.

لا بل ان الولايات المتحدة وبريطانيا تضغطان على الصين والهند كي تفتحا أسواق خدماتهما المالية للشركات الأميركية والبريطانية والأوروبية التي ترغب في دخول هذه الأسواق. ويتم تغليف هذا كله بلغة رفض الحماية، وضرورة حرية التجارة. اما في الحقيقة فإن كبريات البنوك الأميركية والبريطانية تهدفان إلى شراء البنوك الهندية والصينية، تريدان اختراق هذه الأسواق. والمفارقة الهامة ان هذه البنوك التي تطالب بالحرية في دخول أسواق الغير هي نفسها محمية من حكوماتها وخاصة بواسطة خطة الإنقاذ الأميركية وغيرها! المسألة بإيجاز هي: حماية المركز لنخبه المالية وإرغام المحيط على الانفتاح الأقصى. ملخص هذا الحديث، أن الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لم تغير جوهريا في سياساتها الاقتصادية.

في حديث مع كن جريفين، وهو أحد داعمي اوباما وهو بليونيراً يملك صندوق تحوط سيتادل انفستمنت، قال جوابا على سؤال فيما إذا كانت صناديق التحوط مضبطة بما يكفي وهل يجب ان تدفع ضرائب أعلى، قال:" إذا ما حصل هذا، فإن الولايات المتحدة سوف تفقد الكثير من الوظائف لصالح بريطانيا. لقد انفطر قلبي وأنا أسير في كناري

وراف في لندن حينما رأيت ذلك العدد الكبير من الوظائف التي خُسرت لصالح بريطانيا التي تضع شروط تضبيط أقل على صناديق التحوُّط". ترى، هل لهذا الخطاب القومي أساس شعوري حقيقي؟ بالطبع لا. فالرجل لا يكتفي بالحماية التي تقدمها حكومة بلاده لهذه الصناديق، بل يريد أعلى حماية ممكنة، وإلا سيرحل!

مرة أخرى، لا شك أن العلاج الآني المطلوب هو تدخل أعلى من الدولة في الاقتصاد، وهو التدخل الذي يدفعها للتعامل مع مشكلة المواطن وليس النخبة، وهذا لن يحصل ما لم تضطر الدولة لذلك.

يجادل كثير من الاقتصاديين بأن المشكلة هي في الالتزام الإيديولوجي للمحافظين الجدد في أميركا وموروث نظريات فريدريك أ هايك، ملتون فريدمان في تحرير الأسواق وعدم التضبيط...الخ، وبتحديد أكثر، الإصرار على مغادرة نمط الحلول الكينزية لأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩. ومع ان هذا صحيح بما هو "نَصٌ"، إلا أن النص متولد عن المصلحة بمعنى أن علاجاً يسمح بتدخل الدولة يعني على المدى البعيد تحولات تُضيِّق على الملكية الخاصة وهي لن تقود إلى "اشتراكية ما" التي يسميها فريدرك هايك "الطريق إلى العبودية". لذلك يركز صانعو الحلول على دور الدولة في "الإشفاء" والتجريب. وطالما ان تشخيص المشكلة هو في الأعراض وليس في البشر الذين يقفون ورائها ولا في مساعدة الأكثرية الساحقة التي يقع عليها الضرر الحقيقي فإن التلاعب والتأجيل له الأولوية على الحلول الحقيقية. فالمعتقد النظري يمثل مصالح بشر يتمسكون به لأنه يؤمن مصالحهم، التي تحسم في النهاية.

الدول "تنافس" و"حلول جماعية"

أعلنت الدول الرئيسية في العالم التي ازدادت من خمس إلى خمسة عشر وإلى عشرين والتي تمثل اقتصاداتها ٨٥٪ من الاقتصاد الدولي، أنها اتفقت على تضامن جماعي لحل الأزمة. في هذا السياق قال رئيس الوزراء الصيني في حديث إلى فريد زكريا في مجلة نيوز ويك (٨ أكتوبر ٢٠٠٨): "علينا ان نتكاتف يداً بيد لمواجهة الأزمة معاً... إذا ما حصل تطور سيء في الاقتصاد الأميركي فهذا سوف يصيب ليس اقتصاد الصين وحده بل اقتصادات آسيا وكل العالم... قبل عشر سنوات كان تبادلنا مع أميركا بمقدار ١٠٢,٦ بليون دولار، واليوم هو ٣٠٢ بليون دولار".

يعني هذا الحديث الدولاني، أن الصين قلقة على حجم تبادلها مع أميركا التي يشكل سوقها الاستهلاكي قاطرة الاقتصاد العالمي وبشكل خاص للصين وجنوب شرق آسيا، ولكنه لا يعني تضامن الصين "المفتوح" مع أميركا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لا يعني هذا ولا يؤكد اتفاق مختلف الدول على حل مقترح ولا حتى على صيغة تعاون رغم ما أُعلن مؤخراً في واشنطن إثر الاجتماع الذي تزعمه صندوق النقد الدولي. لا بل تكمن وراء هذه المناورات حقيقة اقتصادية أساسية، وهي رغبة ومصلحة كثير من دول العالم القوية في اقتسام الهيمنة مع الولايات المتحدة. وهذا يؤكد ان منحى الصراع استراتيجي، وليس على مستوى اليومي. وهذا الصراع هو الذي يبين توجهات النظام العالمي الحقيقية.

إنه صراع مضت عليه ستة عقود، أي منذ عام ١٩٤٥ حينما كان الإنتاج القومي الإجمالي الأميركي ٥٠ بالمئة من الإنتاج العالمي، وصل أو تراجع إلى ٣٠ بالمئة خلال

العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، وهبط في القرن الجديد إلى ١٩ بالمئة، ومن المتوقع هبوطه إلى ١٠-١٥٪ حتى عام ٢٠٢٠. وهذا التراجع في حصة أميركا لم يكن فقط بسبب النزوع الإمبراطوري لديها وتراجع الإنتاج الحقيقي لصالح المالي في أميركا نفسها، بل أيضا لضغوط المنافسة من الدول الأخرى التي أرغمت أميركا على استسهال التوجهين المالي والعسكري، وهو ما أوردها ما هي عليه الآن. وإذا كان حديث الصين دبلوماسياً، فإن الاتحاد الأوروبي قد وجه نقداً لتعامل الإدارة الأميركية مع الأزمة. اما الرئيس الروسي فذهب بما هو ابعد وأوضح بقوله، أن هيمنة الدولة الواحدة مالياً قد انتهت. وهذه ليست مجرد صيغة تقريع، بل صيغة منافسة كذلك.

لعل أحد الدروس المستفادة من هذه الأزمة هو وجوب اضطلاع الدولة القومية أو التكتل الاقتصادية بحل مشاكلها وحماية اقتصادها بمعزل نسبي عن الأخريات كما سنبين أدناه.

هناك دول اتخذت خطوات أكثر جرأة من الخطى الأميركية التي انحصر سقفها الأعلى في ضمان ٢٥٠ ألف دولار للمودع الواحد، نعم لمن له فوق هذا. وهذا يكشف أن الولايات المتحدة هي الأكثر تحفظاً في معالجة الأزمة، رغم ان الأزمة بدأت بها أولاً وتتعمق باستمرار.

فقد أعلنت دول الاتحاد الأوروبي أنها بصدد التعامل جماعياً مع المشكلة الاقتصادية ووجهت أكثر من لوم مبطن إلى الولايات المتحدة، واتخذت الإمارات العربية واستراليا قرارات بضمان كافة ودائع مواطنيها إلى حد أقصى هو ثلاث سنوات. وقررت نيوزيلندا ضمان ودائع مواطنيها لعامين، واضطرت آيسلندا لتأميم البنوك، ورصدت الحكومة

البريطانية ٣٥ بليون جنيه لمواجهة الأزمة وقررت حكومتها أخذ حصص من البنوك التي تدعمها مقابل ذلك الدعم وخصصت لذلك ٨٦٥ بليون دولار لشراء حصص في البنوك (أي هي باتجاه أميم جزئي). ورصدت روسيا ٥٥ بليوناً، واليابان...الخ. ولكن علينا ملاحظة أن هذه الإجراءات هي أيضا لإسعاف البنوك المتعثرة كي تستعيد قدرتها على الإقراض، الأمر الذي يمكن أن يسمح لها بتكرار الخطيئة الحالية، إذا ما نجح العلاج، أما العلاج نفسه فما زال ضمن إدارة الأزمة.

لا شك أن النظام الرأسمالي يمر بأزمة عميقة، ولكن حتى الآن لا يوجد ما يوحي بانهياره تماماً حتى بمستوى ما حصل في الكساد الكبير. وهذا يعلمنا أن نحذر من المتحمسين ماركسياً الذين يتصورون بأننا على أعتاب تجاوز هذا النظام. بل نحن بالتأكيد في سيرورة تؤكد بان النظام الرأسمالي يتدهور بتسارع ملموس. كما يجب التحذير من الماركسيين المرتدين الذين أسقطوا عن أنفسهم هذه التسمية وتسمية شيوعيين واشتراكيين حال تفكك الاتحاد السوفييتي، وحينما بدأ النهوض الروسي، عادوا لاستخدام نفس المصطلحات والتسميات بانتهازية مكشوفة!

هل هي هدنة الطبقة العالمية!

بعد صدور بيان مؤتمر الدول العشرين في نيويورك بيوم واحد، بدأ الإعلام الغربي وخاصة الأميركي بتسريب معلومات عن الجو الداخلي للمؤتمر. فقد وصفت الآسوشيتدبرس الوضع المالي العالمي بأنه مبنى متداخل ومعتمد على بعضه

البعض". وتضيف"...كان واضحا أن الرؤساء ورؤساء الوزارات قرروا ضبط ألسنتهم عن الحديث عن أي عدم اتفاق فيما يخص الأزمة الجارية أو ما يخص اتفاق المساومة والتنازلات الذي عقدوه. وهذا على الرغم من حقيقة ان خطة العمل كانت تميل في أحيان عدة لصالح الولايات المتحدة ولا سيما في زيادة عدم الرقابة وحوافز السوق الحر، التي يفضل الاتحاد الأوروبي مقابلها زيادة التضبيط.

ولا شك أن الدول الصاعدة الأربع الجديدة روسيا والصين والهند والبرازيل ليست مرتاحة لمحاولة إعادة تشديد القبضة والإيديولوجيا الأميركية، كيف لا، وهي ليست يوتوبيات اقتصادية/اجتماعية. ففي هذه الدول ليس فقط أكثرية سكان العالم بل أكثرية فقرائه أيضا. ومن هنا قوة وضعف هذه الدول في نفس الوقت. صحيح ان لديها قدرة استهلاكية، ومؤهلات لتبني قانون قيمة وطني أو محلي، لكن هذا القانون يتطلب انزياحاً عن الرأسمالية، وهو ما لا تريده حكوماتها. وهي مصدر إغراء للمركز الثلاثي لأن هذه الأعداد الهائلة من الفلاحين في الصين والهند، والعمالة الماهرة في الدول الأربع جاهزة لتحمل اشد أنواع الاستغلال في العمل، وهو ما يبذل فائض قيمة هائل. وهو ما تتفق عليه المجموعتين، دول المركز الثلاثي ودول المركز الجديد. وهذا يعني أن تحالفاً طبقيا هو الذي شد هاتين المجموعتين إلى بعضهما. وخلاف ذلك، فإن حربا اقتصادية عالمية سوف تحصل بين الدول القومية بمعنى تفكيك القطاع العام المعولم بدل التشارك فيه، وهذا أمر ليس في مصلحة الأنظمة أو تحالف الطبقة الرأسمالية العالمية في هذه الحقبة تحديداً كما لم تصل الطبقات الشعبية في العالم إلى النضال من أجله بعد في تحالف طبقي مقابل.

يفتح لنا هذا على مسألة الهيمنة و/أو السيطرة على المجتمع المدني، ويعيدنا إلى قراءة مجددة لنظرية غرامشي في هذا المستوى. ففي بلدان المركز، كما في البلدان الأربع الجديدة، من الواضح ان هيمنة إيديولوجيا رأس المال تحول بوضوح دون اي حراك طبقي من الطبقات المتضررة والخاضعة لاستغلال عميق ولكنه مغطى. ففي حين يفقد الملايين في أميركا مصادر دخلهم ومنازلهم ومدخراتهم، لا يتم حراكاً في الشارع ضد النظام.

وهذا يؤكد ان المجتمع المدني محكوم ومصاغ على هيئة هيمنة رأس المال. هذا رغم ان صدمة الأزمة أعادت إلى الواجهة دور الاقتصاد السياسي في مواجهة الزعم بأولوية وقيادوية الثقافة والإيديولوجيا. ولكن الصدمة ليست كافية بعد كي تقلب جدل الصراع ليقف على قدميه إذ ما زال على رأسه. أما السيطرة والقمع، فهي مدخرة في أيدي الطبقات الحاكمة لحين اللزوم. إن المجتمع السياسي ما زال مرتاحاً.

لذا، جاءت مقررات اجتماع العشرين أقل من التوقعات، جاءت محذرة بشكل لا مباشر من دور أعلى للدولة القومية، وتؤكد على منع الحماية، وقصة الحماية تطول كتلاعب رأسمالي منذ أيام ريكاردو وحتى أوباما.

تقول منظمة الدول الصناعية المتقدمة: ان الركود سوف يستمر حتى ٢٠١٠، وأن الانتعاش سيبدأ مع منتصف ٢٠٠٩، ولكن قبل هذا سيواجه اقتصاد الولايات المتحدة انكماشا ب ٢،٨٪ في الربع الأخير لهذا العام، ألمانيا الربع الأخير ٠,٥٪ منذ خمس سنوات، ولكن من يدري إن كان ذلك الانتعاش المتوقع مضمون الحصول! إلا أن الأهم من هذا كله أن هذه المنظمة الممثلة ل ٣٠ دولة حذرت من أية خطوة تقود للانحراف

عن المنافسة أو انفتاح الأسواق. فهي قلقة من الحديث عن التضبيط والإشراف وتقول يجب العودة عن التفكير فيها؟ أي لا مجال لإعطاء الدولة القومية فرصة الحماية. والمشكلة هنا من الذي يقول بهذا؟ هي الطبقات الحاكمة/المالكة على صعيد عالمي.

وهذا يؤكد ان الرأسمالية، وخاصة الأميركية، ليست تحت ضغط قوي. وأنها في فرصة أو فسحة التجريب دون قلق من الشارع.

عندما تتحدث هذه الدولة عن انخفاض في هذا الربع أو ذاك ثم ارتفاع بعد عام ثم انتكاسة ضئيلة...الخ هي تتحدث عن أرقام، ولا تسمح بترجمة الأرقام إلى بشر، إلى مئات ملايين الناس المصابين. هذه آلية السوق التي تتحدث عن النسب والأرقام دون أن تكشف ان ورائها ضحايا، وهذا هو التلاعب الذي يلتحم بالإيديولوجيا.

ما معنى أن تدعو منظمة التعاون والتنمية لبقاء المنافسة (اي عدم الحماية) وتصر على الانفتاح السوقي سوى استمرار سرقة المحيط. ولكن إذا قررت دولة في المحيط تقليص الاستيراد فلا بد أن يقود هذا إلى الاضطرار التنموي في المحيط. فهل هناك من فرصة لدول المحيط كي تقلل الاستيراد.؟ وهل هناك قرار سياسي من أجل هذا؟ وحتى لو حصل، فهي ستقبل دول المركز بذلك؟

وعليه، لماذا لا يكون قبول تقديم مقاعد الدول الأربع الجديدة مثابة احتواء لها كي لا تخرج من تحت العباءة، ولو جزئياً؟ فطالما لا يمكن للمركز أن يسكت على أي خروج من تحت العباءة، وطالما ان حربا مع مثل هذه الدول ليست ممكنة ولا حلاً، فلماذا لا تكون المرونة؟ وهي معهودة في تاريخ الرأسمالية. على أن هذه المرونة ليست تماماً نظرا لكون عامودها الفقري مرناً ومطواعاً، بل لأن خصومها ما زالوا ضعفاء وغير جذريين.

هل يمكن للمركز ان يفرض عقوبات على بلد يقلل الاستيراد؟ هذا أمر صعب، لا سيما بعد الأزمة الأخيرة، فهو عاجز بعد عن فرض مقاطعة على إيران بتهمة محاولة تصنيع سلاح نووي، فما بالك ببناء اقتصاد؟

اتفق المجتمعون على "*تضبيط اسواق المال التي فاقمت المشكلة، وتدعيم شفافية السواق المشتقات التي غالباً ما يحيطها الضباب*". وهذا مثابة توجيه اللوم المباشر للولايات المتحدة التي عبر عدم التضبيط خُلقت فيها قيماً هائلة لأصول اقل بكثير من تلك القيم.

ربما كان أهم المقررات: "...وقد أكدوا ان هذه البلدان رفضت الحماية وأعلنت التزامها بمبادئ السوق الحر. وان هذا لا بد كي ينجح ان يلتزم بحكم القانون، واحترام الملكية الخاصة، والانفتاح التجاري، والاستثمار وتنافس الأسواق والنجاعة ونظام مالي مضبط وفعال".

وهذا بيت القصيد، اي الإبقاء على أسس النظام العالمي الحالي كما هي مع عودة بسيطة لرقابة "بعض النخب المالية المنفلتة". أما معذبوا الأرض بمليارات الناس، فليسوا في الحسبان، بمعنى، ما هو اثر تواصل فتح الأسواق عالمياً، ليس في الاستهلاك فقط، بل أساسا في الإنتاج، بتشغيل عمالة بلدان المحيط؟ بالأجور الضئيلة، وبشروط العمل المجحفة وبظروف العمل اللاإنسانية؟ وهذا مبرر خروج الشركات بالمصانع إلى المحيط لتعود بالأموال التي أنتجت الفقاعة.

و" قال البيان ان التضبيط هو مسألة قومية. إن بعض البلدان تريد دورا لصندوق النقد الدولي أو أداة تضبيط عالمية أخرى... ويجب عدم السماح بعرقلة العبور بين

الحدود...وتعهد الصندوق ومنتدى الاستقرار المالي بأن يوجهوا تحذيرا إنذارا مبكرا في حال اقتربت أزمة"

وهكذا، يختم المؤتمر بتثبيت أسس النظام نفسه الذي أدخل العالم في الأزمة، ولكن مع بعض الرقابة. إنما رقابة من نفس المؤسسة، الصندوق الدولي الذي لم يعالج اي اقتصاد مريض إلا وأهلكه. ولا أوضح في هذا الصدد من العلاج بالصدمة الذي مورس على روسيا في فترة يلتسين.

القطاع العام المعولم، نادي الأغنياء

اشرنا في أكثر من مقال وكتاب بأن هناك قطاعاً عاماً معولما تديره الطبقة الرأسمالية في المركز، ويعمل على صعيد عالمي وعلى أساس رأسمالي. وهو قطاع يمتلك ثلاثة جيوش:

- **الجيش الإعلامي والإيديولوجي الذي يروج للملكية الخاصة وعدم التضبيط والانفتاح وتقليل دور الدولة القومية وإعادة هيكلة الاقتصاد بما يلغي القطاع العام وخصخصة كل شيء عام حتى الماء. وقد انتشرت هذه الإيديولوجيا لدرجة ان فقراء العالم تبنوها ليصبحوا مثابة "أدوات" إنتاج لصالح رأس المال وليتمثلوا الاستغلال والهيمنة البرجوازية دون ان يُحوجوا الطبقة الحاكمة لاستخدام الجند والشرطة. فأي عالم مؤدب هذا!**

• والجيش العسكري الذي يستخدمه المركز على صعيد عالمي، روما العصرية لها قواعد في أكثر من ٦٠ دولة، وهي تضرب هنا وهناك، وتقف الدول الأخرى بين مشاركة مصفقة وصامتة كما تقدم الأمم المتحدة غطاء "إنسانياً" لكل هذا.
• والجيش الثالث هو جيش رأس المال الذي يدخل إلى مختلف بلدان العالم بعد القصفين، الإعلامي والعسكري منفردين أو مجتمعين.

بحصول الأزمة الحالية، وبانضمام الدول الجديدة الأربع روسيا والصين والهند والبرازيل، وغيرها إلى عضوية نادي القطاع العام المعولم، يتبين أن المصالح الطبقية للطبقات الحاكمة تحتم عليها التداعم المتبادل. إنها عالمية الطبقة. وبالتالي، لم تعد هناك عالمية الطبقة الحاكمة/المالكة الأميركية، وإنما العالمية، وإن بقي لأميركا المقعد الأوسع، إنما ليس الوحيد.

في ضوء محاولات الترتيب هذه، فإن التقسيم العالمي للعمل سوف يستمر، وسوف يستمر تصدير رأس المال الأجنبي المباشر، وبقاء الشركات الغربية في المحيط، واستمرار حكوماتها في تسهيل عمل هذه الشركات، ولكن ربما بأخذ عمولات أفضل. وهنا نعود إلى الحلقة المفرغة مرة ثانية، عمولات أكثر، لا تنمية حقيقية، فتوجه نحو الفساد، وبالتالي استمرار التخلف.

لن تعود الشركات الأجنبية إلى الوطن الأم، ولن يتم تأميمها في المحيط، وبالتالي سوف تستمر الإمبريالية، ولن تعود الرأسمالية إلى حدود الدولة القومية التي بكى عليها هوبسن منذ عام ١٨٩٥. نعم ما يمضي لا يعود.

إن العالم اليوم أمام توسيع منتدى الطبقات الغنية وتشاركها، وإن بنسب متفاوتة في القطاع العام العالمي المعولم. وسيقف هؤلاء جبهة قوية في وجه أية تحولات جذرية على الأساس الشعبي.

وحين يصطف الأغنياء ويصرون على إحياء عقيدتهم الاستغلالية، لا بد من دفاع شعبي مضاد، ولا بد من مشروع تعبئة يستغل تراخي قبضة الإمبريالية على الصعيد القومي للدول الفقيرة وعلى الصعيد الفكري للقوى السياسية الثورية وصولا إلى حراك الشارع في البلدان التي ستظهر الأزمة قريباً على جلدها لكي تتمكن من اختيار طريق آخر غير التبعية والرأسمالية.

لن يعيد التاريخ نفسه، لكن بما هو تاريخ، فلا بد للجديد أن يحمل بعض شامات القديم كتواصل معه. فاستمرار النظام الرأسمالي بتعددية قطبياته وأشباه القطبيات ونظراً لتطور القدرات الإنتاجية في عدد أكبر من الدول، فإن تنازعاً على الأسواق لا بد ان يحصل داخل الطبقة العالمية هذه. صحيح ان حروب القرن العشرين كانت أكثر على المواد الخام منها على الأسواق، وربما تكون الحروب القادمة أكثر على السوق منها على المواد الخام. وهذه المرة، حين تتحفز برجوازيات المركز/المراكز للاقتتال، على الطبقة العاملة ان تحاذر تكرار تجربة الأممية الثانية!

موقع ووضع العرب

استثمار التراخي أم التراخي معه

هل تلعب الأزمات، بدل الثورات، دور قاطرات التاريخ. فها هي الأزمة الأميركية بله العالمية تؤكد لمختلف أمم العالم أن التحكم بتفاعلاتها، ومنها تراخي قبضة الإمبريالية، أمر حاسم في هذه اللحظة من الزمن. على العرب استثمار تراخي القبضة الإمبريالية الأميركية لتعميق التكامل الاقتصادي العربي. فبأسرع من المعتقد والمألوف انتقل مفكرو التنمية وحتى بعض الساسة في العالم إلى إعلان قد يبدو سابقاً لأوانه، أن الولايات المتحدة لم تعد القوة الاقتصادية الوحيدة في العالم. وقد تبدو هذه حقيقة يرتد عمرها إلى العقود الأربع الأخيرة. ولكن المقصود هذه المرة ليست أرقام الإنتاج القومي الإجمالي، وتراجع حصة الاقتصاد الحقيقي منه، بل انكسار التماسك بين دور القوة العسكرية وبين الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة تحديداً، أو عجزهما عن حمل أو تكامل بعضهما البعض. وهو انكسار نتج عن تراخي قبضة الاثنتين.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن، ضعف الولايات المتحدة هذا قد فتح الباب لتعدد القطبيات العالمي، الأمر الذي لو سُئل رواد الفكر التنموي عنه قبل عامين لقالوا لا يمكن للعالم العيش بدون تعدد قطبي، ولكن لم يحن أوانه بعد. كما يفتح هذا على مسألة هامة أخرى، وهي ان الحضور العدواني الهائل لحقبة العولمة على قصر عمرها، لم يوح حتى لنا نحن المتمسكين بالخيار الاشتراكي، حيث لم نُسلِّم بانتهائه أبدا، إلا أننا لم نتوقع تضعضع بنية العولمة بهذه السرعة، وربما تفككها. إلا أن عالم اليوم

بسرعته وتسارعه بمتواليات هندسية يقرب البعيد كثيراً، لقد أصبحت الأزمات قاطرات التاريخ، وقوة تجدده وتجديده.

فالأزمة التي عاشها الاتحاد السوفييتي السابق قد عصفت بأثقال البنى البيروقراطية التي كانت تحمل ما ينوء بها جسم اقتصادها الحقيقي. وهذه الأزمة وإن كانت قد غاصت بالدولة إلى قاع المديونية وشلل الإنتاج والمافيا في فترة يلتسين، إلا أنها تمكنت من توليد اقتصاد متجدد في فترة بوتين- ميدفيديف. وهنا برزت أهمية وجود قاعدة للاقتصاد الحقيقي، وبالتالي القدرة الدولانية الوطنية على تشغيلها بما يخدم التمحور على الذات، بعد فشل النزوع الإمبراطوري، أو على الأقل الحفاظ على محيط منتشر عالمياً لمركز لا يستطيع قلبه الضخ للشرايين الطويلة على صعيد عالمي[٣٦].

لعل حكم التاريخ كان تبادلياً هذه المرة، فبقدر ما استفادت الولايات المتحدة من التمدد المكلف والمرهق للاتحاد السوفييتي ومن ثم تفككه، فقد سمحت الأزمة الأميركية الممتدة كذلك من جهة، والرغبة الأميركية المتمددة على صعيد عالمي من جهة ثانية، سمحتا لروسيا بتجديد ذاتها، بل لروسيا وغيرها. إلا أن المحزن، أن الطبقات الحاكمة في الوطن العربي هي اضعف من ان تنتهز هذه الفرصة السانحة بالمجان، بل إن مصالحها متخارجة وبالتالي متناقضة مع المصلحة القومية للأمة العربية.

لعل أحد الدروس المستفادة من هذه التطورات، أن العالم لم يعد متقبلاً للواحدية القطبية، وأن إمبراطورية واحدة لن تتمكن من الهيمنة عليه، وقد ثبت ان الدولة القومية قادرة، ما تزال، على صياغة العلاقات الدولية اقتصاديا ومن ثم سياسيا وثقافيا،

[٣٦] أنظر عادل سمارة، الاتحاد السوفييتي ونهوض روسيا، كنعان العدد ١٣٥ أكتوبر ٢٠٠٨ ص ٥٠-٨٥.

لا بل أرغمت هذه الأزمة عُتاة رأس المال ذوي الاتجاه الإمبريالي الدولاني على الإقرار بدور ما للدولة القومية. لكن هذه الدولة غير متوفرة للوطن العربي. حتى اللحظة ما زال من جعل مشروع التجزئة ممكناً، قادر على تأجيل مشروع الوحدة، بل يحاول جعله مستحيلاً.

التعددية والتراخي والتكامل الاقتصادي العربي

كأنما نتحدث هنا عن سلسلة متفاعلة متماسكة تفترض وتؤكد كل حلقة فيها الحلقات الأخرى. فالتعددية القطبية تسمح لدول كبيرة وحتى متوسطة الحجم، باستثمار فرصة تراخي قبضة المركز على بقية العالم، مما يفتح مناخاً لنمو البلدان المؤهلة للتحول إلى أقطاب، والبلدان المؤهلة لقطع شوط تنموي بأن تفعلا. وشاهِدُنا على هذا تجربة التراخي ما بين الحربين الإمبرياليتين الأولى والثانية. فحين انشغلت الدول الغربية في حروبها على إعادة اقتسام العالم، تمكنت بلدان مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين من تحقيق انطلاقات تنموية ما تزال تميزها عن كثير من بلدان العالم رغم قطع هذه القفزات، إلا أن ذلك القطع لم يقتلع البنية التي تركزت.

إن لحظة التراخي الثانية، هي التي تقع ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ قبل ان تتفاقم في اللحظة الحالية، والتي مثلت انشغال الولايات المتحدة تحديداً في حروب خارجية سواء ضد العراق أو أفغانستان أو يوغسلافيا، ناهيك عن ثقل الانتشار العسكري الجاهز قتاليا، والمكلف في كافة الأحوال، على صعيد عالمي، هذه اللحظة سمحت لروسيا التي

تخلصت من هذه الأثقال في عنقها بأن تحقق قفزة أعادتها إلى مصاف الدول القطبية، وسمحت لإيران بمحاولة استخدام الذرة.

هذا يفتح على الحال العربي. هناك دولا عربية ذات حجم سكاني، ولكنها غير مؤهلة للاستفادة المناسبة من التراخي لأن قدرة سوقها مقيدة بشح الإمكانات مما لا يسمح بتوليد فوائض ومن ثم تجميع تراكم يحقق قفزة اقتصادية واسعة بما يؤهلها للقطبية. هذا ناهيك عن أن حالة مصر مثلا، قد تسمح لها بالاستفادة من حجمها السكاني إذا ما تبنت درجة ملموسة من سياسة الأوتاركية النسبية (القطيعة) مع النظام العالمي وقانون القيمة العالمي تحديدا. كما ان البلدان أو القُطريات العربية الأخرى ذات الحجم المتوسط، لا تؤهلها الإمكانات المالية وحدها للاستفادة المناسبة من التراخي، وذلك لصغر السوق من جهة، ولعدم توفر القدر المطلوب من قوتي العمل، الماهر والجسدي، اللازمين من جهة ثانية.

تكامل يستثمر لحظة التراخي

واجبٌ التنبه إلى أن التراخي هو الاستثناء في النظام العالمي، فالتراخي لحظة من ضعف هذا النظام سواء لأزمته الاقتصادية (الركود العظيم ١٩٢٩)، أو انشغال أقطابه في حرب بينية، قد تمتد نسبياً لفترة ما إلى أن يستعيد قواه للسيطرة ثانية، فتطورات هذا النظام ومصالح أقطابه لا تسمح بامتدادات طويلة للتراخي، ومن هنا نسميها "لحظة التراخي"، مما يوجب استثمارها بنجاعة وسرعة. ولتوضيح أكثر، فإن أحد أوجه التراخي

هو تمكُّن دولة ما من تحقيق درجة من القطيعة مع النظام العالمي وتركيز إمكاناتها الاقتصادية لإنتاج الحاجات الأساسية للأكثرية الشعبية إنتاجاً ذاتياً مما يحقق لها السيطرة على سوقها المحلي، وبما يجعلها لاحقاً منيعة على غمر أسواقها بالمنتجات الأجنبية. وهذا يعني درجة عالية من الحماية.

إن التراخي، وخاصة في الحقبة الحالية، هو النقيض وحتى النقض الأساسي والمباشر لتحرير التجارة الدولية. نعم، لقد "تحررت" التجارة الدولية، ولكن ما معنى ذلك؟ معناه ان الولايات المتحدة خاصة قد تمكنت من تفكيك الحمايات الاقتصادية الوطنية على صعيد عالمي، اي "حررت" جرَّدت هذه البلدان من حماياتها لنفسها، لأسواقها، لمواقعها الإنتاجية! وليس شرطاً أن يتم التجريد بالقوة العسكرية كما حصل في العراق ويوغسلافيا، فتفكك الاتحاد السوفييتي جرَّده في فترة يلتسين من حماية الذات على ضخامة روسيا بشرياً وتقنياً، وهي الفترة التي سمحت للولايات المتحدة وللاتحاد الأوروبي وللناتو بتتبيع (من تبعية) أوروبا الشرقية وأجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق

نحن اليوم في بداية حقبة التراخي الأميركي، وفي بداية تحرك القطبيات الأخرى، روسيا والصين الاتحاد الأوروبي واليابان، لإعادة اقتسام السوق العالمي بأخذ أجزاء من ما هيمنت عليه أميركا، هذا رغم ما صدر عن مؤتمر العشرين والذي يوحي "بانسجام" الطبقة البرجوازية العالمية!. وليس شرطاً أن يتم الاقتسام بحروب امبريالية عسكرية صعبة، وإن كان هذا الاحتمال، كما ورد أعلاه، ليس منفيٌ حدوثه ذات يوم.

لم يعد من السهولة بمكان على الولايات المتحدة اليوم أن تحتل بلداً جديداً، ولم يعد اقتصادها الحقيقي قادر على التفرد بالسوق العالمي. لا بد من أخذ العامل الرئيس الذي رخرخ قبضة الولايات المتحدة الاقتصادية على العالم والمسمى الأزمة في جانب العرض Supply-side Crisis. فالدول المنتجة كثيرة، وهذا ما قلل حصة الولايات المتحدة من المعروض السلعي العالمي، بالمفهومين النسبي والمطلق حيث تراجع إنتاجها الحقيقي أمام اقتصاد التموُّل Financialization، اقتصاد الفقاعة المالية، أما والعرض عالٍ عالمياً، فإن هذا يعطي وزنا إضافياً للسوق المحلي، بمعنى أن سوق أي بلد يصبح أساسيا ومقرراً بقدر مقدرته على استيعاب أكبر قدر ممكن من إنتاج البلاد نفسها طالما هناك تشبع في السوق العالمي. ولكن أهمية السوق المحلي تخف أو تتلاشى، بل وتصبح خطيرة إذا لم يكن البلد منتجاً. وهذا يُعيد الاعتبار للنظرية الكلاسيكية في مصلحة البرجوازية الوطنية في كل بلد في احتكار سوقها المحلي. مرة ثانية إذن تلعب الأزمات دور قاطرات التاريخ. فها هي الأزمة الأميركية تؤكد لمختلف دول العالم أن التحكم بإمكاناتها الذاتية هو أمر حاسم في هذه اللحظة من الزمن.

وعودة إلى الوضع العربي، فالتراخي الحالي في القبضة الأميركية، ووجود قطبيات أخرى في العالم لديها الجاهزية لمنافسة أميركا في الوطن العربي، هذا يسمح بقدرة مناورة عربية واسعة لتحقيق درجة من التكامل الاقتصادي تستفيد من اتساع السوق العربي إذا ما جرى تخفيف سواتر الحدود، ومن الفوائض المالية للحقبة الحالية ومن قوة العمل الضخمة سواء بمستوييها الماهر والجسدي.

تُغري أزمة التراخي الأميركية بوجوب صحوة تنموية عربية، وهي صحوة تتوفر لها الأرضية الشعبية أكثر من أي وقت مضى. فعلى الرغم من تعدد القُطريات العربية، إلا

أن الشارع العربي لم يتفكك من حيث اللغة، والثقافة، والتراث والدين والفن والقومية ...الخ. ولم يبق سوى البدء بمشروع تخفيف سواتر الحدود كي تتساوى الحركة الاقتصادية في الأواني السياسية العربية التي لا بد ان تكون مستطرقة!

قد تشعر كل دولة عربية، على حدة، أنها ليست بحاجة إلى الأخريات، وأن بوسعها الاحتماء من غوائل الدول الكبرى، لا سيما في حقبة التراخي. ولكن علينا التذكر، أنه لا في حقبة الامبريالية ولا في حقبة العولمة كان بوسع أية دولة صغيرة، أو حتى متوسطة، ان تعيش ، لفترة طويلة أو دائمة، على توازن الرعب بين القطبيات الكبرى.

كلنا يتذكر أن روسيا جورباتشوف، غضَّت الطرف، وربما تآمرت لصالح أميركا ضد العراق، ولاحقاً حتى يوغسلافيا السلافية! وحتى إغلاق الأبواب، فهو ممكن بقدر أكبر بكثير للدول الكبرى منه للدول الصغيرة. كانت هذه إحدى نصائح أحد كبار الاقتصاديين الرأسماليين في الولايات المتحدة جوزيف شومبيتر منذ نهاية أربعينات القرن الماضي، وهناك "الآن" في نفس الولايات المتحدة مراجعة لهذا الأمر.

يمكن للبلدان العربية التي هي مجتمعة ذات حجم سكاني كبير وطاقة سوق استهلاكي متوسطة، وإمكانات مالية أكبر أن تستثمر الطفرة النفطية، وعطش العالم إلى النفط، وتراخي القبضة الأميركية، وعدم وجود قطبية تفرض بالقوة الآن، في اللحظة، على العرب وغير العرب الانصياع والانفتاح الكلي، في هذه اللحظة يمكن العمل على تعميق التكامل الاقتصادي العربي.

هي لحظة مساومة ومناورة إذن، ليست عملية سهلة، فليست روسيا الحالية هي الاتحاد السوفييتي. كما ان المصلحة الاقتصادية لقطب ما في نمو دولة متوسطة الحجم في

العالم يختلف عن رغبتها في امتلاك هذه الدولة السلاح النووي، وعليه، يمكن للأقطاب ان تتفق في قضايا معينة، وان تختلف في أخرى، وإلى أن تقتتل حقاً أو يتعفن النظام نفسه تماماً، هناك فرصة للمناورة واستثمار التراخي.

قد يركن البعض إلى حتمية ما، ولكن الحتميات ليست عمياء كما قد يتخيل البعض، فحركة التاريخ هي من صنع البشر، وهم الذين يضيئونها، ولكن، ما من أحد يضيء للأخر. صحيح أن الأمم لا تفنى، لكن التاريخ لا ينتظر، ولا يصوغه أحد لغيره.

الوضع العربي...مفارقة نموذجية

قد يكون الوطن العربي الوحيد في العالم الذي يُدار من غير أهله! وهو الوحيد الذي يخضع لسلسلة متنوعة ومتصاعدة من الاحتلالات. في الوطن العربي استيطان استعماري أبيض هو الكيان الصهيوني، والنظام الرسمي العربي لا يعترف به وحسب، بل يتسابق على ذلك، ويشجعه على احتلال مزيد من الأرض العربية كما حصل خلال العدوان على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦. وفي الوطن العربي احتلال استعماري عسكري جديد في حقبة العولمة، وهي حالة العراق، ومع ذلك يقيم النظام الرسمي العربي أمتن العلاقات مع المحتل، ويدعم النظام العميل هنا! وفي الوطن العربي يتم احتلال قطر بأكمله من جارة قديمة، أي الصومال من قبل إثيوبيا، ولا يتم حتى الحديث عن ذلك حتى في المستوى الحزبي والشعبي العربي!

تُدار السياسة الداخلية في الوطن العربي من واشنطن، ويتم تحريك جيوش عربية لاحتلال أقطار عربية خدمة للغزاة الأجانب، ويُبرر ذلك بأن الأنظمة العربية ملتزمة

"بالدفاع" عن الدول المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وهو اعتراف ضمن مشروع التجزئة الذي صاغته خطة سايكس-بيكو. كما لا توجد في الوطن العربي أية انتخابات ديمقراطية حتى بالمفهوم البرجوازي الغربي.

إن التبادل الاقتصادي البيني العربي ذي نسبة هامشية من تبادل كل قطرية عربية مع العالم الخارجي على حدة. كما لا توجد أية مشاريع تكامل اقتصادي عربي حقيقية، رغم وجود اتفاقات ومعاهدات يصعب حصرها، ولكن تنفيذها أصعب.

تؤكد قراءة هذا الواقع بأن الوطن العربي محتل من قبل أنظمة الكمبرادور الحاكمة فيه، والتي تشن حرباً أهلية دائمة ضد الطبقات الشعبية سواء فيما يخص التنمية والديمقراطية والدفاع عن التراب وعن الثقافة... الخ.

إن الوطن العربي هو مصدر تحويلات فوائض الاستثمار العربية إلى المركز الإمبريالي، وفي حين تتبرع الصناديق السيادية للبلدان العربية النفطية لإنقاذ الطغم المالية في المركز الإمبريالي، فإن أقطاراً عربية بقضها وقضيضها تعاني المجاعة، فهل هناك وصفاً للمستعمرات ابلغ مما تقدمه هذه الحقائق؟

"...يقدّر عدد من يعيشون تحت خطّ الفقر المدقع، على المستوى العربي، بـ ٥٠ مليون مواطن (أقلّ من دولار واحد في اليوم)، ومن يعيشون تحت خطّ الفقر العامّ (دولاران في اليوم)، بحوالي ١١٠ ملايين. هناك ٧ دول عربيّة فقط تقدّم إحصاءات (غير دقيقة) عن نسبة الفقر لديها، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر واليمن والأردن.

أما العالم العربي فقد وجدت دراسات مركز جامعة تكساس أن عدم المساواة في الدخل الموجودة في مجتمعات البحرين ومصر والأردن والكويت والعراق وعمان وقطر

والسعودية وسوريا، خلال التسعينيات هي من الأسوأ في العالم، فدرجة عدم المساواة الموجودة داخل كل بلد من تلك البلدان أسوأ بكثير من درجة عدم المساواة الموجودة في بلدان جنوب وشرق آسيا أو في بلدان غرب وشرق أوروبا[٣٧]".

لعل صورة الوضع العربي أكثر رداءة، فلم تعد هناك إمكانية لتبني سيناريوهات من طراز قيام دول الفائض العربية بشراء عجوزات دول العجز وديونها لتسديدها للدول الغربية الدائنة، كما لا يمكنها الارتفاع إلى مستوى قومي بحيث تتبنى مشروعا تنموياً على صعيد قومي عربي، وهي كذلك أقل من الإقدام على الانفتاح الاقتصادي على القطبيات الجديدة، سواء الصين أو روسيا مما يسمح لها بالضغط على الولايات المتحدة كي تغير من تطرفها في حماية الكيان الصهيوني الاشكنازي. وهذا يضع المستقبل القريب للوطن العربي، على ضوء الأزمة المالية/الاقتصادية الحالية في العالم، على كف عفريت، بمعنى أن المجاعة سوف تتسع.

ومع ذلك، أي رغم كل هذا الركوع الرسمي العربي للأجنبي، ورغم كون الأنظمة العربية مثابة احتلال داخلي، لم يغير إستراتيجيو العولمة من مستوى عدائهم للعرب.

فعندما يقول هنري كيسنجر في مقالته التي نشرتها صحيفة 'الهيرالد تريبيون ' الأمريكية، ان ارتفاع أسعار النفط مؤخرا أدى إلى نشوء اكبر ظاهرة في التاريخ لانتقال الثروات من منطقة بالعالم (الغرب) إلى أخرى (دول اوبك)، الأمر الذي ستكون له آثار سياسية مستقبلية يجب التصدي لها مبكرا من خلال تشكيل تحالف من الدول الصناعية الكبرى يكسر احتكار منظمة 'أوبك' لعملية التحكم بالإنتاج والأسعار،

[٣٧] النقيب فضل، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال العالمية، فضل مصطفى النقيب، جامعة واترلو-كندا تشرين الثاني ٢٠٠٨ (ورقة غير منشورة) مصدر سبق ذكره.

واستخدام أرصدتها المالية الضخمة للابتزاز السياسي والاقتصادي. وها هو يحصل منذ نوفمبر ٢٠٠٨!

ليست المشكلة في الوطن العربي مجرد إضاعة فرص، بل غياب الحركة الشعبية العربية القادرة على إزاحة أنظمة الكمبرادور، وضعف الحزبية العربية وممالئتها للبرجوازية، واستهداف الوطن من قبل النظام العالمي والكيان الصهيوني الإشكنازي.

من عالمية "قطيعية" إلى أممية شيوعية

كُتب الكثير في تشخيص الأزمة المالية الأخيرة، وردَّ الكثيرون أسبابها لعقدين أو سبعة عقود أو لأكثر من قرن. وقد نقسم هذه الكتابات إلى مدخلين:

الأول: يرد الأزمة إلى حقبة العولمة بدءاً من الريغانية والتاتشرية، أزمة العلاج بالصدمة، والخصخصة واللاتضبيط، وجشع النخبة المالية الثرية، وديكتاتورية "الديمقراطية".

والثاني: يأخذ كل هذه بالاعتبار، لكنه يردها لما هو أبعد وأعمق، أي إلى الأزمة الدائمة الكامنة في النظام الرأسمالي نفسه والناجمة عن فوضى الإنتاج، وانكسار التمفصل القطاعي، وبالطبع إلى الطبقة البرجوازية والفلسفة الليبرالية الأم.

ما يلمسه المرء أن هناك تحفظاً وتهيباً من دفع هذه التوصيفات الجيدة والعميقة إلى ساحة المواجهة مع الليبرالية الجديدة، ومع فاشية المحافظين الجدد وتمفصلاتهم عالمياً. ومتى هذا التحفظ؟ في لحظة اهتزاز أسس هذا النظام، أي لحظة وجوب الهجوم تمهيداً لاغتنام اللحظة لتعميق أزمة النظام الرأسمالي والإجهاز ولو لاحقاً، وهو موقف ينم عن تحوُّل مفكرين ثوريين إلى متحفظين، محافظين، متهيبين حتى من العصف الفكري.

وأعتقد أن هذا التردد مبني على ترسبات أخطاء مؤيدي الاشتراكية المحققة التي كانت تهيئ لنا، دون تحليل معمق وموثق، بأن الرأسمالية آيلة للسقوط، وحين لم تسقط، بل سقطت الاشتراكية المحققة، استولى على هؤلاء الرعب، فانحازت كثرة منهم إلى الرأسمالية، وبالتالي وجدوا أنفسهم في مأزق عميق اليوم.

إذا كان الكثير منا قد أخطأ قراءة الرأسمالية في حقبة الإمبريالية، وارتعب من دخولها حقبة العولمة، وها هو يرتعب من تفكك العولمة بالسرعة التي نرى، ليبدو وكأن العالم يعيد فكرة ماو تسي تونغ ولو بالمعكوس "دع مائة قطبية- بدل مائة زهرة- تتفتح". فإن التطورات المتلاحقة، تشير إلى أن الأزمات هي مقدمات الثورات، التي هي "قاطرات التاريخ". وتشير كذلك إلى الحقيقة التي علينا التقاطها وهي أن الاشتراكية هي سيرورة تاريخية، كانت تجربتها الأولية قرمطية، ودامت لحظتها العصرية الأولى ٧١ يوماً والثانية ٧٠ عاماً، وليس شرطاً أن ترث العالم اليوم، لكن التطورات الأخيرة هي لصالحها، وهذا بيت القصيد. وعلينا، إذا ما تخلينا عن الحلم الكسول باشتراكية لهذا الكوكب من عند اللّه، أن نساهم بالخطاب أولاً لقراءة ملامح تغير العالم وصولا إلى فعل تغييره. إن التحفظ المؤدب فوق اللزوم من قراءة التطورات القادمة مرتبط بخجل لا يليق بالثوريين خاصة في لحظة المواجهة. فحين ترتفع حرارة العالم باحتراق تريليونات الدولارات المنهوبة من عمال العالم، لا يليق بالاقتصاديين الشيوعيين أن يقرؤوا ذلك ببرود المترقب في لحظة توجب الخروج من الترقب.

نرى بأم العين أن الرأسمالية المتعفنة كما وصفها الشيوعيون سابقاً، تتعفن اليوم، كالسمكة، من رأسها. فالأزمة الحالية قد بدأت من مركز المركز الولايات المتحدة الأميركية، من النخبة المالية العليا وول ستريت، التي مثقفيها العضويين هم النخبة الثقافية العليا الأكاديميا ومدرسة شيكاغو (أولاد شيكاغو Chicago Boys- العلاج بالصدمة أو أيتام ملتون فريدمان، ومحمية من النخبة السياسية العليا -البيت الأبيض.

ومروَّجٌ لها من النخبة الإعلامية العليا، سي أن أن ونيويرك تايمز...الخ . قد يطول عمر مقاومتها لهذا التعفن، لكنه تعفن يصيب جزءاً يعني استئصاله قطع الرأس. ولم يبق متماسكاً منها سوى النخبة العسكرية جيش قواعدها في مختلف إنحاء العالم التي تكاد تضرب على غير هدىً لا سيما حين تنال ضربات موجعة من المقاومة.

كما أشرنا في غير موضع، فإن البرجوازية، ونظراً لقوة هيمنتها، ما تزال تحت ضغط قليل. لا بل إنها تتحرك حتى الآن بضغط مصالحها وليس بضغط الطبقات الشعبية المخدرة بالهيمنة. لذا، فهي ما تزال تجلس على كرسي مرن الحركة قادرة على تدويره في أكثر من اتجاه أفقي دون النزول به إلى الطبقات الشعبية. وهذا وضع لا يتأتى إلا لأن الطبقات الشعبية في أدنى مستويات الوعي الطبقي وحتى الإنساني، هي بلا سلاحها الذي هو الوعي. لقد حولت الرأسمالية البشر إلى قطعان، تكتفي باللذة والشبع، ليحل البطن محل الدماغ، والغريزة محل الحب، والفردانية محل الأممية!.

فهل يُعقل أن يجرؤ رئيس الدولة التي ولَّدت هذه الكارثة العالمية على القول: "ما حدث هو نتيجة جشع فئة صغيرة وأن الرأسمالية ما تزال هي النظام الأفضل!"! وهل يُعقل أن يكتفي الناخب الأميركي ببرنامج أوباما الانتخابي كطبعة سمراء لبرنامج الجمهوريين بينما على الأرض تذهب أموال "الإنقاذ" لمافيا إدارات الشركات ومساهميها؟ وهل يُعقل ان يُعلن حكام الدول العشرين الغنية تماسكهم وتعاضدهم الطبقي الرأسمالي في وجه شعوب الأرض، رغم التنافس فيما بينهم بالطبع، وهو الذي يجب تمويهه في لحظة الأزمة كي لا يُطاح بالجميع؟

أما بلدان العالم الثالث المتعثرة حقاً، فتحال على بلدان النفط كي تسعفها، ولكن ليس بعلاقات مباشرة وثنائية بل عبر شرطي النظام المالي العالمي، أي صندوق النقد الدولي كي يمارس المحاباة لصالح الدول التي تخدم مصالح المركز مباشرة، وتلعب دوراً تخريبياً في المحيط. فقد أعلن الصندوق في نطاق "التنسيق" ضرورة إقامة

"صندوق إنقاذ دولي" تابع للصندوق الدولي على أن يتم تمويله بتريليون دولار من بلدان النفط العربية. وهو ما قبلت به السعودية وقطر مؤخراً أثناء زيارة رئيس الوزراء البريطاني لهما. وهذا تأكيد على أن هناك قطاعاً عاماً رأسمالياً معولماً يسمح لدول المركز بالجباية من دول المحيط كيفما شاءت.

صحيح ما أجمع عليه اقتصاديو التنمية وخاصة الاشتراكيين منهم، بأن لا أحد يمكنه تحديد مدى العمق الذي ستحدثه هذه الأزمة، وأين ستقود اقتصادياً، ومن ثم اجتماعياً. لكن هذا يجب أن لا يُفصل عن التحليل الثوري للحالة، ونقل الوعي من تخدير الهيمنة إلى حالة المهارشة والتحرُّش الاجتماعي الطبقي بالعدو المأزوم. وبغير هذا يكون هؤلاء ونكون جميعاً قد خذلنا مشروع الثورة الثقافية التي تُعيد للاقتصاد السياسي رونقه وحقه.

لا بد من قراءة أزمة المجتمع المدني في المركز نفسه. فقد أثبتت هذه الأزمة، حتى اللحظة، أن المجتمع المدني في المركز الرأسمالي ليس مدنياً تجاه نفسه كما هو ليس مدنياً تجاه الأمم الأخرى. فلم يصل الاحتجاج على خالقي هذه الأزمة في الولايات المتحدة مثلا أبعد من إضافة بضعة نقاط لأوباما أحد مرشحَيْ الطبقة نفسها التي خلَّفت كل ما يجري.

هناك معنى للقول بأن بلدان المركز، ولا سيما الولايات المتحدة قادرة على تحقيق الحد الأدنى المعيشي لسكانها بل ما هو أعلى من الحد الأدنى، ولكن هؤلاء لا يدفعون التحليل إلى الصعيد العالمي، إلى الأكثرية الشعبية في العالم. بل يتقيدون بالمركزانية الأوروبية التي تعتبر العالم الحقيقي هو الغرب وبقية العالم ملاحق هامشية له حتى في حياة الناس كبشر! فالركود الاقتصادي يمس الحياة اليومية لبلدان المحيط التي تضم حتى قبل الأزمة الحالية مليار إنسان تحت خط الفقر، ومئات ملايين العاطلين عن

العمل. ومع الركود سوف تتأزم هذه البلدان اجتماعياً. وهذا يفتح على المسألة المركزية المستهدفة بهذه المقالة.

فالمركز، كما بينا أعلاه، ليس معنياً إلا بنفسه وبالدول الوظيفية التي يحيط نفسه بها كحزام من أدوات العدوان (مثلاً، الكيان الصهيوني، استراليا، جورجيا، وكردستان العراق)، بينما يكتفي في المحيط بأنظمة قمعية تابعة تقمع الحراك الاجتماعي بالبوليس والجيش والمخابرات، باعتبار أن هذه الأجهزة ما تزال قادرة على منع الثورة، وعلى تحويل الغضب الشعبي والجوع إلى البحث الفردي عن الخلاص اليومي! ودفع الأفراد للتنافس على هذا المدخل الخلاصي. كما أنها توفر له تواصل تدفق الاستثمارات من المحيط إلى المركز. أما في شبه المركز فتحاول الطبقات الحاكمة هناك الانضمام إلى نادي المركز لتكوين طبقة رأسمالية حاكمة عالمية.

لذا نلاحظ محاولات ترقيع الأزمة وإدارتها في الداخل، وحصر العلاجات في المحيط، والإصرار على نهب فوائض المحيط لتمويل هذا العلاج (استمرار تحويل فوائض بلدان النفط إلى المركز، والضغط على الصين لتحويل فوائض أيضاً و/أو تطوع الصين لفعل ذلك).

إن المحيط، بمن فيه الدول التي تقارب اللحاق بالمركز (الصين والهند والبرازيل وروسيا خاصة) مثقل بنهب الفلاحين، وسحب الأرض من تحت أقدامهم ومنعهم من تشكيل مدن صفيح حول المدن، وخروج دولة المحيط من دورها الوطني والتنموي، وتقليص خدمات الدولة، كل هذه إذا ما تراكبت مع الركود العالمي قد تُحدث مرة ثانية تحولاً في مسار الثورة، وقد يترتب على الأزمة الحالية سقوط أنظمة في المحيط، رغم قوة الشرطة والجيش[٣٨].

[٣٨] في لحظة كتابة هذه السطور يشعل اليسار في اليونان انتفاضة ضد النظام وشرطته. ولا يحسبن المرء أن المسألة هي فقط في حدود اغتيال شاب، بل الاغتيال قد يكون شرارة الانطلاق لرفض النظام نفسه.

هل تفكر رأسمالية المركز في هذا؟ أم أنها ترى فيه حالة شاذة وانتقالية حتى لو حصلت، بمعنى أنه طالما المركز وشبه المركز في وئام، فإن ثورات المحيط سوف تُحاصر وتتآكل وتعجز عن البقاء لتعود الخراف الضالة إلى حظيرتها، وبالتالي تتحقق، حتى لو طالت الفترة الزمنية.

ذات زمن، كانت الإمبريالية قادرة على سحق ثورة ما في المحيط، ثورة مصدق في إيران وثورة البرغواي، كما تمكنت الرأسمالية في حقبة العولمة من تدمير يوغسلافيا والعراق وأفغانستان، وتوليد أنظمة ودويلات تابعة منذ الإخصاب بها (كوسوفا والبوسنة، وكردستان العراق...الخ). لقد كتبت في أعقاب أحداث أيار ٢٠٠٨ في لبنان (نشرة كنعان الإلكترونية) بأن هناك مؤشرات على وهن الإمبريالية الأميركية، وحليفها الكيان الصهيوني الإشكنازي حيث عجزتا عن إنقاذ عملائهما، وذلك قبل انفجار الأزمة المالية بنصف عام.

حقبة العولمة كانت تكثيفاً لحقبة الإمبريالية وأعلى مراحل الرأسمالية (حتى اللحظة). فهل تعود الإمبريالية بعد العولمة إلى طابعها السابق على العولمة؟

لا شيء يعود لما كان. لعل الخطورة أنه في مواجهة احتمالات انفجارات المحيط، أن رأسماليات المركز تطرح اليوم التنسيق والذي قد يكون عسكرياً مع أشباه المراكز. وكأن ما يحصل هو احتواء المركز لشبه المركز (الصين، والبرازيل، والهند، وحتى روسيا) كي يكونا قادرين على مواجهة ثورات المحيط. هل تنخرط أشباه المراكز في هذا الاصطفاف الجديد وتقبل بقطع تمركزها؟ يعتمد هذا على آفاق الصراع الطبقي فيها. ففي الصين ما يزال الصراع الطبقي الهادئ دائراً، وفي البرازيل لم يُرد البرازيليون لولا دي سيلفا غربياً! وفي الهند، ليس هناك ما يؤكد أن جاناتا هو طموح الأكثرية الفلاحية.

على أن نقطة الاستهداف ستكون هذه المرة أميركا اللاتينية. فالتحولات الثورية فيها كانت أحد المؤشرات على تراخي قبضة الرأسمالية في حقبة العولمة، وما كان بوسع مبدأ مونرو أن يحتجز هذه التحولات. كما ان ثوريي أميركا اللاتينية يراقبون ما يجري ويُجرون لقاءاتهم، ويعرفون جيداً أن قارتهم هي حجر الأساس في التغذية الخارجية للولايات المتحدة، مثلما أن فوائض النفط العربي هي دم الغول الإمبريالي. وكما هو واضح، فإن أميركا اللاتينية التقدمية ماضية في حماية نفسها، وهذه المرة كمجموعة أنظمة وليس كحالات فردية. لذا، لا غرابة أن صندوق النقد الدولي، قرر عدم إعطاء قروض للأرجنتين، بينما قرر ذلك للمكسيك التي هي خاصرة الولايات المتحدة وبوابتها على أميركا اللاتينية.

هل سيُسمح للدولة القومية بإتباع سياسة حمائية؟ ما مصير شعار العولمة "تحرير التجارة الدولية". وهل سيسمح بتكتل قومي شبه قارِّي في أميركا اللاتينية؟ في هذا الصدد تجدر الإشارة أن ما كان دارجاً في العالم لم يكن تحرير التجارة الدولية فيما يخص المركز. كان المركز حامٍ لاقتصاده ومعتد على المحيط. كان للمركز امتياز حراك رأس المال، والخدمات والسلع والعمل إلى المحيط، ولم يكن للمحيط ما يحركه إلى المركز سوى قوة العمل التي مُنعت، وغرق الآلاف في البحار وأبصارهم شاخصة إلى شواطئ المركز حتى وقد وصلت أنياب سمك القرش أعناقهم، بينما ليس في حدقات عيونهم التي تضيق وتنطفئ سوى جوع أطفالهم ونحيب أزواجهم!.

هل سيتم استخدام شبه الإمبرياليات، الإمبرياليات الرثَّة لمنع تطور أنظمة ذات توجهات اشتراكية وحمائية ومتبنية لإحلال الواردات؟ لِمَ لا؟ فلا شيء تغير على الكيان الصهيوني وأستراليا وإندونيسيا وربما تركيا (حتى وهي تتأسلم).

هناك تراخٍ في قبضة الإمبريالية الأميركية اليوم. ما العوامل التي يجب أن تُربك مرونة أو ارتياح رأس المال، تكسر مقعده المتحرك على محور مرن، وتفاقم أزمته حتى تقتله

بانفجارها؟ أين القوى السياسية، الأحزاب تحديداً التي عليها استغلال اللحظة والتعبئة والتجنيد والتحريك ضد رأسمالية مرحلة العولمة. لا شك أن الرد على الأزمة الرأسمالية هو في مفاقمتها، وهذا دور الحركات السياسية كي تنزل إلى الشوارع، وتعيد مجد المتاريس. فهل الواقع ناضج لهذا؟ كما يبدو، ليس بعد، وإن كانت "أثينا السوداء" قد امتلأت في الأيام الأولى من ديسمبر ٢٠٠٨ بالمتاريس!.

نصل هنا إلى حجر الرحى، وهو وجوب انطلاق الانتفاضة الثقافية، الثورة الثقافية، حرب الشعب الثقافية، التي تستغل تهافت القبضة الفكرية الأيديولوجية للرأسمالية المنفلتة، لإعادة الاعتبار للاقتصاد السياسي والمادية التاريخية. إنها لحظة يجب أن لا تفلت.

لا بد من تحرير محيط النظام العالمي من هيمنة مركزه في المقام الأول، وهو التحرير الذي يعيد موضَعَةْ مركز الثورة العالمية. يعيدنا هذا مرة أخرى، إلى جدل مركز الثورة الذي أثير في عقود ما بعد الحرب الإمبريالية الثانية، بمعنى ان المحيط هو الأكثر تضرراً وبالتالي هو المرشح لتفجير النظام العالمي. بالعودة إلى إستراتيجية فك الارتباط.

وفك الارتباط يبدأ هذه المرة من داخل الدولة القومية الواحدة. فك الارتباط بين الطبقات الشعبية وبين دولتها البرجوازية. لم تعد الدولة حاملة المشروع التنموي، المشروع الاشتراكي. فمشروع التنمية بالحماية الشعبية، الاشتراكية التي يبنيها الشعب، ليس مشروعاً دولانياً رسمياً كما جادلت مدرسة النظام العالمي مطولاً، وكما أثبتت تجارب دول الاشتراكية المحققة. ليست الدولة ناقلة الثورة الإشتراكية[٣٩] وليس

[٣٩] See Adel Samara Beyond de-Linking, Development by Popular Protection vs Development by State. Published by Al-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies, ٢٠٠٥ p.p. ١٥٩-١٧٤.

الحزب من أعلى هو حاملها، بل الطبقات الشعبية هي التي تخلق الحزب وتحركه باتجاه مصالحها وحقوقها، الحزب كأداة وليس كهدف أو غاية بحد ذاته.

على أن بدء فك الارتباط من داخل البلد الواحد طبقياً لا يكتمل إلا بفك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي نفسه. فاعتماد المحيط مبدأ القطيعة، يقود بوضوح إلى تقطيع شرايين تحصيل الإتاوات مما يقلل دفوقات الأموال إلى المركز، وهو أمر يضغط الاستهلاك هناك مما يعيد مقومات الأزمة الدورية في الاقتصاد الحقيقي، تراجع الاستهلاك فالكساد، فطرد العمال الذي حمل حديثاً تسمية (Downsizing this ، اي قلل حجم هذا المشروع بطرد مزيد من العمال)، فتراجع الدخل وتراجع الادخار وتراجع الاستثمار... وهكذا. وهنا يعود جيش العمل الاحتياطي ليملئ الشوارع بالمتاريس كما لم يحصل من قبل، ففائض قوة العمل يتزايد حتى في فترة الازدهار نظراً للحلول الآلي محل العمال، فكيف يكون الأمر مع الكساد. وعليه، سيحاول كل من المركز الثلاثي إدارة مشكلته في تنافس مع الآخر كي يخفف من الصدام الداخلي المحتمل وربما المؤكد. وهذا يحول الإجماع، وحتى المنافسة المرنة الداخلية فيما بين أطرافه الثلاثة إلى صراع حقيقي، اي ينقل الثورة إلى المركز أيضا وعندها ترتفع وتيرة الصراع من كونها بين الإمبرياليات إلى الصراع الطبقي داخل بلدان المركز نفسها.

هل الأزمة الحالية نهاية المطاف؟ بالطبع كلا بعد، ما من أحد يمكنه الجزم بالإجابة بهذا الاتجاه أو ذاك. كم دورة كهذه يحتاج الأمر؟ هذا أمر آخر، إنما، لا بد لفوضى الإنتاج والتعفن وجباية الإتاوات أن تخلق نفي صاحبها. إنما المؤكد أن ملكة الدماء تفقد عرشها، وأن برجوازيات المراكز وأشباه المراكز تبحث عن مترنيخ حقبة العولمة، وتتماسك كي لا تهوي كما أنها تتصارع داخلياً ولو استخدمت لحجب ذلك كاتم الصوت! إنهم يزعمون أن العالم مقبل على حقبة سوداء إذا سقطت قيادة

البرجوازية...أيها السيدات والسادة، إن لم تتهاوى بذاتها، ولن تتهاوى من تلقاء نفسها، فلنحرقها.

بعد هذه الفوضى وهذه الدماء، ما هو معروض على البشرية هو الاشتراكية، التي هي المستقبل وهي التاريخ. ومن يقف خارجها أو في وجهها فهو خارج التاريخ.

كلمتنا الأخيرة هي للوطن العربي الذي استنفذت فيه البرجوازية طاقة دفعها ووصلت في تخارجها درجة الخيانة القومية علانية وبلا مواربة مما يرفع الحل الاشتراكي إلى الناصية، حلا للوطن بأسره وللصراع العربي الصهيوني أيضا.

إن المناداة بدولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، أو ثنائية القومية، أو حل الدولتين، إنما ينطلق من مرتكزين على جانب خطير من الهشاشة:

- **المرتكز الصهيوني الذي يرى إمكانية الحل الاشتراكي في الأرض والسماء جميعاً خلا فلسطين، لأن هذا اليسار الصهيوني هو يهودي جوهرياً، وهو لا ينام الليل إذا ما سمع ذات يوم ب أمة عربية!**
- **والمرتكز اليساري الفلسطيني التابع والمتتلمذ على اليسار الصهيوني اليهودي جوهرياً. هذا اليسار الذي يتقدم بمقدار ما يسمح له اليسار الصهيوني، تماماً كما كان يتقدم بمقدار ما كانت تسمح له التحريفية السوفييتية[٤٠].**

---

[٤٠] انظر بهذا الصدد مقالة عادل سمارة في النشرة الإلكترونية كنعان أون لاين

Kana'an – The e-Bulletin

Volume VIII – Issue ١٥٩٢, ١١ July ٢٠٠٨ Why the Socialist Solution in Palestine! And why the Secular Democratic State will serve the Zionist and Arab Comprador Solution! Adel Samara http://www.kanaanonline.org/articles/٠١٥٩٢.pdf

أنظر كذلك:

See Adel Samara and Masad Arbid in several articles in

١) www.kanaanonline.org.

٢) The Israeli-Arab Conflict: Towards a Socialist Solution.

At : http://www.nodoo٠.org/cubasiqloXXI/congreso/Samara_١٠abr٠٣.pdf

٣) The Arab Future: Socialism as Inevitable Alternative.

At: http://www.nodoo٠.org/cubasiqloXXI/congreso/samara_١٥abr٠٣.pdf

٤) See also Adel Samara in *Epidemic of Globalization*, ٢٠٠١